








طبعة
كتاب كشف على عصم الجدي

فاز

بطن نظر
۴
الوسط من از تحت راس و ارجان بخت
خار و خشم را در شاه سحر
پایه که مصری است و بدین معنی
استفاده شده

۱۱۲۹



خاتون

العلمة التي هي في الوجود من قبل العلم

وكل ضربا سيب وكل ضربا سيب

بکسر فم و شمس و طالع و حرم و

بالتقريب

1919

في سنة ١٢٠٠

Handwritten signature or mark.

نور الیوم

[illegible]

(0.47)



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله اجمعين وبغزاة كنت
 كبيت شرفا على حوض من عصار الدين عند ما قسريا على بعض الطالبين ثم تكلمت
 القراءة على زيادة الفوائد على شرفها ثانيا في الفوائد ثمانية من الهجرة النبوية كميلا
 للنفع على المستفيدين وتميها لاسر على المقيدين وان في هذا الوقت ابن سئين وسجل
 ربه الكريم ان يجعله دخل في يوم الدين وان يجعله من ذمرة العلماء العالمين
 انهم الامين وارحمهم الرحيم **قوله** لتبديل كما لا تنال متعلق بانعمت والظير في
 افضلهم للموصول وفي انعم لا فصل وكذا الظير في **قوله** المفعلين على صيغة
 الفاعل من الافعال وهو الانعام **قوله** المحملين على صيغة اسم الفاعل انما
 من الاجمال وهو الاحكام **قوله** بمفضل على صيغة اسم المفعول من الافعال
قوله نجوم متعلق بنحو شرجع غائبة وهي السحرة **قوله** للفوائد متعلق
 بنحو شرجع **قوله** لا يوجد عن مدح متعلق به كلام واراد بحسب عادته وليس
 بمطابق للواقع كما تطلع على انشاء النعم **قوله** انفع جميع نفع **قوله**
 وما وقع على غير الاختيارى اه جواب عما يقال ان هذا التعريف للمعنى صحيح
 لان المحرر قد يقع على غير الاختيارى نحو حدث الله على ارادة السكاملة وقدره مله
 فاجاب عنه بالاحكام فيه مجازة بتبديل غير الاختيارى كاستقلال الذات فيه
 كما تفضل في بعض الافعال الاختيارية او لكونه مبادى افعال الاختيارية
 ٢ وهو عليه جعل محمدا عليه مجازا والمحمود عليه حقيقة امر اخر وهو فعل اختيار

يأخذ من تلك الصفات كالغزير يرد اجاب عنه الامر بان تلك الصفات اختيارية
 ومنع اقتضاء الاختيارية بناء على انه يجوز ان يثبت منه كما قصد مستمرا لا وابد
 وذلك لان قصده تعادلا من الكمال بحيث لا يتخلف عنه مقصودا صلا فلو قصد
 استمرارية ازلا وابد استمرارية الابرار التي تعمد ما قصد دوام السموات والارض
 واقعا واما طول الجلافة واداة واحد مناصيت يتخلف عنه مقصودا واما عدم
 استمرارية امها اياه واذا كان الامر كذلك فان ان يقصد التعريف الانزال استمرارية
 التعريف ازلا وابد فاللزام تقدم القصد عليها بالالات كافي العلة وهو
 لا يستلزم حدوثها كلام الامر في التقديم هذا الذي ذكرنا بتفصيل كلام الام
 ويرد عليه انه اذا لم يكن له تعالى علم واداة وقدره كما يقتضيه تجويزه كون القضا
 الكاملة صادرة بالاختيار فكيف يقصده وكونه صادرة عنه بالاختيار
 فالوجه ما ذهب اليه من ان تلك الصفات التعريفية واجبة وليست صادرة
 بالاختيار والمحرر عليه باعتبار كونها مبادى لافعال اختيارية وقال صاحب
 الكشف والمحرر والحد اخوان وهو ان شاء الله تعالى على جميل انتمه وغيرها
 تقوم حدث الرجل على اقوامه وحدثه على صفة وشجاعة وقال الفاضل ابن
 الكمال الرومي في تفسيره الحمد هو المدح والوصف بالجميل ولا اختصاص له بالثناء
 فيصح عن ذلك قول عائشة بحمد الله لا بحمد وقوله عارض العنة لا بحمد امر عوج
 تحريم بل لا اختصاص له بذي علم وشعور بل كذلك اليد قوله عليه ان يفتك
 ربه مقام محمودا وقول العزة القتل السائر عند الصباح بحمد القوم الشيء
 ومن متباينين ان محمدا لا يلزم ان يكون فاعلا لما حمده فضلا ان يكون مختار فيه
 كما توهم وان من وهم قديم الفرق بين الحمد وممدح بصحة تعلق الثناء بالمحمود
 دون الاول فقد وهم وانصح انه لا دخل لمسيلا خلق العباد افعالهم المتكاف

بسم الله الرحمن الرحيم

الاحسن من رواية الفقهاء فلا يلتزم اخرها معا عند من الفاعلية العرفية فلا يستقيم
الاستثناء على ظاهره والفقرة في النشر ما هو بمنزلة المصراع في الشعر **قوله** العلة
الفاعلية ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود كالحلوس على السمع فانه متقدم
على السمع في التصور وتأخر عنه في الوجود وضياء العين متقدم على التأليف
في التصور لكن لم يتأخر عنه في الوجود ولهذا لم يقل عليه غائبة بل قال كالعلة
الفاعلية لكونه متلها في البعث الى الفعل واعلم ان العلة اربع الفاعلية كالنحو
للسير والمادية كالتخيل والصدورية كالتربية الحاصلة له والفاعلية كالحلوس
عليه **قوله** التوفيق جعل الاسباب متوافقة للمسيب والمعاد من ان يكون سببا
حصول هذا التوافق متوافقة له لا بسببه وتوضيحه لانه راجع الى الكتاب وقوله الضارة
زيد جلة حاله من فاعل يحسن وقوله فالعبرة اي المستقاة العبرة بان يقع في
استعمالهم وما توفيق الاله اليه بلطفه من بدل من الباء **قوله** يعني بتخييل
كتاب بهن التكرار فيه ان هذا انما يستقيم لو كان تخييل نقصان كتابه سبب
حمد وليس كذلك القاعية والسبب تركه على ما استفيد من كلام الشارح
هو تخييل نفي كتابه هذا من حيث انه كتابه لا من جهة القواعد المذكورة فيه لانه
السلف وهذا اوضح لاستدراكه فيه وسمعت ان بعض من لا يعرف الشمال عن العيين
والغيث عن السمين منع قولنا هذا او تسلم قول المحقق مع ظهور فسادة فقلت
انهم يمكن للموعين صحى فلا غم وان تبارك والصحيح مسند وكولا ان الحق الواضح
ينكر ما كثر الضلال وما اختير على البعد الكفر وسبب خلال الحق ان التخييل قد يكون بمعنى
التأثير في النفس البسيطة او القبض كما قال الميزان في اخره كتب المنطق ومنها
المخييل وهي قضايا تخييل بها فتنشأ النفس منها قضايا وبسطا فينفرد بغير
ويترغب كما اذا قيل انهم لا يوتون سيرة انما سبقت النفس ورغبت في سيرة

اذا قيل

واذا قيل العسل مفره موهبة انتفعت النفس والقبيل **قوله** انما يكون منها شي
افطن الحق ان التخييل هو من جهة المعنى مع انه ليس كذلك فذكر ما ذكره قوله
وبناء الشعر عليه ذكره بعض المحققين ان القدماء كانوا لا يعتبرون في الشعر
الوزن تقصير عن التخييل والمحدثون اعتبروا معه الوزن والجمهورية
في الوزن وهو المثل هو الان انتهى كلامه **قوله** والتخييل كما يكون قولنا الخ
كلام ذكره على وفق فهمه وليس كما ادعى الشارح هنا فان التخييل عنده هو المص
خييل نفي كتابه من جهة انه مؤلف ليس ككتب السلف فتكر تصديره بالجم
منها النفس الصحاح الضائعة حرف الصانع وعلم الضعفة وقال المحقق
التقارير في شرح الكتاب معلومات العلم ان حصلت بالتمسك على العمل
فربما حصلت بلم الضاعة او بحج والنظر والاستدلال فبالعلم وقد يقال الضاعة
لما ندرت فيه صاحبه وتكون او يكون المقصود الاصل من العمل وبالجملة الضاعة
تعلق بالعلم ولذا قالوا هي ملكة نفسية يقتدر بها الانسان على استقالات
موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحيث يمكن فيها
وقال الطيحي ان كل علم ماسد لمرحل سولو كان استدلاليا او غيره حتى
صار كالحرفة له سمي ضاعة **قوله** فاصح الشارح ترك الاقتداء بالسلف
لجملة ترك كتابه المحمد ليس يريد ان الشارح لم يصلح ترك الاقتداء
السلف لجملة ترك المحمد على ترك كتابه المحمد وجعله جزء من كتابه بل بان المص
خييل نفسه ان كتابه ليس يقين بانه كتب بالسلف حتى يصدر بالجملة يستقيم
وستحقق هذا **قوله** والمالم يكن ترك العمل بالسنة وجه لم يقل به اقول به السلف
بسر يد ايضا لان قوله ولا يلزم آه توجب ترك العمل بالسنة كما لا يخفى ذكر
بعض المحققين ان المص رحمة الله لما ترك الابتداء بالمحمد صرحا بعد التسمية

في تحقيقه لوجه عليه امر ان احدهما مخالفة السلف والتصنيف فان المتعارفين بينهم هو
 صرحا بعد ذلك في تصنيفهم والتكليف عند الامتناع بالامر الاول من الحديث فلهذا هو
 على الاستدلال من قوله علم كل امر ذي بال لم يبدؤا بحمد الله فهو اجزم اي اقطع فيلزم
 من هذا ان يكون كتابه اقطع فاجاب الشارح عن الاول بقوله علم ان الشيخ الى قوله
 ولا يلزم وحاصله المتعارفين فيما بينهم الابتداء بالحمد صرحا بعد التسمية بيقين
 فيجوز ان يكون ترك المعنى الصريح بالحمد بعد التسمية بيقين ان كتابه ليس
 بشيء ككتاب السلف حتى يبدؤا بالحمد صرحا على كنهه فلم يلزم مخالفتهم وعن الثاني
 يقول ولا يلزم النسخ وحاصله ان عدم امتثال الحديث فان الحديث يقتضي الاتيان
 بالحمد اوله فيجوز وقوع صريح من المعنى اول كتابه من غير ان يجعله صرحا منزهة **قوله** وعلى التقديرين
 مبنى النبيا على دعوى ان آية قوله لا يوردان قوله لم يصرف ان من التصريف قوله فليق
 يبحث عن احوالهما على سبيل ما اذا البحث عن احوالهما لا يتوقف على تعريفهما وانما
 يتوقف على معرفتهما وان كل من المعرفة لا يتم التعريف وهو سوق الدليل على وجه
 يستلزم المطلق قال وعلى التقديرين مبنى النبيا على دعوى ان معرفتهما على وجه
 يستدعي معرفة الاحوال تتوقف على تعريفهما ولعله يريد ان لو كان من التوفيق
 يكون المراد انه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما والبحث على احوالهما متوقف
 على معرفتهما ومعرفتهما تتوقف على تعريفهما فتم لم يعرف كيف يبحث عن احوالهما
 ولو كان من المعرفة يكون المراد انه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فتم لم يعرف كيف
 يبحث عن احوالهما ومعرفتهما مع تتوقف على تعريفهما لكن هذا مما في تمامه شك
 ولذا قال فان تمت اي الدعوى ثم اي النبيا والافلا **قوله** توقف تحقيق المفهوم اي
 مفهوم الكلام على تحقيق المفهوم اي مفهوم الكلمة وكذلك البواع وانما توقف
 تحققه على تحققه وتحقيقه معرفة على تحقيقه معرفة لكون الكلمة مأخوذة في مفهوم

الكلام

حقق
 فطمان

الكلام وجزم منه والسلك لا يتحقق معرفة على تحقيقه لا يعرف الا بعد تحقيق الجزء وموقفه
قوله الاشتقاق والكلمة الى الاخرى تناسبا في اللفظ والمعنى هذا مفهوم الا
 باعتبار العلم واما تفسيره العمل فهو ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه في الحروف
 الاصول وترتيبها وتجعلها في الالف ما يناسب معناه **قوله** يقع الجيم مصدر جبر حتى
 بان الجيم مهننا يقع الجيم وسو ليس بصواب بل الجرح مهن من بضم الجيم قال في
 الصحاح الكلم الجراحة ولجمع كقوم وكلام وفي الحديث رملوهم بكومهم ووما
 بهم وفي القاموس الكلم الجرح جمعه كقوم وكلام **قوله** بادى من كسبه لى هذا المقام
 باعتبار كونه مقابلا للكلمة وقوله لان معرفة الفاء آه على لقوله هذا تحقيق اللفظ
 الكلمة **قوله** عن مكان استعمال اي موارد استعمال الكلم الطيب اذ ليس من
 واجب اللغة ان يقال في مقام الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيفسح
 فائدة اصلا **قوله** فاما ان يقصد بهما الجنس والفاء اشارة الى ان هذه الالف
 مات من اقلام الجنس وقوله ان يشار بهما الى قسم من مفهوم اللفظ واحد
 كان او اكثر معطو على قوله ان يشار وقوله نحو قوله انا ارسلنا لا فرعون
 برسولا فعرف فرعون الرسول فيه ان الآية في سورة المزمل هكذا انا ارسلنا
 اليكم رسولا ثم اعليناكم كما ارسلنا لا فرعون برسولا فعرف فرعون الرسول
 فاخذناه اخذا وبلا فان اطلع على ما ذكره في موضع من كتاب التبعة فيها ونمت
 واخذ لم يطع عليه وانما ذكره تخيلا بظنه كذلك في كتاب التبعة فهو هو والعين
 يقع العين والطاء المهملتين الناح ولعل المراد القلب وقوله الجيم غفية اي كناية كمال
 في الكثرة وقوله لان النافات بين صيغة الكلم اي بلا ام التعريف والتاء لازمة
 من حيث ان الكلم جنس والتاء للصدق وفيه ان ما هو جنس لفظ الكلم
 المجرى عن التاء ولا يلزم من كون المجرى جنس ان يكون المقترن بالتاء ايضا جنسا

بأن الظاهر من اقتراحه بالتاء ان لا يكون خبرا كما فهم الجمهور **جوابك** جدتي الزينة
في التماموس الجدل المحركة للندوة في الخصومة وفي كتب المنطق الجدل قياسا على
من المشهورات والمسلكت والغرض من التام الحصر وامتناع من موقوفات من
ادراك مقدمات البرهان وقوله وهذا ان يكون التاء جعل افراد الجنس مشتملا على
حدة في كونها افرادا لا يجمع جعل كلمتين معا فلهذا المفهوم لا ينافي الكثرة التي
يستند عليها الجنس بل يستلزمها اذ الكثرة الا من الاوادي **يكون** انما اشارة الى
ومن مفهوم مدخولها كما في قوله فجمع فرعون الرسول فانه اشارة الى موت
عليه السلام او اشارة الى المذكور وهو الرسول المرسل الى فرعون وهذا اقرب الفهم
وانه سيق الآيه وقال النصارى في تفسيره فم سبق ذكره انتهى ومنه ما ذكره
الشراح من قول بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة **بل** عين مع
مفهومها يؤتم ان المراد بالكلمة المذكورة على السنة النحاة مفهوم الكلمة او ما
يطلق عليه الكلمة من الافراد وليس كذلك بل المراد بالكلمة المذكورة على
السنة هو لفظة الكلمة المراد بها مفهومها وهذا كانت عين مفهومها الا
ان قوله وجعل الكلمة يتأويل ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية بعبارة
مما يطلق عليه لا يلائم لان الكلمة المذكورة على السنة لا يطلق عليها كلمة ولا يكون
بعبارة مما يطلق عليه الكلمة وانما يطلق الكلمة على افرادها فاجوبه عدم ذكره فليقل
يقال لفظ الكلمة يطلق على الكلام فيقال كلمة الشهادة قال النحويون
كلمة ربك صدقا وعدلا وقد يطلق على القصيدة فيقال كلمة امرئ القيس
غير ذلك السكل مجاز من قبيل ذكر النحوي واردة السكل **الابعد** كلف ولا
تكنيف سمنا يجوز ان يكون **الاجنس** انما صرح بقوله اي متبعا وفعلا
لان يتوهم ان التاء انما صرح به بيانا لكونه بمعنى التمرح اي حين اذ كان

اللفظ

اللفظ بمعنى النطق وقوله فيجب نقل اسم صفة المتكلم وهو اللفظ بمعنى النطق لا ما يلفظ
والاول وهو اللفظ بمعنى الرمي لكن الثاني وهو اللفظ بمعنى النطق اقرب لانه يخص
اللفظ ولا يطبق على غيره وقوله ويمكن ان يقال الخ دفع للثاني من وجهي النظر
وقوله فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمي فيه اشارة الى اندفاع الاول من
وجهي النظر ان المعنى الاصطلاح اعم من النطق شمول اللفظ الحكمي دون النطق من اللفظ
خص اللفظ غير معهود في ما بينهم كما ذكره **قوله** وينقدح هناك اي يظهر في مقام نقل
اللفظ لمراد بالمتعلق الخاص ككلام الرمي من اللفظ لان الرمي متعلق بالمرمي متعلق بالفعل
بالمفعول والمراد بالمتعلق الخاص بالفتح المسمى من المسمى اعني ما يلفظ به **فالمستمكن**
في ضرب ايضا لفظ حقيقي يوضح ان اذا قلنا اللفظ ما يلفظ به الا انك حقيقة او حكما
لزم منه ان يكون كل ما صدق عليه هذا المفهوم لفظا فيلزم ان يكون مستمكن في ضرب
لفظا **الا** لفظ على المفعول وهو اللفظ المعقول الحاضر في ذهن في مقام التكلم واللفظ
بذاته استغنى بغيره عن الاحضار بلفظ وفي الغيبة سبق ذكره وقوله كجمله الكلام
المعقول بيان لقوله انما بل عارة يكون واجبا نحو اللهم اغفر لي وتارة يكون مطلقا وهو
ما يحتاج في وجوده الى غيره بخلاف الواجب والجسم ما كسب من الجبرين فصاعدا كما في
الحيوانات والنباتات وسائر المكنيات والعرض عالم بغيره كسود ووجهه وواقف
يكون صوتا اذ ارجع الغيبة الصوت كما في قوله زيد يسمع ولفظ قيل هذا هو الكلام
على وفق مراده وفيه انه يجوز ان يقال لاجل عود الغيبة الى الصوت انه مقولته الصلوة
واخواته لا يقال انه لم يتحقق صوت ولا حرف اصلا ولم يبين شيئا منها المتحقق المنووق
يكون من مقولته ما وقد قيل ان المنووق تحت ضرب غير الفاعل المعقول بل مراد
عليه من مقولته حرف والعقود لعلم بيان شيئا منها فلا يذري من اي مقولته هو كما
قال الفاضل المحقق **قوله** وهو ما وضع لمعرفة الطريق في هذا ما ذكره الفاضل واوه

داود الاسود في كثرية شرح الرسالة الشامية وتبعه المحدث ولم اعثر على هذا فيما
عندي من كتب اللغة وغيره ولا على كل المحققين اطلع عليه **قوله** صرح به في الكشف قال في
تفسيره حرص على متفيا على الهلاك حرصا يستوي فيه الواحد الجمع والمذكر والمؤنث لان
والصفة حرص بكسر الهمزة وقال مجي السنة في تفسيره قال ابن عباس ونفي وقال مجاهد
الحرص ما دون الموت يعني قريبا من الموت وقال ابن اسحاق فاسدا لا عقل له والحرص
الذي في جسمه وعقله وقيل واكثبا من الهم وقيل معنى الآية ان يكون النقص الجسم
محمولا على العقل واصل الفاعل من الجسم والعقل من الحيوان والرمز او العشق
يقال رجل مرض وامرأة مرض ورجلان وامرأتان مرض ورجال ونس كذلك
يستعمل فيه الواحد الاثنان والجمع والمذكر والمؤنث لانه مصدر وضع موضع
الكم انتهى ولاية حكايه اوله يعقوب عليه السلام قال يا اسحق اكون
حين بلغه خبر ولده من ام يوسف عم بنيامين تاله تشو تذكر يوسف فيكون
حرصا او تكون من السالكين اي لا تنزل تذكر يوسف **قوله** وما يتبعه انما اخصر
يستعمل لانه على تقدير لفظة لا بد ان يقال وضعت **قوله** الا انه اراد ان يصر
الاطلاق الى معناه العرفي وهو استعمال في المحاورته وبيان المقام ببيان
التعريف بوضع الحرف قوله الاول من اطلق مع ضمية لان اذا آداة الجزئية وقت
اداة السكنة ومعنى الحرف يفهم مع الضمية كلما اطلق والجو ان يرا اداة
الجزئية لكون هذا الاطلاق بعضا من اطلاقات **قوله** ولذا اي لاجل ان المراد
من اطلق اطلاق صحيحا لم يكن باحس يجعل احس بمعنى البصر وعلم لان معنى
اطلق اطلاق صحيحا لا يفهم من احس **قوله** ويمكن ان يقال الخ اجاب بعضهم
عنه بان المتبادر من لفظة اطلق هو استعمال اهل اللسان في محاوراتهم فحملوا
العبارة على المتبادر لا يحتاج الى اعتبار قيد زائد واما الاطلاق الصحيح وان كان

فرد الاطلاق قبول ليس بمتبادر منه والمتبادر هو الاغم فارادة الاطلاق الصحيح
يحتاج الى اعتبار قيد زائد **قوله** هذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للموضع انما كان
هذا المعنى انما ذكره الشارح من انه تخصيص بشي حديث متى اطلق الشيء الاول
او احس فهم منه الشيء الثاني اخص لان انما المتبادر منه انه نفيهم نفس من غير
قرينة وقال بعضهم انما كان اخص لان متى آداة السكينة فيخرج تعيين المجاز للمعنى
الجازي اذا لا يفهم معنى المجازي كلما اطلق المجاز بل اذا اطلق مع القرينة واجب عن
النظر بان اطلاق المجاز في معناه الحقيقي بلا قرينة ارادة المعنى المجازي من اطلاق
الصحيحة التي تستعمل اهل اللسان في محاوراتهم ولا شك في انه لا يفهم منه المعنى المجازي
فلا يصدق عليه انه مع اطلق فهم منه المعنى المجازي فيخرج عن التعريف بخلاف المشترك
فانه يفهم منه جميع معانيه عن اطلاق على بعضها لمن علم ببلادة التخصيص **قوله** يكون
بعضها مقصودا وبعضها غير مقصود ويظهر بالالفاسر جوازا ظهور هو ان
تخصيص بشي بشي ينفع عن دخول تعيين المجاز للمعنى المجازي في التعريف الا ان
يقال ان التخصيص محذور عن الجزئية السلي ومحمول على معنى التعيين لئلا يخرج وضع
المشترك او المترادف عن التعريف وهو خلاف الظاهر **قوله** والدلالة على معنى
نفس الخ وقع لما يتجه انه اذا فهم معناه عند سماعه اجمالا كيف لا يصح ان يقال
ان الحرف والى على معنى في نفسه قوله لانه اي هذا المقام والمنع بفتح الميم مصدر بمعنى
الاعطاء **قوله** وقد يكتفي فيه بمعنى القصوى قال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد
بشي **قوله** فظهر بهذا انه الخ اجيب عنه بانه لما تعلق القصد بالمقصود صح
ان يقال انه محل القصد فيكون واخلا تحت اسم المكان ولذا اقتصر عليه
فالفرق اي فروق الشارح بين اللفظ والمعنى بذكر النقل ابتداء في اللفظ لعدم
ذكره في المعنى **قوله** قلت دعاليه الخ ويمكن ان يقال ان قيد مع اذا ذكر

اذا ذكر سبب العنوان صريحا يخرج حروف الهجاء لا المعبر في ضمن الوضع بعنوان
 فلم يذكر جبر الوضع عن الشئ الثاني وصرح بالمعنى **قوله** لعل لا يزمه لفظ
 وهي كوالا لفظ لا يلائم للدال وقوله وانما عطف على حال الطبيعة وقوله فيما
 كما ذكر الدالة بالطبع وقوله والثالثة اي الدوال بالوضع لا يخرج بقيد الوضع وقد
 ذكر الاولين **قوله** والامراد بقوله خرجت المهملة المهملة وهي القضية التي لم يبين
 فيها كية افراد الموضوع من الكلية والجزئية وهي في قوة الجزئية والكلية ما
 كلم فيها على كل افراد الموضوع والجزئية ما حكم فيها على بعض افراد الموضوع فيكون المعنى
 وخرجت بعض المهملة واعتبر من عليها ان المهملة متعابلة الموضوع وحروف الهجاء
 موضوعه لكن لا بازاء المعنى بل لغرض التركيب كما صرح به **قوله** كانت باقية
 في وضع وخرجت بقوله المعنى فلم يتبين لهما المهملة فيموز اعتبار قول فخرج بمهملة
 كلية **قوله** بقوله اذا جبر الوضع عن المعنى لا يخرج به مثل ضيق ودين فليس
 قوله فخرج به المهملة كما ينبغي وقوله لانه عين لللفظ به فيه **قوله** فخرج لان
 كثير من حروف الهجاء وضع لمعنى اقول لا يخرج على ذى فطرة سليمة ان سمعة كلفها
 ولا الجوامع الابتدائية ووالعطف وفله ولها ليست من حروف الهجاء وانما
 كانت في تلك الحروف ولا يجوز اخراجها كونها كذا وحروف الهجاء هي التي تعد
 باليهما ويركب منها الكلمات وهي التي بقيت على حالها من ان تكون كذا وهي
 خارجة بقوله المعنى بل شبهة لعدم كونها موضوعا لمعنى فالحكم بخرج جميع حروف
 الهجاء **قوله** لتقيد حروف الهجاء بان يجعل احص منها ومقيدة منها
 ولم يجعل من دية لها في المصنوع وان كان هذا هو الظاهر وقوله
 ما به يستغنى عنه **قوله** بل خرج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحثية الى الكلية
 فلفظ وضع معن مفرد من حيث انه وضع معن مفرد ولا خفاء في انه لا يصدر

جاز في خروج موضوعه
 لا يبعد عن ذلك
 في معناه فلفظ
 في معناه فلفظ
 في معناه فلفظ
 في معناه فلفظ

على الدال بالعقل من الموضوع وحروف الهجاء منها من حيث انها دوال بالعقل
 وحروف الهجاء **قوله** لا يخفى ان هذه القضية طبيعية وهي التي حكم فيها على الطبيعة
 بدون انضمام اعتبار الافراد وملاحظتها كقولك الحيوان جنس لان نوعه
 والطبيعة لا تتبع حال كونها في كبرى الشكل الاول قيد بها لانها اذا وقعت ضمن
 لا تتبع والكبرى قضية فيها محمول النتيجة لانه يقال له الحد الكبير ومعنى شئ عليه
 والصغرى ما فيها موضوع النتيجة لانه يقال له الحد الصغرى ومعنى شئ عليه
 سمنا فامع اعم من ان يكون لفظا او غيره والشكل المثبتة الحاصلة من اقتران
 الصغرى بالكبرى والاشكال اربعة لان الحد الاوسط اي المشترك الكبير بين
 مقدمي القياس فصاعدا ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو
 الشكل الاول كما في هذا المثال فان الحد الاوسط وهو قوله ما يتعلق به القصد
 محمول في الصغرى اي قوله ما يتعلق به القصد موضوع في الكبرى اي قوله هو
 اعم من ان يكون لفظا او غيره فان لفظه هو كناية عما يتعلق به القصد وان كان
 بالعكس فهو الرابع وان كان موضوعا فيهما فهو **قوله** وان كان موضوعا فيهما
 فهو الثاني وانما قلنا بخرج ذلك تسهيل للامر في التبيين ودفعاً للتعب عن
 المتبين **قوله** الا ان يقال نفى انتاج الطبيعي اي الامر ونفى انتاج الطبيعي الخ وقوله
 والحيوان الناطق كل قضية والنتيجة منها فالانسان كل **قوله** لا فائدة في الوصف
 الارغاية المتقابل بالانفصال المركبة **قوله** في لغة العرب متعلق بقوله وجود وقوله
 في شئ متعلق بلا نسلم والضمير في قوله لانه راجع الى المجيب وفي قوله وروده
 وقوله فمتعابلة اي متعابلة هذا جواب والمقدمة المنسوبة هي قوله وقد وضع
 بعض الالفاظ المركبة وقوله الحكم بان كل ما يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع
 لمفهوم كل اريد به الحكم المستفاد من قوله بل بازاء مفهوم كل افراد الالفاظ

والتأني ان المراد بهذا الحكم هو هذا الحكم المستفاد من قوله ليس مبنيا له وادناه
 قوله افادة اللفظ من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك والسند
 ما ينبغي عليه المنع وتكون فلو حمل الحكم على ما ينبغي به الحكم مستفاد من قوله بل بازاء
 كل على الاحتمال وصار المعنى بل يحتمل ان يكون موضوعا بازاء مفهوم كل فإفاده
 الفاظ النقص لانعدام الحكم بشئ وقوله قلت ظاهر الكلام ان الكلام المحجب بازاء مفهوم
 كل فإفاده الفاظ مجرى الى الترخيص على الظهور او رد النقص عليه فلو جاز عن الظاهر
 وحمل على الاحتمال يصير ما ذكره الشارح متبعا للمقدمة المنوعة التي هي من غير ما
 واذ كان متبعا لذلك فصرف الحكم عن الظاهر لا يدفع مادة الشبهة عن كلام الحبيب
 في دفعه به النقص عن ذلك الكلام لفظا لا ينفع نفعا معتد به **وليس** وانما قال وان كان
 عاما لثارة الى ما ليس الوضع فيه عاما هذا مبني على ان يكون الضمير فيها راجعا الى
 امثال الضماير على ما زعم واما اذا كان الضمير جاعلا الى الضماير او الى الامثال بناء على
 ان المراد منها المبته لا غير فكافية ان الوصلية بيان الواقع فان الوضع في الضماير
 عام في الواقع ونفي الامر وكذا في المبته عاما نفوره **لان** وقيل في مقام رجوع
 الضمير الى اللفظ المخصوص او رده بكافة الحرف لعدم تمام في مثل الضمير لان الرجوع
 لا يكون الا في الضماير في متعارفهم ويمكن ان يقال ان امثال الضماير وان لم
 يكن فيها رجوع لكن فيها مثل الرجوع وهي الاشارة ولكن الاربع الاظهر ما ذكره المحقق
 فان قول الشارح فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص ربما يدل
 على ان المراد بقوله هناك مقام وضع الضماير وامثالها فان قلت ما معنى الوضع
 عام والموضوع له خاص قلت معناه تعقل المفهوم العام الكلي حين الوضع وتعيين
 لفظا بازاء كل واحد من افراده قال الشارح رحمه الله عليه في بحث المعقولة في
 شرح قول ابن العربي ومضى المفهوم فانها موضوعة بازاء معان معنية مشتقة باعتبار

كلام الشارح في قوله ليس مبنيا له
 حيث قال في اول السلك ان الوضع
 قد يكون في مائة من مائة من
 في مقام وضع الضمير في
 في مقام وضع الضمير في
 في مقام وضع الضمير في
 في مقام وضع الضمير في
 في مقام وضع الضمير في
 في مقام وضع الضمير في
 في مقام وضع الضمير في

امر كل

امر كل فان الوضع او لفظ مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه كلي عن نفسه لا وجبه
 الى ملائمة افراده ووضع لفظا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد
 ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك الى الوضع لانه
 موضوع له فالوضع كلي والموضوع له جنس في مشيخ وقال في شرح قوله المبته
 يعني اسماء الاشارة والموصولة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له
 خاص فانها موضوعة بازاء معان معنية معلومة معروفة من حيث معلوميتها
 ومعهوديتها وضعا عاما كلياً فان الوضع اذا تعقل مثلا مع المثل الى المفهوم المذكور
 عين لفظا بازاء كل واحد من الافراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعبر
 فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد
 من تلك الافراد لا لا تتكرر بينهما انتهى ويستفاد من هذا المنقول ايضا ان قوله
 هناك اشارة الى مقام وضع الضماير وامثالها الى مقام رجوع الضمير وتعلم بهذا
 ان تعقيد الموضوع له بقوله في الحقيقة لانه هناك في مقام وضع الضماير وامثالها
 مفهوم كلي وهو القدر المشترك لكن ليس بموضوع له بل تعقل ليكون الى الوضع
 واما ما ذكره من قوله قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة اه فهو ان تبادر الى الذهن
 من قوله في الحقيقة لكن فيه ان في وضع امثال الضماير قولين احدهما ان كل واحد منها
 موضوع لمفهوم كلي مشترك استعماله في جنس ثباته وعما هذا يكون الوضع عاما والموضوع له
 ايضا عاما وهذا قول جماعة منهم المعنى وكذا قال المضمرة ما وضع لمفهوم او مخاطب
 او غائب تقدم ذكره واليه مال الغاضل النقار في حيث في المطول في تفسير المفقعة
 وهي ما وضع ليس عمل في شئ بعينه وهو لا يقولون ضمير الغائب موضوع لما تقدم
 ذكره ويجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له حقيقة لا محالة وانما انها موضوعة
 بجزئيات المفهوم الكلي وتصور المفهوم الكلي الى الوضع وهذا قول بعض من الفطلاء

واختاره المحقق الشيرازي في حاشيته ^{مطلوبة} حيث قال بعد ذكر قول الاول هذا ما هو
 متهم جماعة والتحقيق ما افاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل معنيين من الافراده
 وضاعاً واحداً فلا يلزم كونها مجاز في شيء منها ولا الاشتراك في مفهوم متعود اليها
 وضاع ولو صح ما توهموه لكانت انا وانت وهذا مجازات لا حقايق لهما اذ لم
 تستعمل فيا وضعت مولىها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها صلاً
 وهذا مستبعد واليه مال الشارح كما نقلنا عنه بحثه عن قوله مولى الان ضحية
 الغائب موضوع لما تقدم ذكره وجعلهم مفهوم ما تقدم ذكره موضوعاً له
 مجازاً لا يصح ما ذكره هذا وانما اطينا الكلام لتوضيح المقام وتبيين المراد
 لا يقال الا في الاقصر على مفرد يخرج حروف الهجاء بقيد المفرد لما مر من
 ان ذكره للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفرد
 فاطلاق التعريف اذ جعله مطلق بلا تقيد اللفظ بالموضوع ^{فانه} اى الالهام
 كما استفاض بالمعنى الثاني اى بمعنى ضعف الدلالة جاء بالمعنى الاول الذى هو ضعف
 المفاد وقوله لا يستبعد هذا التوجيه اى جعله منفعة للمعنى ^{كما} اى تركب مثل
 قتل قتيلاً في قوله من قتل قتيلاً فلا سلب قيل يريد من قتل شخصاً من اهل
 الحرب فلا سلب وثوبه فعبارة عن الشخص الذى يقتل في الزمان الآتى بالقتل
 بسبب رتبة القتل انتهى واقول اصل هذا قول صاحب الكفاية حيث قال
 في تفسيره تعهدى للمؤمنين فان قلت لم قيل يهدى للمؤمنين ^{والمؤمنين} وللمؤمنين وللمؤمنين
 والمؤمنون مستندون قلت هو قولك لا تعزى اليكم اعنكم الله واكرمكم تهريده
 طلب الزيادة الامامون تاباً فيه واستدانة كقولهم هذا الصراط المستقيم وجه
 آخر وهو انه ستماسهم عند مشارفتهم لاكتساب الكسب التقوى متعين كقول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً فلا سلب انتهى وبه وعليه انه ذكره
 صيد

في طيب الجيب ان هذا الحديث مما صدر عن صدر النبوة يوم خيبر بعد ما وضع
 الحرب اوزارها ونفهم هذا ايضا من كلام المصباح حيث قيل فيه عن ابي قتادة قال
 خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر فلما التقينا كانت للمسلمين جولة
 ذات رجة من المشركين فدخل رجل من المسلمين ففتربت من ورائه على جبل عاتق
 بالسيوف فقطعت الذرع واقبل على ففتنى صيته وجدت منها ربح الموت ثم ادركه
 الموت فارسلني بالعفت ثم فقت ما بال الناس قال مراد ثم رجعوا وجلس النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال من قتل قتيلاً لا عليه بنية فله سلب فقلت من يشهد ان
 طست فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثله فقلت من يشهد ان طست فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثله فقلت
 فقال ما كنت يا ابا قتادة فافترته فقال رجل قبيح وسبه عندي فافترته عنى فقال ابو
 بكر لا من الله الا يعمل الاسيد من اسيد الله يقتل عن الله وسوله فبعطك سلبه فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم صدق فاعطاه فاعطانيه فانبعث به مخزفان بن السبيبة وانه اول مال
 تأتته في الاسلام انتهى ^{وليس} اى هذا الكلام يريد تزيين ليل اول تنسب يوقع
 فيما بين العثمانيات بعد ويكثر بل امثال كثيرة في الكتب ^{في} في القاموس يعرفه
 علمه وعرفه بترتبه اقرب يعني ان المناسب ترك الباء وتبديل العارف بالعالم ويمكن
 ان يقال سيقا ان الباء لتقوية العمل كاللام في بعض الموضع ^{فلما} قال منحصرة
 فيما قال الفاضل المحشي فيهم الاخصار من الكون في معرض بيان الاقرب وتعلق به
 قوله لا من الله هذا هو المشهور اقول قد ذكرنا ان الحصر ما عطفى مراد بين النبوة ^{مردود}
 ثبت بخبر القوم بحجة ملاخطة مفهومه بالاخصار واما استقراء ما لا يكون كذلك فيسند
 الاخصار بالتنبيه وبالكسوة قوله قيل عطفى قال الفاضل المحشي رحمه الله توجبه انه
 في قوة تقسيم كل منهما مردود بين النفي والاثبات كما يشهد اليه الدليل وان ثبتت
 انه عطفى فالظاهر قطع اذ ليس لتلك الاقرب مفهومات محصلة سوى ما افتره القائلان
 تقرياح

التعجب ان انتهى وقوله ونحن على انه استقرى قال في شرحه للسكافية لان احتمال
وتنوع ما دل على معنى بكتب غيره لا يكون لفظا بل شيئا اخر من الاشياء المحسوسة وغيرها
مما يمكن عقلا بدفع الاستقراء انتهى وفيه تأمل **قوله** وبه يشعر سقوط كلام الشارح
حيث قال ومختصة **قوله** الحال اي الحال من مانت فيه في زمان التكلم بالدال
على زمان انما فيه لان الحال الذي هو مقابله الاستقبال ومدلول المضارع زمان
التكلم به وقد صرح في المطول وكاشية لمتشربي وكسريد اعرف في مطلق الحال
حيث يرد انه غير جامع كما توهم بعض القاصرين **قوله** وشواهد كل من الفقيين في
الكتب المبسوطة ذكر فيها ان ثعلبا والكوفيين قالوا الاسم مشتق من الكوسم واسمه
وهو العلامة فكانه علامة على مستماه واصله **قوله** وحذف الواو وعرفت عندها
مهمزة الوصل وانما ذهبوا الى هذا ليقولوا لعل في الهمزة لم يعمدوا لخلع على حرف
صدره في كلامهم وقال البصريون ما خوذ من السماء اصله نحو حذف عجزه لكثرة
الاستعمال كما حذف من يد وديم وابن ونحوها وجعل اول ساكنه وادخل عليه متبدا
مهمزة الوصل لان من دأبهم ان يتبدوا بالتحرك ويقفوا على الساكن ويشبهه
تصريفهم على السماء واسمى **قوله** في التصغير وتسميت وجبى سمى **قوله**
وتوكان من الكوسم لقليل اوسم ووسم ووسميت واسمى سمي وانقلب بعينه
ولا يكون مطردا في جميع الاشياء بل يكون في بعضها وهذا القول صحيح وقوله مثلثين اي
متحركين بالحركات الثلاث **قوله** كافي قوله وعلم آدم الاسماء كلها فكيف قال
قلت ما معنى تعليم السماء لك شيئا قلت اراه الالباس التي خافها وعلم ان هذا
اسم فرس وهذا اسم كذا وهذا اسم كذا وعلم احوالها وما يتعلق بها من
المنافع الدينية والدنيوية وقال البغدادى والاسم باعتبار الاشتقاق ما
يلو علامة للشيء ودليل يرفع الالهام من الالفاظ والصفات والافعال والاعمال

عريف

عرف في اللفظ الموضوع لمعنى سواء كان مفردا او مركبا مخبرا عنه او خبرا او ربطا بينهما
واصطلاحا في المفرد الدال على معنى في غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والمرد بالآية
اما الاول والثاني وتروى عنهم الاول لان العلم بالالفاظ من حيث الدلالة متوقف
على علم العلم بالمعنى **قوله** والمعنى انه نوع خلقه من اجنسه المختلفة وقوى متبانية مستعد
الادراك انواع المراتب من المعقولات والمحسوسات والمخيلات والديه يوسم والمهم
معرفته ذوات الاشياء ونواقيسها واسماؤها واصول العلوم وقوانين الصناعات
والآثار انتهى **قوله** لما برز الفعل في ان له مصدر كما كان اذ المصدر للفعل والفعل
قوله الاول انه قد علم بوجه الحصر الجواب عنه انه لا كان مقتضى المقام ان يبين
ان به ثم يمان في نوع خفاء **قوله** وهو **قوله** الاول ترك لكنه اذ ليس الكلام استدرار
يقتضيه ذكره لكن وموقعا مقابل ذلك الكلام من قول الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها
لكن غير مقترن اذ كما لا يخفى **قوله** لا دخل فيما هو بعبارة قيل يمكن ان يقال ان كون معرفة
كل منها جامعا لجميع افرادهم من ذكر القدر المشترك الذي يصدق على جميع افرادها
وكونه مانعا فيهم من القيد الذي اعتبر في كل منها وامتاز به عن الاخر فلهذا الكلام
دخل فيما هو بعد **قوله** ولا يخفى ان السكينة انساب مجناه الاصطلاح من الكلام
يعني ان الكلام يناسب جميع الاصطلاحات للسكينة لانه من وظائف الكلام ان يناسب
قوله ولا يخفى انه يشهد من كونه باصطلاح عليه قيل لا يخفى عليك ان هذا وان كان منكبا
بافادة الغائية التامة المعينة في مفهوم الكلام لكن لا يشعرا فيه يكون الكلام لفظا كما
في نيكلم به **قوله** فينبغي ان يُرى ولا يقر قيل قوله فالمتضمن اسم فاعل كتب هذا الوجه
النفذ بمنزلة الاعجام وقوله لا يقر خطي السمع على القارئ انك قرأت على التخييل
فانه اسم مفعول فيقال بعضهم من ان اشار بيده العبارة فينبغي ان يُرى ولا يقر
محل تأمل **قوله** ومن قال المعنى اه اقول لا يخفى ان المناسب للتمام هو من الاما ذكره

أو الكلام لدفع لزوم اتحاد المتضمن والمتضمن في الكلام الشائ **بل مدلول**
 له اوصفة لا بجنه **فان** اريد من السناد نسبة احد الامرين الى مدلول الكلامين
 الى الآخر فتدلول الكلام **وان** اريد منه ضم كلمة الى اخرى فتوصفة لا بجنه الكلام
فان الاولى نسبة تفيداه لان السناد معتبر فيه قيد الافادة فقيد السناد تمام
 لاحاجة اليه وحمل هذه التقييد على الصفة الكاشفة بعيد **ولا** يذهب عليك
 ان الامثلة المذكورة داخله في تعريف الكلام **آه** لوجود كلمتين حقيقيتين سندت
 احدهما الى الاخرى في ضمن كل منهما **بجمل قوله** بالسناد على ما حمله عليه **فان** حمل على
 معنى سبب سند واحد الى الكلامين **بجمل قوله** هو مقلوب زيد الظاهر بها مقلوب
 زيد مع السناد وهو السناد مقلوب زيد **لا** يذهب وقوله لا داخل مثل سبق الظاهر
 مثل سبق مقلوب **فان** قيل لا يخفى انه يلزم عليه تركيب تحقق افراد من الكلام
 احدهما ضربت زيد اقاما والثاني ضربت والثالث ضربت زيدا والرابع ضربت
 قايما يعني ان هذا مستبعد **لا** عدولا عن مذهبه فيكون مراد صاحب الفصل من
 تعريف المركب الذي فيه كلمتان اسندت احدهما الى الاخرى سواء اخصرت اخره
 في تنكيره او لم يخف وهذا بعيد عن عبارته عن غاية البعد **بل** من مادة الاقتران
 اضربه اذا اسناد فيها ليس مقصود الذات **فان** يتراد عليه احوال اثنان زيد
 وهو مركب **فان** السناد في مركب ليس مقصود الذات وكذا الجملة القسمية
 نحو اقسامه ان زيد اقام **فان** الكلام موجود القسمية القسمية للتاكيد
 وليس اسناد فيها مقصود الذات وكذا الجملة وقعت شرطا نحو ان كانت
 شمس طالما فانها موجودة **فان** الحكم في الجملة عند المصداق شرط قيد ولاي
 وان لم يكن الحكم في الجملة بل في مجموع الشرط والجملة لم يصح قوله ولا يتأتى ذلك
 الا في اسمين **وايكون** تعريف الكلام جامعاً **فاحتمل** اي الشاح **فان** السناد

من تلقا

من تلقا **فان** لا يساعده الاستعمال الاعتيادي **والوجه** ان يقال **فقط** ان يلزم
 اي ذلك **فان** لم اعظم على هذا الاستعمال في كلام المؤلفين الى الان **وانما** المذكور
 في كلامهم اسناد الاحتمال الى الالفاظ دون الاشياء **فان** لكن ينبغي ان يعلم ان السناد
 اليه انما هو على التقدير ان يكون في معنى من **وانما** اذا كان في النظرية فلا احتياج
 اليه لان المراد بالاسمين شح يكون الاسمين اللذين اسندا احدهما الى الآخر **فان** يجب
 بعيد المعنى طبع فائدة تامة **فان** لا يكون اسمي فعل وكذا المراد بفعل واسم يكون
 فعلا واسما اسندا احدهما الى الآخر **فان** للمعلوم ان الفعل لا يسند الى اسم الفعل
فان الدلالة في نفسها كذا اي صيغة او غير صيغة **فان** وان كان
 عبارة الجملة المقولة اي **فان** انما تعبرها الشرح وقعت اتفاقا اي بلا قصه من
 المتعلق اي كيف لا يكون بعيد عنه **فان** كم يشترطه ذلك اي ذكر المتعلق الذي هو
 اليه وخفاؤه ان يكون الحرف محتاجا في الدلالة على معناه **فان** ذكر المتعلق بشرط
 اي بشرط الواضع **فان** كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام **فان** لانه
 لا معنى لاستعماله ذكر المتعلق في دلالة الحرف عند من كان صاحب هذا التحقيق **فان** لانه
 ذكر المتعلق امر ضروري عنده **فان** لا يتقبل معنى الحرف الابك يفهم من قوله ولا يمكن
 ان يتقبل الابك متعلق بغيره بل المعنى ايضا اي كما ذكرنا من انه بعيد من هذا التحقيق
فان لو قيل كما ان في الحرفي موجودا قايما بذاته فهو موجود في ذاته كما قيل هو مركب
 قصدا وموجودا قايما بغيره فهو موجود بغيره كما قيل هو مركب تبعا **فان** لانه خلاصة
 غيره **فان** كان غاية في الفيض معنى الحرف وتنويرا **فان** لا يستعمل في الحدود الثلاثة
 قيل عليه لو كان المتعارف في موجود في ذاته ان يقال هو موجود في ذاته لكان
 اقيده التنوير لكنه غير ذلك **فان** ايضا كون الموجود القايمة بغيره في غيره بموج النظرية
 المتحقق بين الحال والمحل صحيح **فان** المنور ليست النظرية مقصودة اصلا

مطلب

كما عرفت فكونه منور بالخلق عن شيء **والا** و معلوم لي ان القول بل اذ المتقول
يحيى في الاستعمال في مقابلة المحسوس غالباً وقد يحى بمعنى ما يلزم العقل ويوافق
وتحيط ببالى القدر انه انما اورد المعقوف في مقابلة الموجود بناء على ان المراد
بالموجود الخارجى هو المحسوس لا المعنى الشامل للمحسوس وغيره من الموجودات
الخارجية **و** انما اجملنا الكلام اولاً اي في قولنا ولا يخفى آه على طبق اجرامهم
في المحكوم عليه به حيث قالوا ان المخطوط تبعاً لا يصلح ان يكون محكوماً عليه به ولم يقولوا
ان المخطوط تبعاً الذي لا يصلح ان يكون مخطوطاً فعدلاً لا يصلح ان يكون محكوماً عليه به
وليس افراد الابتداء الا حصصاً وليس افراد حقيقة فلا فرق بينهما
يعتد به من جهة السكينة والخبرية والحصص الافراد الاعتبارية التي يتبعها
العقل من احد المفهوم الكلى مع الاضافة الى اشياء معينة كافراد مفهوم الابتداء
الحاصلة بالنسبة الى اشياء معينة كالسيراء والخروج والبصرة في قولنا سرت من
البصرة الى الكوفة وقولنا خرجت من البصرة وكافراد مفهوم الغدا حكمه على
والعارض لعمري غير ذلك مما هو من جنس بيك العارض دون المعروض اعني
الاشياء اذ كره هذا الاخير المحقق التقدير في شرح تحقيق المحصور من اشياء
الشمسية **وقد** بذلنا فيه جهداً في صفا فيه طاقنا قدرتنا قال
في شرح الرسالة الوضعية ذكر ان عدم دلالة الفعل على النسبة بدون ذكر
الذات والحدث مستفاد منه بدون ذكر الذات يوجب وجود دلالة التضمن
بدون المطابقة الا ان يقال بالنسبة تفهم اجمالاً للعلم بالوضع وان تفهم
بتفصيل ما ومع استلزام التضمن المطابقة استلزام تفهم الجزء لفهم الكل
على وجه يقتضيه وضع الواضع والعلم به فهم هذا وانا اقول فهم الحدث كونه
مداول للمعاني بقى للمادة لا يستلزم وجود التضمن بدون المطابقة كما ان

مفهوم

فهم

فهم فهم مع زيد العلم بوضعه حين سماع زيد قائم من غير فهم معنى المجموع لا
ذلك نعم لو ورد الاشكال يفهم الزمان الذي هو جبره معنى الهيئة بدون فهم تمام
معناه الذي هو المركب من النسبة والزمان لكان متجهماً ثم اقول الدلالة
سكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والدلالة بهذا المعنى على
الزمان تستلزم الدلالة على المجموع وان لم تستلزم فهمه فهمه تامل انتهى
والرسالة الوضعية رسالة مختصرة لعقد الملة والدين الايجي باحثية عن اوضاع
الالفاظ وقوله وان كنا من طعن اى سبب عدم سعة حسنة هذا الكتاب الخ
لانه بنا السبب الباضعة عن الاوضاع والدلالة لا كتب الفهم على الوجه
العام قيد بان الفعل موضوع وضعا عامال لكل نسبة للحدث الذي دل عليه
الفاعل بخصوصه **ومن** امارت ان النسبة ليست مدلوله للفعل به
يفهم الحدث والنسبة تفصيل اى فيما اذا قيل ضرب زيد لا فيما اذا قيل ضرب
الفاعل كما يتوهم في بارى الراى لان النسبة لا تفهم حج فلا يتوهم ان هذا
يناقض قوله وقد اتفقوا على انه **وقد** اتفقوا ان دلالة المفرد لا تكون **وقد**
تفصيلية بناء على اعتبار الاجال في وضع قائما فهم الحدث والنسبة تفصيلاً علم
ان النسبة ليست مدلوله للفعل فان قيل كما يلزم من هذا ان لا يكون
النسبة مدلوله للفعل يلزم ان لا يكون الحدث ايضاً مدلوله قلنا ان ما فهم
تفصيلاً هو النسبة واما تفصيل الحدث فانما جاء من تفصيلها واقع انه لو لم يفصل
النسبة لم يفصل شيء لا الحدث ولا غيره كما يشهد به كل وجدان صادق فلا عند
تفصيل غيرهما **ولم** يذم لم يبع تركيب القضية الشرطية من المفردين لانه
لا بد ان يشتمل طرفا الشرطية على النسبة التي بين بين على وجه التفصيل لتوقف
انقضاء الشرطية على فرض حكم في طرفها وكما ان ادعاء الحكم يتوقف على تفصيل

والدلالة

النسبة يتوقف فرضه عليه كما يحكم به وجدان كل حاكم معتدق **والا** لا يمكن
 التعبير بين طرفيهما بمفردين اذ لا دلالة للمفرد على شيء تفصيل بخلاف التقاد
 الحملية فان الحكم المحلي حاله متضمنة لملاحظة طرفية اجمالا فلا يمكن الحكم على مركب
 ملحوظة فيه النسبة تفصيلا يحكم محلي ولا حكم به كذلك بل يجب ان لا يشمل شيء
 من طرفيه على نسبة مثل هذا جوهر بل لا مثل الانسان حيوان كما توهم لان النسبة
 جزء مفهوم الانسان والحيوان الا انها اجمالية يظهر ذلك من تفصيلها وان
 اشتمل فان لا يكون النسبة ملحوظة تفصيلا تفيدية كانت نحو بعض النعم
 النامي حيوان وعلام زيدا خوذة عم واو خبيرة نخز قائم بياقضة زيليس
 بقائم ولهذا مع التعبير عن كل من طرفيه بمفرد **والا** مانع التقييد بالوضع
 الاول فباستمرار ان مثل يزيده اه لا توهم خروج مثل يزيده علما عن التوقف
 على ان يكون المراد بعدم الافتراض عدم الافتراض بحسب الوضع الاول وان
 دخل به اسماء الافعال وخرج الافعال المنسوبة عن الزمان نحو عسى وامثاله
 لان فيه افتراض بحسب الوضع الاول باذرا اول الى بيان عدم خروجه به ثم بين
 وجه نفع التقييد بالنسبة الى اسماء الافعال والافعال المنسوبة **لغاية** علم
 بسبب قيد الدلالة على معنى في نفسه وتوقف معرفة على تعقل استقلال المعنى
 عطف تفسيري **له** **وكذلك** تقول هذا بيان احكام مشتملة بين القسم
 اورد عليه ان اكثر ما ذكر من الخواص الخمسة مختص بالمعرب فان اللام والتنوين
 كما جرح مختصان بالمعرب فيكون هذا الخمسة بيان احوال مشتملة بين
 القسم باعتبار كون الاثنين منها مشتملة كما بعيد **محول** وليست التثنية
 المعربة الخمسة المذكورة في القسم وان تكون في غيره **والا** لفظ اي وان لم يكن
 الامر كذلك بل كان التقديم للمعرب لغا التقديم لان الاختصار في القسم

من اضافة الخواص الى قسم الاسم وقوله **واعلم** ان التثنية المذكور سير يدب التثنية
 على ان جميع ما ذكره بعض منها **ومن** جعله عبارة عن الخارج المحمول وهو
 الذي لا يدخل في حقيقة الشيء وتبع حمل عليه كالفاعل بالنسبة **والا** لا
 او جئت كلام المعنى كلفات لا تحصى لعدم صحة حمل ما ذكر من الخواص على الاسم
 بلا تكلف وتعتق كما لا يخفى **ويجوز**ها عن عداد قرأها اذ اللام في الجوه التنوين
 وغيرهما ليس عوضا عن المضاد اليه وقوله والالف واللام والنزالية كما في
 الحارث ونحوه **والا** على لغة حمير والقاموس وحمير تحمير قال ليه حمار او تكلم
 بالحميرية كتحمة ودخل الحرة على ملك حميرة فقال له وكان في مكان عال **شباك**
 اجل الحميرية فوشب الاعراب فتكلمت بالملك عنه فاضربه بلفظ العبر فقال
 ليس عندنا عرس من دخل طفارة جرة اي فليحمر وحمير كد رمهم موضع عرس
 صفاء اليمين وابن سبابن شيبك قبلية انتهى **او** بعضها اي بعض حرف
 النداء وهو لفظ **يا** **دون** سائر الخواص اي لم يتعرض لعدم التنوين شيئا
 الخواص قيل خواصه تنوع الى ثلثين **والا** كان التحليل اعلى اقيا منه للعب
 العظم الذي انتهى الى عظم الساق يقال فلان اعلى كعبا من فلان وفلان
 اعلى فخذ من فلان اي اعلى والا منه والامر هذا انه اعلى مرتبة في العلم من غيره
 ويبدل عليه ذكر في الكشاف انه قال التحليل يوما لا صحابه كيف يقولون اذا
 اردتم ان تفضلوا بالكاف في ذلك الباء التي في ضرب فليل تقول باضاف
 فقال انما جئتم باسم ولم تلفظ بالحرف وقال اقول كدبه وسيتبوء كانه
 من تلامذته واصحابه ولم يقدروا على الجواب عن سؤال **والا** لانه لتعين ما دل
 عليه اللفظ التزاما وهو الشجاع **الاول** او تعيد لانه لا فائدة بتعديها
 في اشارة المحرور به وقوله كالمذكور خبيرة **اما** لما قيل انه لو اريد ذلك لكان الحكم

القول

بالاختصاص لظهور ان كون الاسم مسند اليه يختص به وقوله ويجوز عطف على
مدخول ان بتقدير مبتدأ فيلحق على ما هو اظهر اختصاصا وهو كون الشيء
مضافا لانه اي الوقوع بحسب الظاهر كذا كذا في ترجيح ما اختياره وهو كون الشيء
مضافا **والمراد** بالاضافة مراد ليس الى قول بل النسبة بينهما وهذا لانه
لا بد من ايراد معنى من الاضافة مراد فلما قيل كون الشيء مضافا فيهم يتقدم مراد
وكذا لو اريد كون الشيء مضافا اليه كما لا يخفى ولو اريد كلامها لم يفد قوله مطعنا
فيما ذكر النسبة **والمراد** يحتمل ان يكون المعرب والمبني قيدين للقسم اي يجوز ان يحل
عبارة المعرب على ان المعرب والمبني قيدين للقسم وهو اسم معرب واسم مبني
ويحل قوله فالمعرب المسمى الذي لم يشبه مبني الاصل على تعريف المعرب الذي هو قيد
القسم واعلم ان الاسم المعرب فانه يصدق على الفعل المضارع لان القسم كما يفهم
من عبارة الشارح وهو انما من تقويم حيث قال وهو معرب ومبني بلا ذكر
اسم قبلها وكذا ان يكون بيان الحكم بقوله وحكمه ان يختلف اخره اه مشعر
بين الاسم والمفصل **والمراد** لانه لم يثبت في الفعل المعرب موان مقتضة للاعراب
عند البصريين والموانى المقتضة للاعراب مأخوذة في تعريفها بخلاف الكوفي فان
ما في الفعل موانى مقتضة للاعراب عندهم وعلى اي تقدير اي سواء كان البيان
على مذهب البصريين او على مذهب الكوفيين يلزم تحصيل تقسيم الاعراب بقوله
والنواحي رفع ونصب وجبر باعراب اسم اذا يوجد الاعراب بالجزم في الفعل على مذهب
بعض الامامية او ورود وقوله ايضا اي كما خرج من القيد وهو قيد الاسم يخرج بتقدير
انتم كيب بقوله تركيبا يتحقق موهامه لانه لا يركب تركيبا يتحقق موهامه
ولا يخفى انه لو اخرج قوله ايضا عن قول خرج لكان **المراد** يدعون ان ظهور كون الاسم
معربا وذلك لان المعرب قد يكون ايجازا للمركب مع الغير وقد يكون ايجازا للمركب

معان

من الغير

من الغير لا يخرج ان يكون الاسم الذي هو قسم الكلمة ومقتضى القسم الثاني انه هو مقابل المفرد
الذي اعتبره في مقوم مقول **والمراد** ان تغاير اي النسبة كانت به في الاضافة الى
المبني لتعريف كون النسبة اعم من المثل بته لئلا يدخل في تعريف النسبة الغير المثل بته
مخوفا من ان يكون يوم فيه من وليس بناؤه مثل بته من الاصل بل مناسبة آياه بان
يفضل الى مثل بته وهو اذ فانه مثل بته لمعرف من جهة احتياجه الى المضاف اليه ان يعرف
محتاج الى التعلق **والمراد** واصله اليه ما شمسه مخوفا من ان يكون وقته وساعتها **والمراد**
وتوجيه كلام الشارح محال وهو ان يقال ان قول الشارح هو الاصل في البناء لئلا
انه اصل في البناء ونحو الامر لان معنى الاصل هو كونه خلاف **والمراد** او اريد سلب
الاعراب بحسب الظاهر في اذا كان الاعراب لفظيا ولم يظهره التكميل كما يقال جائن زيد
ورائيت زيدا ومهرت بزيدا بالسكون غير وقفي فيقال ان لم تعرب الكلمة ومبني
الا انه على الثاني لا يتفعل الشارح فيما هو بصدده وهو ان يثبت عدم اعتبار وجود الاعراب
بالفعل لانه انما يثبت لوسيلة اخرى حال كونه موجودا بالفعل ونحن نقول بهذا
يتجه ان لو كان المراد بقوله فلم يعتبره احد لانه لم يعتبر احد وجود الاعراب فنقول ليس كذلك
بل معناه انه لم يعتبر احد في جعل الاسم معربا اصطلاحا وقوله ولذلك معناه ولاجل
انه لم يعتبر وجود الاعراب بالفعل في جعل الاسم معربا اصطلاحا اي لاجل انهم لم يجعلوا
ما جعلوه معربا اصطلاحا بالنظر الى وجود الاعراب بل بالنظر الى الشيء اخر وهو الاطلاق
بالفعل او صلاحية الاتحاق يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة بسلب مقتضى الاعراب
واشباها في مادة واحدة وزمان واحد ولو اعتبر وجود الاعراب بالفعل كما يقال نهرا
القول ونهرا من حيث يتحقق منه المقصود بلا اعتبار **والمراد** والاول قد سبق الى وان
كان نافعا في ما هو بصدده **والمراد** انما ارسل الى انه لا يمكن ان يعرف المتعالمه اقول
لا بد منها او ان يتبين كلام الشارح بحيث يتفهم المحرم وينزل الامور وهو

فان

وهو ان البيان ان قول فان العارف بالحكاما كذلك مستغن عن نحو تعليل لقول ان الغرض
 من تدوين علم النحوي يعرف به احوال او اخر الكلام في التركيب من لم يتبع لغة العرب
 ولم يعرف احكامها بالسمع منهم وقوله المقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف
 انه مما يختلف اخره لتفريع عليه ان كان الغرض من تدوين علم النحوي يعرف
 من احوال او اخر الكلام في التركيب من لم يتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها
 بالسمع منهم فالمقصود من معرفة المعرب الذي هو محبت من محبت النحوي مثلا
 ان يعرف من لم يتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسمع منهم انه مما يختلف
 اخره في كلامهم ليحتمل اخر مختلف فيطابق كلامهم اذا كان الامر كذلك فمعرفة
 مقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره هذا هو البيان ثم نقول فلو عرف المعرب بانه
 مما يختلف اخره باختلاف العوامل لنزمت تأخير معرفة المعرب عن معرفة الاختلاف
 المتأخرة عنها المتأخرة معرفة المعرب عن معرفة المعرب فيلزم تقدم الشئ اعني
 معرفة المعرب على نفسه وهو محال باطل ما لوجوب تقدم معرفة المبادئ على
 معرفة المقاصد او بهذا يظهر انه لو ترك قوله فلو كان معرفة المقدمة حاصلة
 آه وذكر بدل قوله فلو عرف المعرب بانه مما يختلف اخره باختلاف العوامل آه
 انشأ بامقامه او فويتاؤية المزم لكن الانشأ لا يخلو عن المقصود والانشاء
 وان قول الحق ان شاء الله تعالى هو من المعنى الجاهل وهو ما لا يفيده
 اخذ الخلف بل في المقصود منه اي من التعريف لان المقصود منه تحصيل قربة كلية
 تجعل كبري واهي قولنا وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل لان فيه
 محمول نتيجة المتعلم الاكبر لمعنى كلمة الحصول وهي قولنا هذا معرب لانه
 مشتمل على الحد الاصغر الذي هو موضوع النتيجة والمنطوقون يطلقون على مثل
 هذا الصغرى صغرى كلمة الحصول لانه معلومها بعد ما علم عامي متعلقة به

وقوله

استنتاج
 الاستنتاج

وقوله الاستنتاج نتيجة متعلقة بتحويل كنية وح اي حين اذا حصل قضية كنية تجعل كبري
 لصغرى كلمة الحصول المراد بالخبر الجانب وضمير لم يقع عايد الى النحوي وضمير به
 عايد الى الكلام فترب حامل فقد الى من هو واقفه منه فقاء فيه تعليله اي رتبة
 يكون المراد بال مع غير عارف له كما هو واقفه ولجله الى من هو واقفه منه ويعرف كما ينبغي
 فبينة لانه نفس تفيدون ويفيدون كذا في بعض الشروح للمصاييح والمراد
 ان ذلك القائل وان كان احق لمؤلفه مقاصد الشرح كونه من التبرئين على ملائمة
 محله لانه لم يعرفها وعرفنا بما وان لم يكن من التبرئين على ملائمة محله فظهر منه ان
 وصية سيد ولد آدم صلى الله عليه وعلى آله الانبياء وسلم ينقل كلامه بلا تبديل
 وتغير اذا المحمول اليه بما يوافق من ال مع المحامل هذا وانما قال مثلا لان
 هذا الحكم من جملة احكامه هذا مبني على ان يكون قوله مثلا متعلق بما بعده وليكن
 بل هو متعلق بالمعرب ثم تقيد القول بالذات على ما يخرج عامل المتبرء
 والخبر قيل يمكن ان يقال خروج مثل هذا غير مضر لانه ذلك كبر بعض الاقسام للمعرب
 لا جميعها اقول التقيد لاجل الايضاح للمبتدئ لا لافادة انه لا يختلف بالعامل المعنوي
 ح اي حين اذا كان منصوبا على المصدرية وضمير قولنا كونه عايد الى الكلام المحض
 لفظا او تقديره قولنا على انهما سياتي ان التوجيهين شاذيان لا فرق بينهما فلا وجه
 لتفريق بينهما بتوجيه ذلك الاحتمال باحد ما مع امكانه في الاخر ومن لم يعرف هذا قال
 ما قال في قولنا انما ليس بعاملين مختلفين لعدم طلب كل منهما اثره
 مبرائيا لا اثر الاخر ونحن نقول الطلب متحقق الا انه لم يؤثر لما نفع فيتنقص قول
 مشي او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا القول اقول هذا ليس غير به اذ لا تنسك في كونه
 متعلق بهذا القول كما يشهد به الفطرة السليمة اي اذ اركب كائنا مع عامله
 ومتحقق معه هذا التغير ليس كما ينبغي لظهوره كون متعلق بركب ولا يثق ان تخفى

صحة

المعرب

سكينة

هذا الكلام بالمرسوق على التركيب بعامل معنوي كما يتفهم كلمة ابتداء لانه لم
يقبل ككلمة مركبة بل قال اذا ركب المتبادر منه اجزائية **قوله** ولو لم يكن التركيب ثانيا
للكسم المحدث بل كان لكسم الغير محدود لم يكن لتقدير التركيب بابتداء معنى اذ لا معنى
لتقدير الكسم الذي لم يكن محدودا بل كان مركبا قبل التركيب بابتداء وتنوع
دقيقه وضغائه في هذا المقام قال فاعرفه كما هو **قوله** ورجع جواب الشارح عليها
المرجع الفاضل تحت حمة الله **قوله** لانه اي الكشارة الموصوفة انشيب بالمتنوع المتن
بالشرح من جهة ان الشرح يكون فيما لم يعرف او من جهة ان ما هذا خبره وحق
المخبر ان تكون نكرة اولانه اذا قسم كلمة ما بالمعرفة يحتاج في ارتباطها
واجراء عليها الى لفظ اخر كالح والذى **قوله** لكنه اي تعريف الاعراب بشكل باي بصورة
وقوله اذا كان العامل حرفا واحدا بيان له وتصويره لا طرف لعل ان يكون المعنى جله
وقت كون العامل حرفا واحدا كما ذكرنا في بعض متعانه لانه ياتي في بعض
امواضع لفظه لو بدل اذ او هو لا يقبل النافية ووجه انتقاض التعريف به ان حرف
اختلف اخره **قوله** ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يرد العامل والمقتضى اي
من ظاهره انه لا يرد عامل ولا مقتضى على السبب **قوله** واقول من تأمل في وجه عدم ورودها
على المفهوم السببي ايضا لان وجه عدم ورودها عدم كون كل منها حركة ولا حرفا
فكانه قال وحين يرد بالمتوصل الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضى لان كلا
منها لا يكون حركة ولا حرفا فيقيم منه ان شيئا منهما لا يكون حركة ولا حرفا وانه حين
يراد بلفظه ما بها لا يرد شيئا منها وتعمل ان الشارح لم يخطر بباله كون العامل حرفا
واحدا حين كتب الشرح فكتب ما يفهم منه السبب **قوله** ثم كما خطر بباله ذلك كثره
افادة اياه ويحتمل ان لا يكون مراده السبب **قوله** انه لا يرد كل عامل غير
الاجزائي **قوله** من مقتضى على السبب كل **قوله** في شعار كلمة لوعا المتنازع

فيه ان لو

دورية

فيه ان لو كما جاء الامتناع جاز لمجوع ومع الشرط من غير حلاله على المقيد بالزمان من
الماضي الامتناع نحو قوله لو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر مكره من بعده
سبعة المجرى بعبارة كلمات الله وجاء ايضا حرف شبهة استقبل نحو قوله ولو لم يكن
الذين لو لم يولدوا فموتوا ضعا انما فوا عليهم ومنهنا كذلك كما كان من عادة
العرب لا تستعمل لولا في الشئ الذي انتفى ولم يوجد يعود اخرج كلمة ما عن عمومها
ولم يبق عليه ذكر من لو دون اذ لانه كثير ما يجيء للمحقق الواقع نحو قوله واذ جاءك
المنافقون ونحو قوله واذ جاءهم الحسنة قالوا الناهية ونحو قوله واذ جاءهم
نعم الله على القول الصحيح **قوله** لم ينجح عامل على حرف واحد لانه من حروف المعاني
يلزم ح ان يخرج اعرب التنوين والجمع عند من جعل علامتها من حروف المعاني **قوله**
وهو التقديم بالذات هو كون الشئ محتاجا اليه لوجوده في اخر قوله والجموع اي
مجموع العامل والمقتضى وقوله ومن قال ليس للمجموع العامل والمقتضى والاعراب وقوله
فقد اختص تحصيل كلمة اي اذ لم يخرج المجموع من تقدير السببية بالتميز فقد اختص
تحصيل كلمة بالحرية والحرف بمنزلة اخرج مجموع العامل والمقتضى والاعراب فانه لا يبعد
عليه الحركة والحرف كما يختص تحصيل كلمة ما بالحرف والحركة باجتماع المتكلم حيث لا يصدق
عليه الحركة والحرف واذا اختص تحصيل كلمة بمنزلة اخرج المجموع والمتكلم فخرج هو
على انبعاثها على عمومها وسناد الاخراج الى السببية القرينية المفهومة من انباء الجارية بل
تعيين في الاعتبار لعدم اخرج السببية القرينية المفهومة من الباء المجموع والمتكلم
وقوله فاعتبروا اي اعتبروه دون السببية القرينية او الابعار اي اولي الالقاء وهو
واعتبروا على غير الركن وعلى غير القلب كالعمى والامر وهذا الثاني **قوله** اسناد الى
الحوال الى الاختلاف باعتبار ان آه لما ورد على ظاهر قوله ليدل الاختلاف ان
الاختلاف لو كان والاعراب هذه المعاني لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب

كما وجب اليه بعض المتأخرين لآما به الاختلاف كما صرح به هذا الكتاب وغيره دفعه
بأن السناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان له منزلة في دلالة ما به الاختلاف على ما
سفيصله بقوله ووضع بحيث آه والآي وان لم يكن اسنادها اليه لذكرها في موضع
للدلالة على المعاني عند المعرابة الاختلاف فكيف يستدل باليد **في** بخلاف الاختلاف
فانه لا يوجد فيما ركب مع عامله ابتداء **في** لا يفيد تبدلها في المعرابة بل يفيد تبدل المعرابة
على قياس **في** بجملة شيئا واحدا وقوله لانه اي ذلك التوهم المتخالف لما هو
الوضع اذا اخذ كل اسم المعاني ايضا يوجب اختلاف المعاني في كل اسم لان المعاني في
اشياء مختلفة لا يمكن اخذها دفعة لتعليل لقوله لا ينبغي قوله ووجه تقديم العطف
على الربط على هذا يلزم ان يكون النسبة المذكورة في تعريف العطف اعم من النسبة
الموجودة والتي لا توجد والآ لا يصدق التعريف على المعطوف في هذا التركيب لانواع
النسبة حين العطف فتأمل **في** لان كل ذلك مما دخله المعنى تحت المضاف اليه هذا
بعيد كل البعد وليس بمبدأ المعنى والاقرب ما صرح به الشارح في اول المجردة من
ان المجردة اعم من المضاف اليه لدخول مثل بحسبك فيهم وكفي بالله شيئا في المجردة
دون المضاف اليه فيكون للمضاف اليه انما ملحقات ويمكن ان يقال ان المجردة
غير مضاف اليه لما كان في غاية العلة لم يلتفت اليه **في** الاول لم يصح اليها المصير
لان اليها لا يلحق المعدر **في** لاجل هذا القليل وهو الفاعل لانه اي هذا العليل
والعامل هكذا في النسخ والصواب والركب مع العامل واحد هذه الامور
المذكورة **في** ولا مجازة النار الماء ولا مجموع محاذرة النار والماء ولا مجموع النار
ومجازة الماء ولا النار والماء ولا النار ومجازة الماء والماء فلا يفيهم العامل
عند البصريين خلافا للكوفيين والماكني فانه عندهم يعتبر على الفعل معناه
من العملية ولا يتغير كما المعطوف على اسم فعله الفاعل لاجل عن الامام الحنفي رحمه الله

كاعتبار

لما فرغ من بيان الاعراب آه فيه بحيث والوجه ان لا تعرف الاعراب وتبين النوع
اراد ان يبين الاعراب قد يكون بالحركة وقد يكون بالحروف وتبين انه في موضع بالحركة
وفي اي موضع بالحروف فادخل فاء التثنية في قوله فالفهم والمنصرف كما قيل **في**
ومنع منه عطف على قوله من ثانه **في** نقض بسنتين وبثنتين ونظايرهما لغيره
عليها مع انها ليست من الجمع المكشور بل من الجمع السالم **في** وهذا اي كونها افعول الاول
ومن قال لانها افعال الحروف وآه اكان المراد ذلك لا معنى له الظاهر فالاعتراف
عليه بان كونها افعالا امر وهمي وكوسم اي كونها افعالا يقتضي التامه بحسب
الذات لانه الاعراب ليس بشيء اذ كونها افعول الاول امر محقق **في** من قبل العطف
على معطوفين فان قوله والفتحة معطوف على الضمة والعامل فيها البناء وقوله
نحبا معطوف على رفا والعامل فيه متعلق الظرف او الظرف واجازة للتعريف ان
مثل هذا التركيب وآه لم يجز عند الجمهور جاز عند البعض وقوله على مع انه اعتراف
متعلق بقوله ويجعل النصب على الحالية والمعدرية والطلبية بكلام المطلق **في**
لانه اوضح مبلغ اذ موفه يحصل بما يكون بالالف والتاء بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج
الى تفصيل الفعل النسخ ولان النصب التابع للجر كثير فانه وقع في النسخ وملحقاته
والجمع وملحقاته **في** ولقائل ان يقول آه أقول هذا ليس بآه والاما المراد انه
قد علم ان الاعراب المكشور كذلك ومنه الحروف هي في الاربعة الاول لام الكلمة
فأفوك وابوك على وزن فعل وفي الاخيرين عنها ففوك وذو على وزن فاع وسمو ظاهر من
كلام الشارح حيث قال بادة الحروف المحذوفة وتبدل من العوين في الاخيرين ومن
اللام في الاربعة الاول عند بعض فوزن افوك ح ففوك وذو ففوك ولا يخفى
انه خروج عن المجازة قوله التاء بدل من اللام الظاهر للتأنيث ووقعها
قبل صرف الاعراب لا يوجد كونها بدلا عنها فان التاء في جميع افراد التثنية المؤنث

واقفة قبل حذف الاعراب نحو مسلمين ومؤمنين مع انهما للتأنيث وكذا في اثنين
قال المازي كلنا وزنا فقيلا فجعل التثنية زائدة وتقال ولو كان الالف للتأنيث
لم تقلب النصب والجر قوله يجب ان يكون منه او غيره الا ان يقول كلمة دالة
على اثنين فان كلا قد يضاف الى مضمرة مثل بين الاثنين والجماعة نحو كلانا وقد
يضاف الى ذلك مشرابه الى اثنين كقوله ان الخبز والسكر كل ذلك وجد وفيه ذكر
هنا في اللفظ لا يخفى انه مستدرك لانه تكرر لقوله وانما قيد بذلك والجواب انه انما
ذكره لبعده والتكرير للبعد واقع في التنزيل والشعر يشهد بهذا التبع والتنفيع
فالص لم يجعل الاصطلاح اي المفهوم الاصطلاحي اعم من مفهوم التركيب وليس
اي جميع المذكور. وكانه ان كان الشارح لم يلتفت الى ما قلنا من عدم صحة اطلاق
عشرين على عشرين لانه يختص عشرين وهو بعد تعليل الحكم المشتمل وهو
عدم كون عشرين من جميع عشرة واثنين جمع ثلثة الى غير ذلك وما يفيد اى
عدم كون اثنين وما فوقهما مجموعا في الاصل غلبت على تلك العشرة موان يقال
الاعداد مائة من الالف وواحدة من تكرر احاد لا من تكرر مراتب الاعداد
فان هذا بعيد عدم كونها مجموعا في الاصل لكن الشارح لم يذكره وذكره لايغيبه
فمنه الالفاظ كما في كونها جمعا لا واحدا من لفظها هذا واقول وليس
عشرون جميع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة فلو كانت مجموعا مطلقا وقوله
والاى وان لم يكن الامر كذلك بل كان عشرون جميع عشرة وثلثون جميع ثلثة
لعمري اصطلاح اطلاق عشرون على اثنين واطلاق ثلثون على تسعة وكما لم
يجز علم انما ليست مجموعا فقد افاد ما ذكره عدم كونها مجموعا فليس هذه الالفاظ
الالفاظ كما في. ان كان فيه لطافة يعني لانه يجمع ان يرد بالمجموع اللفظ
وان يزداد به المعنى واقول لو قال هكذا كان فيه خروج عن مقتضى الحال

ومنه لو كان هذه الالفاظ اشارة الى عشرين واثنين واخواتها يكون
المجموع بمعنى الجمع ومموم مستدرك لاجابة اليه ولو كانت اشارة الى مفردات هذه
الالفاظ يكون المجموع بمعنى الجمع فيلزم التطويل بلا فائدة مع ان الظاهر ان يكون
هذه اشارة الى نفس تلك الالفاظ. مرجع التبادر لاضافة فيه بيانته قوله
لانه لا يصح في الاعراب بالجر المقدر لانه ليس في آخر كل نفسا فمفردا
بالنظر الى اشتغال دون التعذر. فان الاشتغال اى اشتغال الاعراب فيه
ادى الى الحذف او حذف الاعراب وموجب في عصا التعذر فان اشتغال الواو
المتحركة ادى الى القلب بالالف وبعد ما غلبت الواو الفاعلة الاعراب وتنفيعه
ان باعث الاعلال لو تحقق قبل الاعراب لم يجز الاعراب كما في عصفانه قبل اجراء
الاعراب في آخره واو متحركة حالا او ماضيا مفتوح ما قبلها وذلك يقضي قلبها الفاء
فقلبت ثم عند اجراء الاعراب يتعذر ظهور الاعراب في الالف ولو لم يتحقق باعث
الاعلال قبل اجراء الاعراب لا جزم يعرب اولا ثم بعد الاعراب لو وجد ثقل على
كافة فاض فانه قبل اجراء الاعراب لا باعث فيه للاعلال وبعد اجراء الضمة
في حال الرفع والكثرة في حال الجر يجعل الثقل وهو يقتضي حذف الحركة فلو لم يكن
موجب تقدير الاعراب في عصا التعذر وفي قاض الاشتغال والافرق بينهما
وفيه ان اصل عصاى عصوى فيه حيث يعرف مما سبق الفاعل اى حين اذ اقيمت
الحركة باللفظية نحو قاض لانه ليس بحركة اللفظية كحركة التميم اى تميم عصاى
وقاض لا يخفى انه غير ظاهر. لدفع توهم الاختصاص اى اختصاص تقدير الاعراب
ببعض الاحوال وعدم جريانها في جميعها والاضافة في قوله لى معنى للمقابلة بين
اى لى معنى هو حسن المقابلة. ويمكن ان يقال ان هذا احتمال بعيد كل البعد
بل لا ريب في كونه غير مراد عن ذى لى قوله ان ما ذكره انما يجمع على فموجب

لم يجوز الحكاية في التثنية لانه جعل تقدير الاعراب المتغير مختصا بالاعراب بالوجه
 واعراب التثنية والجمع المحكيين يكون بالحرف المقدر مع انها من اقسم المتغير
 واما على لغة دعي من ثمرتان على حكاية قوله من قال ما عندنا ثمرتان
 بجر الصلوة ونعبرها حذف النون على تقدير نصب للتخفيف لطول الصلة بها
قوله بالائتمين ولا ينع من جوع اي بالايقيد والجار والجهور في قوله ولا
 يمنع عنه متعلق بقوله عاية الا رب قدم عليه للسمع ويرد عليه ان في الموقفة
 بالتقدير يستحق بيان الاقل ان يؤثر على بيان لاكثر آه يكن ان يقال ان
 الشئ اذا عرفت يذكر بعده اقسامه فبيان الاقل يستحق ان يؤثر على بيان
 الاكثر ولقطة العنوان في اللغة بمعنى الاول وفي اصطلاح المنطقيين بمعنى المفهوم
 قالوا اذا قلنا كل ج ب فبما صدق عليه يسمى ذات الموضوع ومفهوم ج يسمى
 وصف الموضوع وعنوانه لانه لا يعرف الذات التي هي المحكوم عليه حقيقة الآية
 كما ان الكتاب لا يعرف الا بعنوانه وهذا هو المذهب هنا **قوله** او زيادة الممكن اي
 زيادة ممكن الاعراب واذا لا يقال له الا ممكن لانه لم يوجد هنا شرط حذف النون
 وهو متعدي ومثل حيزه ويومئذ والبناء في مثل قبل وبعد وضافة اخرى
 مثلها كما في بايمهم عدي وبين ذراعني وجبته الشد كذا قال في شرحه لنفيها دي
 وما وقع في بعض حركات الكتاب وهو كون الكلمة مشهورة بالاضافة وهو
 ومتنفسه للاضافة غير متصلة به ومنها كلام نكش من التخمين والظن من غير
 وصول الاسم اذ **قوله** ومنها ايهام العلل بالبناء هو حدة **قوله** لا حذوي لموقفة
 المتعديين الاضرب الاول انما اثبات احد هاتين الحكايتين وفي وزن الفعل مع
 موصلة نحو علم وجعل او مع العملية نحو زيد وشكر فان امتناع العرف فيها
 بطريق حكاية الفعلية يعني انهما لم يدخل عليهما اكثر من التثنية قبل نقلها من الفعلية

والله اعلم

اي اسمية كذلك لم يدخل عليها بعد النقل وفيه نظر لانه لا يتناول نحو فكل علما وانما
 افعل وصفه لا ينسب لامن الفعل فالاول ان يقال وزن الفعل لا يمكن في العلم مع كسر
 والتثنية فاذا وجدوا كسر كان ذلك التثنية على ما كان على حال كونه والفعل لكن
 عليه ايضا ان يكون مثل افعل قبل العملية غير منصرف ونما التثنية وتثنية البواقي
 ككسر التثنية بالفاء طائفة او مقطرة او بالالف مع العلمية وتثنية كسر في التثنية
 مع الاسم وتثنية العمل في غير التثنية لانه لا يغير لان الواضع قصد التسمية بعامة
 فعلم عنه خوف اللبس عموما في ثلث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتثنية كسر فان بمنزلة
 جميعين وتثنية كسر في بعلبك وتثنية كسر في النون مع العلمية ومع الوصفية
 وتثنية كسر العجوة بهذا المعنى كما في العجم والعرب او تثنية كسر بها مع العلمية وفي كلمة
 كذا في شرح للتوسط المحقق ان في نقلها عن صاحب المتوسط والبناء انما التثنية
 المذكورة مع مراعاة الاصل كما في امره او اسمي به ثم نكره في التثنية وهو كل الف ليس
 للتثنية زيدت في آخر الاسم علما كما روي **قوله** وخلاف الاصل بمنزلة المتوقفة على التثنية
 الفرعية خلاف الاصل على الاصل بجعله بمنزلة الموقوف على التثنية وهو الفرع وانما اخرج
 اليه ثغراء فرعية وقوله فلا حاجة لآه اي اذا كان فرعيا خلاف الاصل بهذا المعنى
 كونه بمنزلة الموقوف فلا حاجة الى جعل الفرع ثلث على الفرعية المرفوعة على الفرع لافادة
 ان فرعيا خلاف الاصل فرعيا المرفوعة على الفرع كما فعل بعضهم **قوله** حقيقة او حكما
 دفع ما ذكره الفاضل المحقق من انه يفيد فرعيا في وزن والضم الذي في قوله احد النون
 الرابع **قوله** ولا حاجة وهي ان لا يجعل حرفه بمنزلة منصرفا وقوله فلا حاجة لثمة كل
 الظاهر الثاني اقول وجهه النسبية فان الانسب بعد ان يكون المراد من اللغوي
 ان يكون الضمير اجبالا حكما ليا حارم ضم حاشي تحتل ان يكون حارث اسم الكتاب
 وعلى هذا قوله فان الكسب قد حارثوا علته الامر بالكتابة ويجعل ان يكون مجموع

للمعجمة واجدل المستقر واخيل للحاكية والفاء يدل على ذلك التام للتقليل فيعيد ترتيب معلوم وهو
حرف ربع وامتناع اسود وارقم وادهم وضعف منع افعل واجدل واخيل لا الفعلية كما ذكر
هذه الحروف على الشدة اطلاقا لاصالية وعدم مضرة الفعلية فلا يكون احدهما مستدركا كما يرى
في بادئ الرأي **وقد اعجب** بآثاره عجيب يتعجب من شوق هذا التحقيق ثم قال عطف
على رزق شيب الصرف الى الكل لانه صفة بجزئية او موصوفة لذلك التحقيق **وطلوا**
الكلام في الاعتذار بقبول التاء بالاحكام فيمنه فقل بعضهم ان التاء في اربعة ليست
خارطة على اربع كما هي خارطة على اربع لان اربعة للمذكور واربعة للمؤنث والمذكر مقوم لثمة
على المؤنث فقليل هذا ليس شيب لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصل في بعض سبب
ما يخرج عن الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل وهو ما كان
للمذكر خارجا عن شرطه اعتبار الوزن وعدم قبول التاء وقال بعضهم ان المنع من
المضمر قبول التاء الثاني ومنه التاء ليست للتاء نيت بل للتذكير فقل الشيب
قد كسبه منه كسب شيب النيب لان قولك اربعة رجال او زيد بن بلعبا رجماعة انتهى
المنع فيها فيكون التاء نيت والتذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة المذكور
وقال المعص التاء العارضة هي قياس والتاء في اربعة ليست كذلك هذا والطول
بالفتح الانعام والاحسان **واما وجه قطعهم** قطع النخاة بعدم اعتبار الوصف به
العارض في اربع وكون الصرف لذلك حيث قالوا في كتبهم صرف اربع لعدم احيائه
وقوله كما يؤكده اي كون الصرف لذلك لعدم شرطه وزن الفعل تقديم الطرف وهو
قوله فلذلك لانه يعيد المحرر وقوله ان المعية آه جوا اما حذف الفاء والعايد لانه
المبتدأ للعلم بهاء والتقدير فهو ان آه **اولئك** ائمة اسود لانه غير قابل للتاء في
اصل الوضع فانه مؤنثه بحسب اصل الوضع وهو اء لا اسودة وقوله لتقديره
صفة منع الصرف اي منع الصرف الكائن لاجل تقدير السبب **والتخيل** معبر
لذلك

للفعال **قيد** باللفظ ليقابل المعنوي اه قد خبط بالبال ان تقيد باللفظ ان التاء نيت بالفاء
هو اللفظ فقط كظنه وسلية ومجزة وتسمية وغيره بالياء نيت بالياء نيت بالياء نيت
بالياء المذكور بل قد يكون في اسما الاناث كخطة وعائية وصيغة وسودة وغيره بالياء نيت
اي ما ذكره اخر ج الفهر عن طائفة فانه راجع الى الزوم شرط اخر للموجب لغير التاء نيت بل
اطلاق التاء على المذكور كغيره في كلامهم **لان** العلمية تجتمع مع اسما مع كل ما شرطه في التاء نيت
مخاليق شرطه مع الاخر بانه ان العلمية تجتمع مع اسما مشروطة كالتاء نيت والجمعة ووزن الفعل
والتركيب وشروط كل واحد منها مخالفي ومغاير لشرط الاخر فان الشرط التاء نيت احد الامور
الثلاثة وشرط الجمعة احد الامور فقط منها وشرط وزن الفعل ان يختص بالفعل وشروط التركيب
ان لا يكون باضافة ولا بغيره فلو كان العلمية محتاجا الى الشرط لكان الاكبر لا يجوز شرعا
اشترطها مع احد من تلك الشرط وطمع اخر منها مغاير له والحال انه يؤنثه فكتب ان نصيب
الشرط الى السبب **والرجوع** الى مرجع الالتزام والتجديد لم يبق شيئا من التذكير والتاء
جوزوا فيه الوجهين الصرف وعدم الصرف **الاول** فيه في ان الظاهر ان يقال فاصلة فيه
مصور الصفة في الموصوف **والاخر** لا غير ككون اللفظ مما وضواهل الفرس لشرطه بالجمع
فيما بين التاكس **واعليه** لم يكتب بها لانها على تقدير كونها بالثبوت لا يطابق كونه ككون
وما يعا فيها اي التنوين بعبارة الحق الجمع حين اكتمت فيتبع الكسرة التنوين على ما به
عارضة **وجير** في الصحيح واسم ابي اسم يقال هو مضاف الى ايل قال لا تخشتموه
ولا يثمن قال ويقال في لونه اسم كين بالنون كما قال الجبيرين **وسمى** **قلما** خلو
لفظه على ما قالوا في فمته وان يرى في الخارج ثباتا دائما في قوله وعليه لغير ريث هذا في
على عدم صحة وفي انصرف عن غير اختلاف ذكره بقول كتب التفسير **اختر** نوح في التمثيل اي
اختر في التمثيل نوح دون هو وكونه انما قاي اي في كونه **اعجبا** وان يكون كلام النوح
والظاهر هو نوح والولد كفرنس وقيل منزه او جمعا في الصحيح الولد يكون واحدا وجمعا

قيد باللفظ

قيد باللفظ

بل سوانث رة الى ان قوله او ضمة فيه حذف وكان وان معطوف كانا في اسم وانت خبران
نهد اليك كل كلام الشارح والغرض منه دفع ما ذكره الفاضل المحتج حيث قال قوله
في ضمة من قبيل العطف على عاملين مختلفين وليست هي قوله في ضمة في علة المنع
وقوله وحذف كان بعد ان حذف شاع فيه ان كونه ثانيا انما هو فيها او كان في كلام واحد
اما حذف فيما اذا كان في كلام وكان في كلام اخر كما في هذا المقام فلم اعثر عليه الا ان نزل في كلام
من قبيل العطف على عاملين مختلفين اي معطوف على عاملين مختلفين احدهما في اسم والعامل
كاف والآخر الخبر والعامل فيه الرفع وهو تقدم الجور لان في اسم لم يجز
فلا تبيح على التنا في بين الشطين او على التنا في بين الشطين المراد من احدهما ان شطين
المجتلبين الشطين ومن الاثر شرط الا لا والنون في منع الضمة يعني قطعاه حرة
عما قيل انه اذا كان المظن انتفاء فعلاته كان الواجب حكم امتناع حرز من انما
لحصول المظن للاختلاف في الشرط على وجه الخصوص اه الاختلاف بين الشطين بحسب
العقل يتصور على اربعة اوجه الوجود فعلى جماعة آخر وانتفاء فعلاته عند جماعة اخرى
والثاني انتفاء فعلى جماعة وجود فعلاته عند جماعة اخرى والثالث وجود فعلى عند
جماعة وجود فعلاته عند اخرى والرابع انتفاء فعلى جماعة وانتفاء فعلاته عند اخرى
فعلى الاول سواء اختلف بين الشطين او اتفق في احدهما فسلك ان غير منصرف بالانتفاء
وعلى الثاني اختلف بين الشطين او اتفق في احدهما فنصرف بالانتفاء وعلى الوجه الثالث
غير منصرف عند الجماعة الاولى ومنصرف عند اخرى وعلى الرابع منصرف عند الاولى وغير منصرف
عند الاخرى اذا عرفت هذا نقول يريد المحتج ان قوله ومن ثم ليس معناه انه لا اجل له
اختلف في الشرط ولم يتفق حتى يرد الاحتجاج المذكور بل معناه انه مما اجله اختلف
في الشرط على الوجه المخصوص وكان عند بعض انتفاء فعلاته وعند بعض اخرى وجود
فعلى ما يخلف في سكر ان وجود الشطين على المذهبين لم يخلفوا على ذلك الوجه بل ان

خلفوا

يختلف فيه كما في الوجهين الاخرين من تلك الاربعة وتنوع خفاء كان في هذا افا فافهم ثم
نقول ما ذكرنا من ان يكون الاعتراض على كلام المصنوع اما قول الشارح ان من اجل
المخالفة في الشرط فيجعل على ما حمل عليه قول المصنوع لا يرد عليه الاعتراض المذكور فلا يلتفت
الى ما صور عن بعض القاصرين ان الاعتراض المذكور يندفع من كلام المصنوع ولا يندفع من
توجيه الشارح **وقد** ان الاصل في كل نوع اه جموع عن قوله مع ان الفرية لا تظهر الا فيما لا
نسبة بالفعل **او** التعليل وهو الغم والزوى والفرس فرس الحجاج بن يوسف كان اظلم
زمانه روى انه قتل مائة وعشرين الفا من اسوي ما قتل فيه وبه حال ان عبد الله بن زبير بن العوام
رضي الله عنه لما لم يبايع عبد الملك بن مروان وكان بينهما نزاع طويل جرت بينهما من الحجاج بن
يوسف في التقف سنة اثنين وسبعين المكة فمحدث فهاج بن الزبير والغلبة للحجاج بن
وداوم على الحصار والقنا سبعة اشهر فعمل ابن الزبير دفر ولم يسلم له وكان يقتله جواد
الاحرة سنة ثلث وسبعين وامر الحجاج بان يصلي في عقبه فصلى به بها فجلت فميت عليه
والناس حتى مر عليه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فوقف عليه فقال السلام عليك يا خير السليم
عليك يا جنيب اما والله لقد كنت انماك عن هذا اما والله لقد كنت انماك عن هذا اما والله
لقد كنت انماك عن هذا اما والله ان كنت ما علمت صواما قواما وصيلا للرحم اما والله
انت شرم لامة خير ثم نفع عبد الله بن عمر وبلغ الحجاج موفق عبد بن عمر وقوله فاستل
فانزل عن جذعه فالتق قبه واليهود ثم ارسل الى امه اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنهما
فابت ان تاتيه فاعاد عليها الرسول لئلا يتني او لا بعين اليك من يسحبك قبره ونك
فابت وقالت والله لا اتيك حتى تبعث الي من يسحق قبره فقال ابرو من سنبغ فانف
تقليته ثم اطلق يتوزوحت دخل عليها فقال كيف راته يترتب صنعت بعد والله ستخفي
للعين وقالت رايتك فسترك عليه يناه وافسد عليك اخره لم يبلغه انك تقول ان
وات النطاقين اما والله ذات النطاقين اما احدهما فكنيت ارمع به طعام رسول الله

لكن ما عا وزن الفعل **ي** اي بما سوي صورة الكلمة من النفا البناء عند البين فاطلا
جمن على الحركة الاعرابية على طريق الاستعارة من جهة المتأبنة والصورة **ي** مما لا ثمرة له
لان الاسم على حال واحد على كل المذهب فلذلك لم ينفعت اليه المعنى وقال بخبر بالكسرة ليقول ينفذ
او غير ذلك **ف** الا انه في المجرور والمجرور كانه لان المجرور واحد في المنصوب مستعارة
او مجعولة عارية لكثرة استعماله مجازا فيها لان هذه هي صورة مع السلامة للقلبة والمنصوب
اكثر من العشرة **ل** لان موصوفه في موصوفه المفعولات الاسم والمفعول المفعول
اذ الكلام في الاشياء المحبث الفعل بنية على انواعه ولا يقول المفعول موصوفه بنية
بقوله فنه الفاعل انه المرد من تعيين الرفع تعيينه بقوله فالرفع علم الفاعلية **و** عا
القطر والقاموس القطر كالحمل القوى الضخم والبرجل القوي كالحمل كانه ينفذ وما
يقان في الكتب كالحقيرة وبالشديد في ذكر الجهر في هذه اللفظة بعد مظهرهم
انتهى بغير قوله القطر بالكم لوزن النمرير والقطر ما يقان في الكتب وفي القاموس
القطر الضخم من النصب البعير والسقاء والحارية كالحمل والضم بالفتح والضمير
الضخم من كل شيء او الضخم الجسم الكثير النسيج **و** الضخم من كل شيء ان قوله كالحمل
صيغة الضخم وقوله للقطر الجسم صيغة الضخم ولا يخفى على الفطن ان الاوجه لا يقتضيان
على الضخم او ذكر ما ذكره في القاموس من البعير **ل** لان خلا المكان بمعنى ما ومعنى
على ما في القاموس حيث قال فيه خلا المكان ظروا خلا واخلا واستنحى فرع ومكان
قال ما فيه حبه واخلاه جعله او وجده فاليانم قال وخلي مكانا ما ومعنى من الامر **و**
نتي كلامه وتخليته المكان بالمو او معنى ليس حال الايام بل حال ما فيها فيكون اسناد
الخلق الايام اسنادا الى غير موصولة فيه لو كان مراده بقوله خلا المكان ما ذكره في قوله
فانه من القاموس فالمبتدأ من رسم الخط ان من التفصيل ولو كان من الفعل
فيلزم والنتيجة مع يلزم من عدم كون تخليته المكان بالمو او المعنى حال الايام

علم

عدم الخلو حالها ولو كان مراده ما ذكره اول المتقول فكذا مع عدم موافقة القاموس
والظاهر ان كلام المحققين في ذلك من قلة التأمل في عبارة القاموس والقول ان الخلو
مبين ما بين الماصية في الايام حقيقة وليست من خلق مكانه كما زعم قال في الصحيح **و**
وقوله وان من امة الا خلق فيها تديرا في قوله الاصح والقول الخالية من المواضع التي
ف والكلام في تعيين المرجع لهذا هو الظاهر فيلغى ذكر الفرد اي اذا كان التوفيق للمادة
للافراد فيلغى ذكر الفرد والاشعار به في مقام التوفيق فلا بد ان يرجع الضمير المرفوع الى
المرفوع كاشعارا بالافراد وقوله وكذا ان تقول انه لوجبه انه يكون الضمير مجعلا المرفوع
الى المرفوع **و** المراد بذكر الرفع الفاعلية **و** قبل شبه الحركات والحروف بالاوصاف الخ
مواظف **و** بتبعيتها لها في التوجيه **و** ان ياباه قوله ومنها المبتدأ والخبر لعدم موافقة
في كون المرجع مذكورا **و** كونه او قولا بقوله ومنها المبتدأ والخبر اذ مرجع كل منهما
مذكور قصدا غير محذوف كذا نقل عن **و** بخلاف الكسبية فانها تحتاج الى الخارج كادوات
الاستفهام والتبرهي والتمني ونحو ذلك **و** مناسبة العامل باليعمل موجبة لقوة عمله فيكون
اقول في المرفوعة ومما مارة الاصل **و** كيشمل الخبر والاشياء متعلق بالرفع وقوله عدم صحة
اي صدق هذا القول على المنع لان مسند اليه الى الفاعل المصدر تارة باضافة اليه
قوله ثم ولو لا دفع اليه الناس بعضهم ببعض وقوله بجنبه ضرب زيد عمر او تارة باضافة
نحو عجبني ضرب زيد عمر فان المراد بالاسناد تعلق احد جزئي الكلام بالآخر سواء فاذ المنى
نفسه كذا **و** التعلق او تعلق آخر منضيا معه وسواء كان اسناده بالاضافة او بدونه
لاحكم في اسناد المصدر فمن ظن ان الحكم ان مل كسناد المصدر وجعل مشتقا من الحقيقة
والحكم لمعنى الكلام الذي تعلقه الشارح فقد اخطأ بالاجابة اليه وفي قوله فقد غفل
الحكم لطافة كما نقل عنه اذ يصح ان يبراد بالحكم لفظ الحكم المذكور في الشرح وان يبراد
بالحكم بان هذا اذا كان معن مع الحكم **و** ان يثبت على ان المراد مجرد بترشيح لشيء ما فو

من كلام المحقق المتقدّم في المطول حيث شرح في كلامه الخبير والانيث لانه
 محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قايمة بنفس الكلام وتوفي في هذا المقام بوقوع
 اول وقوعها بالتعاقب النسبة وانتزاعها خطأ لانه لا يشتمل النسبة انما يتصل بالشيء بل النسبة
 منها هو تعلق اجزى الكلام بالافعال بحيث يقع السكون عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما
 مما في الكشائيات انتهى وظهر من هذا انه ينبغي ان المراد بشيئ شيء لا شيء تعلق به بالوقوع كما
 توهم والاشياء على الكشائيات ولا يخفى انه لو قال تعلق شيء بشيئ لكان احسن وادق
 وهو كسناد الفعل بالاصالة ليس الفاعل والنوع بين المعنيين في الوجود الاصلية على المعنى الاول
 بمعنى ما يتقابل التبعيية للتبعيية وعلى المعنى الثاني بمعنى ما يتقابل التبعيية لما هو بالاصالة من المعاني
 كالعطف **قوله** وجعله لا يتغير قد حال عن الاستقامة لانه يعبر عنه انه اسند اليه الفعل او شبهه
 حال ذكره مقدما مع انه كنهاده في تلك الحال لان الكنهاده شبه شيء بشيئ وذلك في
 الثاني من المناقاة بعضهم مسندا ومو حسن ما قيل مسندا **قوله** ومن يحد وحذوه اي يحد ويحد
 التقدير والقطع اي حال حذو الفعل بالنقل اذا قدر بها وقطعها على مقدارها وانما اجاز
 الى المعرود من يحد وحذوه الى هذا التكنون اي جعل قوله وقدم لدفع ميم فاعليه في المثال
 لملهم الاسناد على الكنهاده بحسب اللفظ كما هو الظاهر في انهم لما ملوا الكنهاده في اللفظ
 زيد في المثال المذكور عن التبعيية بقوله اسند اليه لان اسنادا في المثال المذكور بحسب اللفظ
 الى ضمير لا اليه فاجابوا الى هذا التكنون لئلا يخلو قوله وقدم عن الفائدة وضمير قوله فلم يقع
 الى الجبرين **قوله** واما من لم يجعل يدا في زيد ضرب مسندا اليه ضرب وحمل الكنهاده على الكنهاده
 بحسب اللفظ كالمعروف من يحد وحذوه فهو عاقل من التكنون لاجتماع كبريم من كبريم
 خروجه بقوله ما اسند اليه الفعل او شبهه فان اسناد كبريم بحسب اللفظ الى ضمير المستتر فيه
 الى من قوله وقدم التوهم لا يشتمل على دفع لوال يردحها كانه قيل انتم قلتم ان
 من لم يجعل يدا في زيد ضرب مسندا اليه ضرب فهو عاقل من التكنون لاجتماع كبريم من كبريم
 وهم

وهم قد جعلوا وقدم عليه لدفع التوهم ودفع التوهم لا يشتمل على دفع التوهم في قوله
 دفع التوهم لا يشتمل على الامرفيه يبين اي عدم شموله اذ التوهم لا يشتمل على دفع التوهم
 الذي يجب تقدم نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه انما يعرف بعد معرفة الفاعل والذاته
 قال نحن في تعيين النوع وذكر ان نوعه افعال اسند الى الفاعل مثل قام وقام زيد وما شابه
 الى الفاعل لا يعرف ولا يبين الا بعد معرفة الفاعل فلو اعتبر في التوهم يلزم الدور في هذا وفي
 البعض الاول ان ضمير نوعه وقوله بعد تعيين نوعه راجع الى الفاعل ومنه صحت ايجاب التبعيية
 والله يهدي الى السبيل **قوله** وهو ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه مرجع الخلاف اي مرجع
 خلافه كولو ان عمل الفعل فانه مرجع من خلافه عدم الوجود وقوله او دونه عطف على الفاعل
 وقوله فيما حثت اي اذا كان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه اعم من المرجع ترجيح ايجاب الفاعل او غيره
 او ترجيح ادون الوجود فيما حثت وجوب تقدم الفاعل داخل تحت الاصل وقوله الاصل مطلق
 على التبعيية قوله اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه وقد تبادر الى بعض الازديان من ذكر اللفظ
 مع التبعيية لفظ هو راجع الى الاصل يعني ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه وهو مسمى بها وانما
 ذكر اللفظ مع التبعيية ليعرف بين الشئين انهما واحد بها بالآخر وهو من عادة في هذه الشئ
 وقد جعل لفظ هو راجع الى مطلق الاصل وقوله الاصل عطف على لفظ هو وهو مسمى
 عن سواء السبيل **قوله** واسباهم ان الاصل ان يلى الفعل الفاعل لان الراجح في التبعيية
 فيصح اسناده الى الفعل **قوله** لو ليس كان اللام وليثنا ثانيا لانه لا لا يشتمل على احتياج
 الفعل اليه حتى يكون مكان اللام وليثنا ثانيا عليه في الادج ان يكون ثانيا كونه كالجبر من قولنا
 الفعل وقوله يدل على ذلك ان بياننا لوليد جعل ذكر اشارة الى المجموع كونه كالجبر في ثلثه
 احتياجا اليه كما تعلق المحقق خلاف اللفظ فليفرم وقوله اي يد الى لانه ان آه بشيئ والوجه
 ان يكون قوله ثلثه احتياج الفعل اليه الدليل قسما ان يكون مسكنا في التصديق
 بطبقة ثلثه او سلبه في فقط ومي يفيد مع التصديق المذكور نسبة ذلك الشئ

قوله احتياج الفعل اليه

فانه ان المصطلح وجوب التقديم بالتعلا المعنى وليس في صورة التقديم مع الاستعلاء المعنى
الدر هو المحر المطلق كما هو الظاهر **فانه** لانه من قبيل قسط الصفة قبل تمامها وهي الصفة بها لانه
انما يتم بالفاعل فغيره عدول عن الاصل وهو ان يكون الفاعل متقدما على المفعول او لا يكون المستند
مع منع مانع ان العدول وهو لزوم قسط الصفة قبل تمامها **فانه** لان المناصب للمقام ان
يدعى آه لان المقام مقام المدح ويكفي قوله كسب ان يبكي على البناء للمفعول وعليها مرفوع
الحمل على المفعول ما كسب فاعله كسب وكذا دون عليك فاعله كسب ليس في نفسه
فانه الاظهر جميع ملحق به يدان كونها جميع ملحقه ط لان هذه الصيغة في صنع جميع ملقوت لكن
تكونها جميع ملحقه اظهر لان الملحق ليس مستمرا كابين المذكور والمؤنث بل هو مخصوص بالذكر والاول
هنا ناشئ من قلة التامل وعدم الوضوح الاصل فان الملحق يأتي جملة لواقع بل على الواقع
واللواقي صفة الرياح في القاموس تحت الناقه لقى قبله القامح وهو ماء الفخ في السامح و
الجمع لواقع واعلاقي والفتوح لجمع ملحق والانات التي في بطونها اولادها جميع ملقوت بفتح الفاء
وفيه ايضا الفتوح الرياح الشجر لواقع انتهى في التنزيل وارسنا الرياح لواقع فيكون اللواقي
جميع ملقوت لان الرياح مؤنثه قال الله كعبه جبرين بهم برح طينيه **فانه** وذكر في الخبر
والنفس بان الدالة على النبوة التي خبرها فعل ما مضى في جملها فاصلة ولا ينفق في بعد **فانه**
وان يومهم اي خذوا الفاعل وحده نعم قام **فانه** بحسب بادى الروا قبيد بالاضافة صورة **فانه**
المتنازع فيه لا يجنبك الروا لان انا مثلا وان كان ضمير الا انه لا يري ضمير بادى الروا كونه عين
المتنازع فيه **فانه** في خبره كومت الاياك اي فيما اذا تنازع الغلمان في ضمير المنفصل واختلاف
الاقتضاء بالتكرار دون الحذف لا انعدام القيمة على تعيين المخدوف لان كلام الضمير المرفوع
والمنظور لا يدل على الاخر **فانه** وفيه فيه الضمير المجرى وان عايد الشئ واحد وهو الخط في
المفعولية يعني في كونه داخل في المفعولية خلا عظيم لان مفعول السبي في سبيك الفاعل الاتهام
الآثرية لانه سلك المفعول وقول كمن قوله في المفعولية استدر كمن قوله واما عن المفعولية
لكن

لكنه اي كونه قد مر مشترك بينهما خلاف الظاهر لان الظاهر ان ليس مشترك بينهما لانه اي التنازع
بما يطلق عليه المفعولية يتوقف على اشتراك لفظ المفعول بين السبي والظاهرة جبره **فانه** الاستدلال
مفعول ما كسب فاعله مفعول مطلق مفعول به مفعول فيه مفعول له **فانه** وهو مفعول الفاعل
فانه استفادته الضمير المرجع الى المصدر فانه يستفاد من انه قد تنازع الفعلان وهو العامل
في الحال وانما يجعل العامل يكون لانه ليس عامل في ذي الحال قوله لئلا يتحقق بمثل زيدية
ومكسب ثم فانه العمل في الاسم الفاعل عند البصر بين الفيد وقد اختلف النسخ بينهما وقع
والكثر ما يتحقق بمثل آه ولا معنى له وفي بعضها لئلا يتحقق وهو الصواب **فانه** ينبغي ان
يتصور حذف الفاعل والتكرار يمكن ان يقال وجه تخصيصه بالذكرة ان الملامح عايد في خبره
هو خبره وان قوله **فانه** الاول لفظا ومعنى وللزوم التكرار بالاضافة اما فاعله فلان
لفظ التكرار من خبره ان يكون اخره راء قبلها الف واما معنى فلان التكرار لا يكون الا بالاضافة
بل الاول ولا امتناع التكرار في هو العلة الحقيقية وقوله من غير اضطراب في الاول اوضح
انه يقتضي لجواز التكرار وقت الاضافة **فانه** ونقص اي قوله وامتناع الحذف بما ضرب
والكرم الا انه فانه حذف الفاعل فيه واستغنى به وبصره فيهم فانه فاعل عند سبويه واخرين
واضربوا القوم بجده والواو فيها لا لتقاء الين واخرين بانها واضرب القوم بحذف
المحذوف **فانه** نعم اول ان يقول وفي الاضمار قبل الذكر من غير محض التوفيق الفضيلة لانه
نفيهم من ط قوله وفي الاضمار قبل الذكر في الفضيلة ان تمتنع مطلقا واما قال الاول لانه
يمكن ان يقال ان ما في الشئ الاضمار قبل الذكر من غير محض التوفيق بل لئلا يظن ان ما ذكره هنا
من الاضمار قبل الذكر ما هو بغير محض التوفيق **فانه** لئلا يتوهم انه فليكون الضمير في الظاهر
ليكن الكلام يمكن ان تبين وحسب زيدا فاعله اياه اقول وجه الاقتصار على الاول ان
الاضافة عند البصر بين وعما من حيث الكوفيين انما يكون بحسب الفعل لا بحسب الاسم الظاهر
الذكر ما ذكره ولا يخفى الاضمار والفضل آه اي احدهما الامور لازم في التقديم والاضمار

المخروف في الظاهر فان اضرب الفعل الاول يلزم الاول وان اضرب يلزم الثاني وان اضرب
 بعد الاسم الظاهر يلزم الثالث **قوله** الاول على استعمال التخيلا لا اختلا في اختيار
 الاضمار بل يتجوز متعلق عليه **قوله** والاى وان كان الاصل مختار مطلقا لكان الذكر
 عبر عنه بعلم الحذف مختار مطلقا مع انه قد يكون الحذف مختارا او وان لم يكن كونه مختارا
 اذ لم يدع اليه روع الاختلاف بل مطلقا لكان الذكر مختارا مطلقا مع انه ليس كذلك والحقيقة
 مختارة مطلقا مع انها ليست كذلك **قوله** فقال لجواز الفاعل المختار وان اراد ان لا يكون
 ممنوع اذ لم يفهم من كلامه عدم حسنه ولم يدل عليه دليل وغير مختار مع كونه الاضمار
 لا يوجب عدم حسنه ونحن نقول يمكن ان يحمل كلام الشارح على غير ما ذكره كوفي الهندري بان
 يقال فلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى فيجوز فلان به على كلامه ما ذكره على كلام
 الهندس **قوله** ويشي فيها غير لازم آه اقول لا ضرورة والتثنية وان كان غير لازم في نفس
 الامر الا ان بعد اعتبار احد هما يتغير الآخر بغير ضرورة في الاخر في حال واحد وانما في ذاته
 على الاعتراف فقال كالا غير فكما ان يمكن اخرج الاسم الى غير ذلك يمكن اخرج من الاسم الى
 الاخر فيقال باطل لان امكان اخرج الاسم عن الاعتراف في حالين لا في حال واحد وان كان
 الامر كذلك فالحق ما ذكره الشارح **قوله** لا يكون الضرورة طاعة ما اخذ في المعقول على
 الفتح راحة لا ضرورة لان الضرورة انما يتحقق اذا لم يكن البيت محل ايراد وهو موجود اعني
 غير المتنازع **قوله** اما منافاة الطلب لعدم الفسخ آه اقول هذا ليس بحقيقة ذوقه والوجه
 التحقيق ان يقال اما منافاة الطلب العلم فلا يمتنع اذا لم يكن كسيرة لاه من معيشة لا يتناكب
 الطلب قليل المال بل يتنافى في انما يتناكب طلب المال الكثير واما قليل منافاة لعدم كفاية
 قليل المال بل يتنافى في انما يتناكب طلب المال الكثير فلان انما يكون المال القليل يتنافى في طلب
قوله ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر في ما علمه عليه بغير كون اقواله كونه طارئة ولم
 انما يتجوز بالنسبة الى ما ذكره الشارح والبيت آخر على توريده عدم كونه من باب التنازع وهو
 انه لو كان

لكن

انه لو كان يسع لادع معيشة كفاية قليل من المال ولم يصدر من طلبه بل مجرد
 فلا يكون قليل من المال والطلب هو لا يحصل الا بالمال الكثير ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر
 بدون ما ذكره وما هذا سيقم الاستدراك غاية الاستقامة واطن ان هذا هو المراد والاعلم
قوله فان قلت ما وجه الاستدراك لما كان وجه الاستدراك فيضا عما ذكره في الشرح اذ هو
 معنى البيت عما فيه يؤيد الجنب استدراك ان اسع للرجو اطلبه فلا يكون قليل من المال بل
 واطل بالمجد وهذا غير مستقيم من هذا السؤال واجاب بذلك الجواب **قوله** ليدل على كفاية
 اذ هو جوه الضمير مصدر بمعنى الكون والحضور والوجود **قوله** وبالجملة اى هو
 مفعول ما لم يسع فاعله ما في شرحه او بما قلنا يصدق اى مفعول ما لم يسع فاعله
 فهو اى مفعول ما لم يسع فاعله من تحقيق اللفظ بغيره وهو كل مفعول حذف فاعله
 هو مقامه **قوله** فلا يشك اى تعريف ما لم يسع فاعله بان ثبت الربيع البعل بعدد على
 الربيع فيسع عدم كونه من افراد المفعول لانه لم يحد فاعله النحوى الذي لا حذف فاعله
 حقيقة وهو الس **قوله** بخلاف ضرب يوم الجموع تخصيص هذا المثال بالذكر من بين امثلة مفعول
 ما لم يسع فاعله لكون يومهما للزمان كانه بيع **قوله** بل مقام اسناد الفعل للمفعول ولا زهر
 اعتبار تعريف الفعل لكون اسناد الفعل او شبهه على جهة القيام به لكن هذا لا المذكور
 انما لما يتجوز لو اريد بالفاعل النحوى لان اعتبار كون الاسناد على جهة القيام فيه واما لو اريد
 به الفاعل الحقيقي وهو الذي فعل الفعل في الحقيقة لا يتجوز اذ لم يسع فيه كذا وقد عرفت
 ما به عن عنده يعنى قوله والمادة بقوله واقية هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج
 المفعول **قوله** لان اسناد اسم المفعول الى مفعوله في مثل هذا التركيب غير تمام لعدم
 صحة السكون عليه فيلزم الا يصح قيام المفعول الثاني مقام الفاعل في مثل هذا التركيب
 مع انه لا يصح عندك قد بين ويمكن ان يجاب عن هذا بالتركيب مصنوع وليس
 ولا يتوقف اداء هذا المعنى على هذا التركيب على انه لا معنى له في نفسه ولا يتعلق به

بجانب المفعول ما لم يسع فاعله

في غير مسلك الكمال وهو متعين والاقدر مبتدأ لزم الفعل به وهو اجنب بين الفعل ومنكم وجوز
ابوعا وتبعه ابن ضريرة على وصفه في النسخ محذوف ونحو المذكورة تأكيد للضمير في فعل انتهى
الا ان المحذوف جعل المحذوف منكم لظنه ايسر من حذف نحن وكلاهما متكلف واخرج الحكم
عن الظاهر لان خير اليقين بما لم يوصف لكون نحن للجمع الجواب ان المراد بالوصف ما يقابل
والجموع المذكورين فيما بعد فيدخل نحن في الوصف وهذا لانه ذكر فيما بعد ان المجموع ما دل على انه
معقولة كجوف مودة بتخييل وهذا لا يعقد على نحن فيكون نحن في اخلافه مقابلة وهو الوصف
على ان ما ذكره من المثال مصنوع غير صادر من العرب والاعتداد بالمتصنع فيه
وبعدية انتفاء القاعدة اي يتقضى عما ذكره الشارح القاعدة بقولنا خير منكم عند الناس
انما لا يجوز فيه الامر انما من انحصار على اسم التفضيل في الاسم الظاهر مسلك الكمال مع مطابقة
الصفة منه واو قد يتوهم ان المعنى يتقضى قول المعنى فان طابقت للوصف اجاز الامر ان وهو
ناش عن عدم منهم المعنى لانه لو كان المعنى كذلك لكان يقال يتقضى ولا حاجة الى قوله
مطلق لان افعال التفضيل غير اخلاف الصفة الرافقة للصفة المتحركة فيما بعد بالخصا
عمل اسم التفضيل في الظاهر مسلك الكمال كما ذكره لا يقال قد ترك الشارح قيد رافقة لظفر
تفصيل بقية وان يطلق الصفة فيدخل فيها خير في خير منكم عند الناس انما لا يتصور اولا
ما يلزم من تغير الشارح بمطلق الصفة ان مراد المعنى كذلك فنانيا ان تغيره به الياصل
ان المراد بغيره طابقت مطلق الصفة بل لقوله جاز الامر ان فاعرف هذا فانه غاية البيا
ثم نقول ما ذكره من المثال ليس في كلام العرب بل مصنوع ولا اعتد به في نبيه على ان
فيما طابقت ليس على ظاهره لان ظاهره ان يكون راجعا الى الصفة المذكورة مع مجموع
لا كسرهما بدونه قيد رافقة لظفر لو كان على ظاهره للزم ان يجوز في الصفة الرافقة لظفر
امر ان مع انه لا يجوز فيها جاز الامر واحد وهو ان يكون الصفة مبتدأ وما بعد فاعلها
مسلك الجبر في ما اعلى ما ان به المعنى قول الداعي اليه كون الكلام في الصفة فيه
ويشكل

اطالع

البعث

ويشكل باقايهم رجل اقول كونه متصلا به يتوقف على مجي هذا التوكيد في كلام العرب
ويخطئ سائر القائلين انه غير وارد فيه اذ لا معنى للاستغناء في قيام رجل غير معلوم لا طبع
وقول الظاهر الشبه بمصنوع الضمة على انه يجوز تذكير الصفة بناء على لفظ الشبه
كما في زيد قائم فان تقديم الخبر فيه غير جائز لا سيما في التباس المبتدأ بالفاعل فيه
لانه اني زيد فاعل شتم على خلاف الاصل لكون المسند متبدا كما في قائم زيد اذ جاز زيد
فاعلا **قوله** على غير زيد لانه ليس برفع بالرفع المذكور لعدم كونه مشتملا
علم الفاعلية **قوله** والا واصل التباسا يستلزم لظهوره وانعائه عن تقدير الاسم او تقدير
المبتدأ او حرف الباء عن الظاهر وكان النكتة انه يريد ان يلفظ اليه لتوهم المتوهم
انه بمعنى المسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ مع انه كذلك فان لفظ اليه في تعريف المبتدأ
فاعل المسند ومنها متعلقه وفاعل الضمير المستتر فيه في عبارة ليليا يتوهم ذلك على
هذا لا يرد ما ذكره بقوله ولا يخفى وجع ارجل اذ كان المبتدأ بالباء بمعنى لا وتغيره ليليا
يشبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ والاى وان لم يكن الباء بمعنى لا وتغيره
لما ذكره بل يقع على معناه لا حاجة اليه اصلا او كان مستدرجا لانعائه لفظ المسند عليه
قوله ويحتمل ان يدخل في تعريف المبتدأ ج يضر في زيد يضرب اي بلفظ فاعل لان يضرب
عليه انه مجرد مسند الى خبر المبتدأ مع انه ليس بخبر الجبر **قوله** وقد يتوهم بان
الخبر مجموع الصفة ومعمولا لتمام فعل هذا لا يخرج الصفة لان المجموع مسند الى المبتدأ
وصحي حيدون ناطق فيمنه فرس معطوف على العدم ولا على الصفة **قوله** وهو من دفع
بانه تخصيص عند المخاطب في الاصل ان يقولوا للحكم اذ قال ارجل في الدار او ائمة يعلم
المخاطب كون احد بهما في الدار استغناء بهذا الوجه انما يكون اذ اعلم كون احدهما
في الدار واذ لم يعلم كون احدهما في الدار لم يستغنى بهذا الوجه بل يقال في الدار احدهما
الامر كذلك فكان المستكمل قال اي من الامر من المعلوم كون احدهما في الدار فها لا يستغنى

عكس

فان التمسك قال هكذا يكون تخصيص عند المخاطب فكذا ما يتفاد منه كذا كذا تعينه
 ذلك الخبر لرجل معلوم له احد ما في الدار ولا يظن ذلك بل ربما يتفهم ذلك لا يعلم كون الخ
 في الدار كما اذا كان رجل واقفا بوجه الدار لا يعلم فيها ثم جاءه اخر فصوتاه داخل الدار فقال
 ارجل في الدار وامرأة نبط ان يعلم من فيها **قوله** وبها ايضا من دفع بان المخصص في كونه
 عظيم انفق ساعة هو الصفة مع جوار كوكب انفق ساعة اللوحة ان يقال ان هذا
 الوجه انما يكون اذا علم ان يكون في الدار انما فحانه قال الذي علم كونه في الدار رجل واذا
 قيل هكذا يكون تخصيصا فكذا ما يتفاد من هذا **قوله** وفيه نظر لانه يراه اراى اليه ليشنا ط
 اضم تملح الا ان يراه السكيب ليشناط وانما يراه للغضب **قوله** كان الجاني جيبا او عدوا **قوله**
 اما اشارة الى الحكم بان النكوة يجب ان تخصص مع توقع مبتداء هذا هو المراد وقوله بين النجاة
 وقال بعض المحققين منهم قرينة حاله **قوله** به عليه انه فلا يصح الظاهر في الغاء وان يقال
 انه لا يصح تخصيص الوجه والورود انه يوجد كلام ليس مركبا من اسمين ولا من فعل واسم
 بل من اسم وحده ويمكن صفة بان الاسم في كلام المصنف هو المأول به كالكلمة في توليف الكلام
قوله والمفعول وقع الجملة مفعولا في ثلثة ابواب احدها باب الحكاية بالقول او ما يراه فيه
 فالاول نحو قال ان عبد الله والثاني نحو كتبت اليه الفاعل هكذا اذا لم يغير بحرف الجبر ونحو
 وضع بها ابراهيم بن عبد العقبوب يابن الى الله اصطفى لكم الدين وثانيها باب طعن واعلم فانها
 مفعول لثانيها لظن وثالثها لا علم وثالثها باب التعليق نحو وتعلم ان ابن ابي عبد الله بالحق
 كالتحسين اصف **قوله** وقع بعد الغاء واذا قيد بالان جزم الشرط الجازم اذا كان مفعولا
 ووقع بلا غاء واذا يكون اعم من لفظي لا محليا وان كان ماضيا فالمحكوم لموضوع بالجزء
 الغاء ووجه كون الجملة وقعت بعد الغاء واذا انما تصد بعينه ليقبل الجزم لفظا كما في
 قولك انما تعلم اقم وتلا في قولك ان جئتكم اكرمكم فقال مقبولة بالغاء من لفظي لا محلا
 يادى له وندمهم وانما قرئ بجزء من عطف على المحلى ومثال المقبولة باء وان نصبتهم

بما قدم

بما قدمت ايديهم تعبطون **قوله** والتابع بجملة لها محل من الاعراب بان يكون موقوف
 عليها او بيان او مؤكدة او بدلا منها **قوله** او جازم ولم يقترن بالغاء ولا بافعال
 فيه معنى اللبيب نحو ان تقيم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما
 الثاني فلان الحكم لموضوع بالجزء الفعل لا الجملة باسمه انتهى والمماثلة التي تارة بالعلم
 والمأول به كبرى وكوفه وجامد اريد به معنى المشتق كقولهم هذا القاع مرفج كله اي
 هذا المكان المستور غليظا والعرف مرفج نبت نبت في السهل **قوله** الا انه عمل بفعل اللغات
 في شبه المضاف حكاه بعض النقاد الذين جواز تعلق الظرف بالمفعول المبنى ولم يستحسنه الرافض
 لوجوب اعراس المثال به المضاف بلا خلاف **قوله** فلا معنى لجعله قسما اي الوضع الظاهر
 موضع المضمر قال في شرحه للحافية قد يعذر عن الضمير الاسم فاشتمل على المبتدأ ونحو
 الرجل زيد فان زيدا من افعول له الرجل المراد به الجرح او اما القتال لا قتال لزيد فان اسم
 لا الاستفاد اصوى على المبتدأ وهذا عذر ان نعم الرجل ابيهم جملة وضع الظام موضع
 المضمرة وان نأيب الضمير للام كما تومهم بل شمول للمبتدأ انتهى كلامه ثمنا وقد عدل
 عن بعضه في هذه الحاشية حيث جعل اللام هنا للبعد لا للجنس والعلامة انما عدل عنه فيها لاطلاق
 عما ذكره في معنى اللبيب حيث قيل فيه والخامس يعنى من روي بطلان الجملة بما هو فيه عنه
 عموم شتم المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقوله ولا الصبر عنها فلا خبر كذا قالوا وليزيم
 ان يخبروا زيدا من الناس وعمر وكل الناس بموتون وخالفه لارجل في الدار والمثال
 فقيل الرباط اعادة المبتدأ بمفعول بناء على قول ابن الحسن في صفة تلك المسئلة على
 القول بان ال في باب نعم وبيئ للبعد لا للجنس واما البيت فالرباط فيه اعادة المبتدأ
 بلغة وليس المعنى فيه مراد اذ المراد به لا خبره عنها انتهى وارا بقول ابن الحسن
 نحو جازم زيد جاءني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له لجعل الرباط اعادة
 المبتدأ بجنسها متمم لما بقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة الا لا يصح

المصنفين
 اجبر المحققين

واجب متبع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتبعون والذين كسبوا فالنظر
العموم لان المعصية اعم من المذكورين من انهم نقول هذا العمل الشارح انما جعله سيما
لوضع الظاهر موضع المضمر كجمله على اعادة المتبادر بلفظه وليس بذلك اذ وضع الظاهر موضع
المضمر لا يتصل بها قوله **هنا** اي جوارحه في غير مقام التعظيم في جملتين مطلقا لا في جملة
واحدة فكسوة الكلام في الشرع في غير مقام التعظيم عند سيوري في جملتين جملة
بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخير جاز في غير مقام التعظيم مطلقا اي
سواء كان في الشرع ولا هذا الا ان فيه نوع خفاء فان قوله وعند الاخير جاز مطلقا
بعد قوله وفي الشرع بما يؤهم ان جوارحه عند الشرع دون الشرع ان لم يكن
بل جاز في غير المقام كما ذكرنا على ان بين قوله وفي غيره جاز في جملتين مطلقا وقوله وعند
الاخير مطلقا عما ذكرناه سماجة التكرار وكذا بينه وبين قوله **هنا** في الشرع وبما
اجمعه كلامنا هنا على انهما ليس بمتنظم كما ينبغي وقال الفاضل المحيى وضع الضمير موضع الضمير
في موضع التعظيم جاز قياسا وعند سيوري يجوز في الشرع بشرط ان يكون بلفظ الاول
وعند الاخير يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى الذين آمنوا وعملوا الصالحات انما لا يضرهم
اجلهم من احسن عملا اي لا يضرهم اجلهم انتهى وهذا واضح لا غبار عليه **هنا** بالادراج
المبتدأ قال في معنى السبب والعاشرين من روابط الجملة بما خبر عنه كون الجملة
المبتدأ في المعنى نحو ما يجيء اليه كبر الاله الاله ومن هذا اختيار ضمير الشان والعقبة **هنا**
لا يساق الذين الا الى الضمير اي لا يفهم كون المحذوف لام الحمد **هنا** من ضمير سبب
المتعلق اليه في عامل فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوس مع انهم صرحوا بان لا يجوز
قبل ذلك اي تقديم الحال على العامل المعنوس جاز في الحال الظرف لتوسعه في الظرف
وتجوزهم فيها ما لم يجوزوا في غير التوسعة لهما من الاستثناء منتهية انفسها بالانكسار
ابن بري لان قوله لا يقع خبر عن عيني وهو ما يقوم بنفسه ليقابل الغرض وهو الاتعم

نفس

بنفسه ويعبر عنها بالجنس ايضا لا يكون متجدا اي لا يكون حصوله جديلا ليقال
زيد يوم الجمعة لعدم الفائدة بخلاف الهلال لسمية الجمعة فانه صحيح لوجود الفائدة
نحو الهلال متجدا حيث نقل الحكم اي عدم وقوع الظرف الزمان جنة غير عيني
ن مطلقا اي لم يقيد العين بان لا يكون متجدا او قال قالوا ان ظرف الزمان لا يقع
جائزا على اسم العين لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستمرار العلم الثابت
لان الازمنة الخبرية ظرف للمخوقات السكانية معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها
بما بخلاف الامكنة لانها ليست ظرف الا بعضها فيقيد تخصيص بعضها بخو زيد
فلنكس ثم قال وفيه ان يكون الازمنة ظرفا لكل المخوقات لا يقتصر عدم الفائدة
بجو زان يكون اسامع جازلا يكونها ممتثلا بقيد قولك الزمان في الشرع ما
لم يعرف كونه في الحزق انتهى والنظر ان التأويل وهو المحذوف الاول عبد الغفور اي قول الحق
مطلقا غير مقيد بذلك القيد فتلك الراه فاعترفوا عليه بذلك لانه راه مقيد افتكر قيده
ونقله مطلقا ثم اعترف عليه لانه لا يليق بالعاقل فضلا عن كونه بالفاضل
ولا يخفى ان الاول ليس بمحمود يتجنى منه قوله ومنه السجادة اه اي من التواضع
هنا لان التقدير يلزم التأويل كشارة الى وجه صحته ماء ويل التقدير بالتأويل
ليصح قسما اي يفيد بقوله اول وبيان الفائدة التأويل ويل قال الفاضل المحيى جعل
التقدير بمعنى التأويل لتحويل الكلام اذ لو لم يعرف عن ظاهره لم يصح نسبة
التقدير الى الظرف وذكر الباء في الجملة قيل في توجيهه ان الباء ايدة دخلت
على التمهيد في زيد طيبا اي ابا والمعنى ان الظرف متوحد به من حيث ان الجملة
او من حيث ان جملة اي مخروضة جملة لينابته عن الجملة او ان الباء الصا والمعن
ان الظرف مخروضة ما تنصق بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى اللاحق ليا
قدرت هذا بذكر الحق به والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجنين بالكل

وحاشا للتوحيه في الشرح انتهى قوله ونهجه للجملة اشارة الى الجملة في قوله حاشا
 لا قوله انه مقدر بجملة فانه جملة من مطارح انظار اى مما يطرح فيه الافكار وبه
 بعضها من بعض ولا يحتمل على معنى ولا يتصور فيه تعالى طرح الشئ اذ اراده واظهر
 اى بعده وهو افتقار كروا فيه ما يجب فيمنع عنه الابصار اذ به ما تعلقنا به عن
 الفاصل المحيى ونحوه **قوله** وضع ابن الحارث بن من نكرة وقال انه موقفة لانه
 في قوة ان يدام عمدا ام حال وتصرف الابتناء في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب
 له ما تنكير وهو موقوف لكن في قوله وهذا من باب سبويه خفاء لان المنقول ان سبويه
 في المتصور جواز كون المبتدأ نكرة والخبر موقفة اذ كانت النكرة متضمنة للشيء
 لا كونها في قوة الموقفة لكن صاحب السبيل واما ان كان الاول هو النكرة فان كان
 لهما ما سبوغ الابتداء فهو خبر اتفقا فاحصر به فوكبك ذهب فائلك وان كان
 سبوغ فلذلك عند الجمهور اما سبويه فيجعل المبتدأ نحوكم ما لك وفيه تنكير
 حسبنا الله ووجهه الاصل عدم التقديم والتأخير وانما يشبهها بموقفتين
 انتهى وفيه ما راجع الى قاطع جملته ما يتسوغ الابتداء وكلامه مشهور كون النكرة
 المتضمنة للاستغناء في قوة الموقفة عنده **قوله** اى صورة اقوله ما ورد على قوله وكان
 الخبر فعلا ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله ومع جملة في فعله فبعضهم بالمراد
 فعل صورة كما جعل ابن زيد خبرا باعتبار الصورة ثم قال فلا يريد نحو خبره
 فاما لان الخبر بجملة صورة انتهى فاراد المحيى على هذا الكلام لكن غيره يجيب عليهم
 المقصود الاصل وهو منع ذكره بل يتبادر اليه ان المراد من اخراج الخبر ان
 قام في نفسه لعدم وجوب تقديم المبتدأ فيه وادفعه خبره بقوله قام ابوهم في الدقام
 اى العلم ما خبره العاقل لا ارضوا اول الام ان يحصل في نفسه فوايد نفسه شائبة لما يراه
 عليه حاله لا غيره فالفاضل بعد ما نقل ذلك الكلام كما ذكرناه وفيه انه لا حاجة الى
 لفظ

في خبر

للمحاضر عن نحو زيد قام ابوهم مع انه اى المحاضرة زبعا عنه في شمره فالاول ان يقال في
 الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم الخبر المتقدم **قوله** لكان اخو وهذا لان اكثر الاحتمال في
 هذه الصورة عدم الالتباس بناء على ان السامع لا يحل على البديل او على الفاعل لا سئل
 عن الضمير قبل ذكره رجوعه او خلافا الاول كذا في حاشية الفاضل المحيى **قوله** لا يغير في النسخ
 معنى الجملة فان لا قائم خبره من الخبر فهو كقائم في زياده بخلاف ما قائم زيد فان ما به
 النسخ القيام عن زيد واصله زيد قائم **قوله** ليس مثل قريش كل رجل ضعيفه ولو سبويه
 لا يشتمل مع انه لان الخبر فيه والضمير لرجل وهو ليس كخبر من بل مضاف اليه **قوله**
 مثل على الدعية متوكل فان الخبر فيه متوكل والمتعلق يتعلق المفعول بالعامل وهو لفظ
 الجلالة ضمير المبتدأ وهو عبده **قوله** وقد يقال اراد تعلق الخبر بالكلية قال الفاضل
 المحيى حيث قال انما لم يجعل الخبر الفعل المقدور المتعلق به تعلق المفعول بالعامل لعدم
 في مثل غلام رجل مثله اذ جعلت مثله مبتدأ انتهى ان هذا المحيى اورد مثالا وجب فيه
 تقديم الخبر على المبتدأ وهذا الكلام مبني على ان الخبر مجموع للمضاف والمضاف اليه على
 ان المضاف اليه كالجاء من المضاف من جهة المعنى والذي سبق ذكره انما بخلافه لا تنا
 فقد بنيها لان الاول كلام شاذ في خبره وهذا الكلام شاذ في خبره الاول ارجح وبجملتهم
 ولم يتعرض لاصلاح الظهوره وهو ان يقال المراد عن ان مع اسمها وخبره قوله قبل هذا
 اى وجوب تقديم الخبر اذا كان خبرا عن ان اذا لم يكن الا بعدا اما اذا كان بعدا نحو
 انك خارج فلا اصدقه فانه لا يجيب تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة القائمة
 لا تقع بين اما وفايها وقوله قلت هذا اذا لم يكن ان فيها تعيين موقعا للمبتدأ نحو
 اما انك خارج ولولا انك خارج وفرجت فاذا ان السبع حاض فيه ان الكلام ليس
 في خبره ان نفسه بل في الخبره لان مع اسمها خبره او هو متحقق في المثال الاول فان
 قوله اصدقه في خبره عن ان واما المثالان الاخيران فليس الخبر عن ان متحقق فيهما

حلا
 الاصل

فان قيل لتعديله لولا انك خارج لكان كذلك فارجح موجد لكان كذلك قلت
نعم الا ان الخبر بعد لولا واجبة في غير جائز ذكره فليست في الاكرونها ظاهر
التخصيص ليس من صيق الفطن بل هو ناشئ من ذلك واللفظ **قوله** رد اللفظ بين
المجازر والحقيقة يريد ان معناه الحقيقة اذا دخل على المضارع التعليل قال في منع اللبيب
من معاني قد التعليل وهو خبر بان تعليل وقوع الفعل نحو قد صدق الكذب وقد
يجوز النجول وتعليل متعلقه نحو علم ما انتم عليه ان ما انتم عليه في معلوم لا يحانه
وقوع وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة التحقيق وان التعليل في المثال الاولين لا يشهد
من قبل من قولك النجول ليجوز والكذب لصدق فانه لم يحل على ان صدق الكذب
رد قليل كان فالسا اذا امر السلام نيا قضا وانتهى واستغنا منه ان ذلك القائل
رد اللفظ بين معنية الحقيقة **قوله** هو الملايم بالحكم باقتناع تعد الفاعل فان
امر منه امتناع تعدده بغير عاطف اذا تعدد بالعاطف غير المتبع بل كثير **قوله**
لكان كسبيل الا ظهور تضمنه معنى الشرط لا نهج يمكن الا يقال كون النعمة مفهوم غير ض
وسبيلها من الدرع لكن كون افعال الله معللة بالاعراض من سبيلها لا يظهر
الاعتزال في وقوع الزمخشري في هذا الاشكال غفلة عن سهولة حل العقول على قاعدة
الاعتزال واقول وقوعه في نقطة عكس سهولة بل لانه لا شبهة في ان النعمة اذا انقضت
الداعي الى الفعل غيره وكون النعمة موهم للفعل فاعلم ان ذكر الزمخشري ما ذكره
المجهول لعدم وجدان غيره في المطابع افعال الله تع لا تعمل بالاعراض خلافا لما
للمعنة ولا كثر المتقراء والنوع لا جله لصدور الفعل عن الفاعل ثم بين وجه كل
منهم وفي القاموس زمخشري قوله نيواحي فوارزم اجتاز بها امره في الاعراض
سموا كما كبرها ففعل زمخشري قوله والتمه او فقال الاخر في شرور دولكم بكم بها
منها جاز الله ابو القاسم محمد بن عمر وفيه يقول اميرك علي بن عيسى بن علي الحسن
شعر

شعر جميع قري الدنيا سوى القوي التي تبتدأ بها دار افراد زمخشري **قوله** واخبر بان
تتم في زمخشري باء اذا عد في الشرع في نزع الشر قال في ان جاز الله العلامة
الكنف بكية المتشبهة وهي المروءة بالغيرة التي تبدء بها دار او كان غاس حيث ذلك
الوقت امير بها والشرع موضع كثير الاثر وفي القاموس الشرع شرطه في قوله
كثير الكسوس كسوسه وضع بنجد وجبل لطبي شرع المدنية زمخ تكملة على خلاف
الشرط متعلق بقوله باقية على معناه فان المانع في الشرط لا ينافي على معناه بل ينافي
مستوفى المعنى والاول منها اي كون الفعل ماضيا في الاسم الموضوع بفعل قليل وكثير
ان يكون صيغة مضارع **قوله** اذا التبداء المتضمن بمعنى الشرط يجب ان يفيد العموم
كلمات الشرط لا يندرج بها في العموم والابهام ويصدق قول الفاء في خبره
وهي ما لا يندرج اولا يريد ان كل موت تموت من بهما اذ رب موت فتمت
الشخص فيما افادة كالموت بالتعليل فالمراد الجنس فيكون **قوله** الفاعلة
المراد بالموصوفة الموصوفة من ان الاول انما يقال المتبداء هو النكرة بدل على ذلك
قولهم والنكرة الموصوفة ولفظ كل المجرى افادة التسمية والاعاطة وليس
وراء ذلك **قوله** ويكن ان يدفع بان لم يقع يتعوض بقوله تع فان ما او قتل تعليل
على اعتناكم فان المهمة متأخرة عن الفاء في المعنى عند سبب وجهه النجاة وانما
قدمت عليها لكونها اصلا في اقتضاء الصورة **قوله** فظهر وجه كل تخصيص من الله
في هذا المقام فتعويض لم يمت ولعل بيان الاتفاق وان بين الاختلاف لان المنع والاب
فكل من حيث تتبع والاستعمال ما وجد فيهما اعتد بهما فذكرهما واما المنع والاعتزال
في غيرهما كان من باب القياس لم يعتد بهما ولم يذكرهما **قوله** قلت فيكون المقطوع
ان اذا كان المراد اهل المدينة في تقدير اهل المدينة يكون المقطوع من مواقع وجوه
خلف زمخشري وقوله وبيان المصداق فيما بعد احتمال كون خبره في ذلك **قوله**

كذا قيل القائل الفاضل المخرج حيث قال السلاطنة نوناً شيب وبعده التمر وهذا
 موافق كلام الصحاح بل ما خوذ منه حيث قال الامان الجوهري في السلاطنة اول السلاطنة
 والثانية والثالثة ثم هو **قوله** فكانه اشار الى ان قول الشارح اشارة الى
 اللفظ المشترك في معينه وهو غير جائز **قوله** ووجهه ان الغالب فيما هو في الكلام
 الوقوف عليه كمن اللام ولم يرفع فيقولهم ان منصوب بغير بيت او ارفع في بادئ الامر
 فانه بالرفع هو تاليس مع عن التوهم الفاسد وفيه فاسد عنه في اول الامر وقيل
 الاصل في افراده بالذكر الوقوف كما في الاسماء المعدودة التي باتت تاريد عمداً **قوله**
 لان منها ان اذا ظرف محال خبر عن السبع وجه عدم صحته انه لا يلزم في مثل واذا
 بالكتاب وجعله بدلاً لتعريف **قوله** ومنها ان اذا ظرف زمان والمخوف هو مضاف
 الى المتبداً وهذا لان الزمان لا يقع خبره عن محشة ووجه عدم صحته انه لا يلزم في
 مثل قوله تعالى فاذا هم مطمئن ويكون مستدركاً في مثل ما ذا السبع بالكتاب. وهذا
 علم ووجه صحته كون التقدير فاذا السبع موافقاً لجميع صور اذا التي هي وعد هو
 وروى ما ذكر عليه هذا وقال في معنى اللبيب ومعناها محال لا الاستقبال نحو حيث
 فاذا اكسد بكتبا. ومنه فاذا اي حيث شئ اذا هم مكره في حرف عند الاقفش
 ويرجع قوله خبر حيث فاذا ان زيد بالكتاب. بكسر الهمزة لان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها
 وظرف فكان عند المبدء وظرف زمان عند الزجاجة واختار الاول اس
 مالك الثاني ابن عصفور والثالث النجاشي من زعم ان عاملها مقدر مشتق
 من انقطاع المفاجأة قال في قوله تعالى ثم اذا دعاهم الاية التقدمة ثم اذا دعاهم فاجاء
 كما اخذ في ذلك العرف ولا يعرف هذا النجاشي وانما ناصبها عند همزة منصوب
 المذكور او مقدر نحو فاذا اكسداي فاطر وان قدرت انهما خبر فاطمناستقر
 او استقر ولم يقع خبر معناه في التثنية بل الامع جابحاً مخوفاً في حيث فاذا هم مدعوون
 فاذا هم

بعضاً

فاذا هم بيطا فاذا هم بالهمزة واذا قدت فخرت فاذا اكسدا كونها خبر اي
 فبا خبرت اكسدا ولم يقع عند الزجاجة لان الزمان لا يجنبه ولا عنه وان قلت فاذا
 القتل صحت خبرتها عند غير الاقفش وتقول خبرت فاذا زيد حالاً
 فالرفع على الخبرية واذا انصب فالنصب على الحالية والجنبة اذا ان قيل انها ظرف
 مكان والافنو محذوف نعم يجوز ان تقدرها خبراً عن الجنبة مع قولنا انما زمان اذا قد
 عذف مضافاً ما كنا يقدر في خبر فخرت فاذا اكسدا فاذا حضور اكسدا انتهى **قوله**
 وهو ان اذا معمول فاجات للتوهم والتقدير فخرت فاجات وقت السبع واقفي
 قال سيبويه ووافقه في الوقت مضاف الى الجملة وفيه ان يلزم افرج اذا عن الظرفية
 لان معمول به فاجات السهم الا ان يقال ان فاجات تنزل منزلة اللازم ويحتمل ان
 يجعل ظرف مكان في هذا التقدير اي فخرت فاجات مكان السبع وقوف واقفاً
 الخبرية اي وان فخرت فاجات **قوله** ولا في المانع يجب كبره نحو فلا صدق ولا صبا
قوله يلزم كون المسند اليه معمولاً على لفظ وهو لولا دون الخبر فانه معمول الفاعل
 ولم يدر برب ذلك من النجاشي **قوله** يدخل في خبره زيد عمراً قائماً بدون اضافته خبر
 الى زيد **قوله** يجوز في هذا القول ان يصرف في فعل التفضيل الماء المصدر لان اول
 الكلام كان مجازاً كسناد اخطب الى الكون ولا يكون اخطب الى الانسان الا ان يكون
 حكم يجوز الرفع من باب عا طراد الكتاب اي عا ان يكون مجاز الرفع فيما لم يكن اول مجاز
 طراد الكتاب. اذا المصدر لا يجوز ان يكون عاملاً في اي في ذلك الحال لا يلزم خوف
 مجنبه من غير سكتة مسدود تقييد المبتدأ المقصود عموم كسب في كلام الشارح
 والشارح ان هذا بقوله كما سرف **قوله** الاول متعلق الظرف محتمل ان يكون وجه التثنية
 الاولوية كونه موافقاً لما في هذا المقام فعليه المراد بالظرف ليس في المقام مع
 يوافق ويحتمل ان يكون وجهه موافقاً للثاني اعني زيد عندك فغيبه ان موافقته على

فصل عن ان يكون اوله بل هو تنزي من النظر في المذوق والمتعلق ويجوز ان يكون
 وجها كونه اخضر فغير ان ذكر قوله كما يحد في متعلق الظاهر ولكن شيا من حروف
 حاصل فهذا اوله دون ذلك **فان** اذا هتده طرفية عن مع الشطر فان قوله في زيد
 قائما اخبار عن حصول ضرب زيد في حال القيام ولا ينافيه كون اذا الشطر لانه لا
 يقتضيه عدم تحقق الضرب وقت الاخبار **فان** وفي العدا عن ظاهر مع كان الناقصة
 لان مع قولهم حاصل اذا كان قائما في مع كان الناقصة **فان** مع الفاء الفصيحة
 قوله في فتلنا اضر ببعصا كالحج فالجيت من اشتراك في عينا فان تقديره عا ما
 ذكره صاحب اللسان فان اضر بهما فانتهت وعما ذكره السكاك فضر بهما فانتهت
 والراجح في الآية هو هذا ونحو قوله فخرنا افعه ما يرد بنا في القول في جدينا
 فخرنا فان التقدير واذا كان فخرنا افعه ما يرد بنا في جدينا فخرنا فخرنا
 ونحو ما في وجه سمية هذه الفاء فغير كونها مبنية ففصيحة عن المذوق في نظر جبه
 لزوم كارتها فان مثل هذا المنسوب لم يسمع مع كثرة الاكثرة ولو كان خبره بضمير مرة
فان كناية عن معنوها هو الموافق لها في الكتابة وليس تجنب خطيا في قوله
 والذو الخيم في بيتي واذا مضت فهو بيتي وقوله عليه السلام لا تجار فانهم لا
 جبارا وقل خبرا وقولهم عنك عنك فصار قصار ذلك ذلك فاق فاحش فعلك
 ثم ان هذا وقد يعيد من هذا النوع قولهم في مسعود مع يعود في المستوفية جدي
 بغيره بضمير قبل الفاعل **فان** تنفع تعينه ايش تصحيفه قال اثبت بهم جدي والمخاض
 فاعل الثاني اثبت من اغل اذا اعطى الفاعل **فان** وهو ان ضمير في لا يعيد ان يعود الى كل اذ لم
 يقرن كل رجل مع ضيعة كل رجل ولا الى رجل اذ لم يقصود ان كل رجل مقدر ولا بضمير
 رجل **فان** ولم يرد في الفاعل المذوق حيث قال قوله في المرفوعا اشار الى ان قوله
 خبره في اخواتها مبتدأ مخوف في خبر بقرينة ما سبق وقوله هو المبتدأ كلام انتهى

قوله

قوله ولم يقل ولم منها خبره قصد الى البنية على وجه يحتمل الخ ولو قال ومنها خبره لا
 يحتمل المذوق كغيره من ان رفعه بالابتداء لصعق تلك العوامل ان تعمل عمليين لان
 الضمير يكون راجعا الى المرفوعا وقا الفاعل المذوق وانما لم يقل ومنها لانه في الاصل
 خبر المبتدأ فلم يفصل كما هو شاعركونه بابا على حدة **فان** ويمكن دفع الاسد ان كان
 يجعل آه وانما دفع به ان قوله بعد دخول هذه حروف يخرج خبره كان وفيه مبتدأ
 وغير ما وقوله الى اسمائها هذه حروف بخلاف قوله بعد دخول هذه حروف فانه توهم من
 قوله الى اسمائها **فان** لان خبره قائم لان ما هو عليه لا يحتمل ان يكون خبره كما سبق
 وان كان خبره بحسب المعنى مجموع قائم والوجه **فان** وقوله ان من اياك اس بالالف في اللفظ
 ان كافر الخطاب وقوله فعل هذا هو من النسخ وليس الشارح والواقع من ان يكون
فان صرح به الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز قال المحقق التفتازاني في المطول قال
 الشيخ عبد القاهر قد فرغ من الدلالة على ان الفاعل كان من المتكلم في الامر كان ان لا يكون
 كقولك في امر من الى طلبة سمع انه قد كان من الامر ما هو واصفست الزفان ثم
 انه فعل جبه اي ما هو عليه رب ان وضعت انشور رب ان قد يكون ومن حيث
 ان ضمير ان موصفا ليس بها خزانة من يتق ويغير الآية وان من يعي مسك
 سواء وان لا يرفع الكاف وان منها تنبيه النكرة لان يصح مبتدأ كقولك ان شواء
 ونشوة وضرب البازل الا فون وان كان النكرة موصوفة ثم انما مع ان احسن
 كقوله ان دهر يلق شمل بسبعون لزمان بهم بالا حسنا ومنها حذف في خبره ان مالا
 وان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو استقطت ان لم يحسن حذف اول خبره انتهى **فان**
 لم يبع صا زيد ظهريا فان يفيد كون زيد ظهريا في الزمان الثاني **فان** فلو تكر بيان نوع
 الخبر الظرفي وغيره كان اشمل لشموله لاجنب المتعدد وغيره الضمير **فان** وللوجه
 لغيره اي لغيره الوجوه كالقيام والقعود وغيرهما لانهم اي بني تميم وكذا ضمير التثنية

مختار من كلامه

التمر وهو ابنه منهم من اى هذا النقل اى نقل بن تيم لا يثبتون **فحينئذ** حتى يتوهم كسرة
 عمل آه فخرى غير عمل كسرة تعين لما هو الواقع فان عملها في الواقع **فحينئذ**
 بمعنى يخرج عن القياس لتقصيرها من جهة لا بد من شي من هذا المعنى فلو تفحصت
 اذ لا تقتصر على مورد السماع انما يكون فيما هو على خلاف وجه القياس وكلامه
 ينبغي هذا الاحتمال حيث قال السامع يعني من اوجه كون لانا فيه انه يكثر حذف خبرها
 اذ اعلم نحو قوله لا خير الا في الموت وتبين ان لا خير الا في الموت ان يكون عاملا على كسرة من جهة
 عن يربا عن يربا فانما ابن قيس الابرار وانما يقدور بها من جهة اس مائة والنوع بالانسان والماح وجهه
 انكروا فيه نظرا لانه في الشرح لا يرد على من غلبت جهة اصدا ان يظن عملها ان
 قليل حتى ادعى انه ليس هو **والثانية** ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج يظن فاعلى
 انما انما تعمل في كسرة خاصة وان خبرها مرفوع ويرده قوله فلو كان شي على الارض باقيا
 ولا وزر مما قطع الله اقبيا واما قوله فلو كان شي على الارض باقيا
 بالكمالة حصنا فلا دليل فكمالاتهم بعضهم لاحتمال ان يكون خبره محذوفا وغير مستند
 الثالثة انما لا تعمل الا في النكارة **فلا بد** من وجوب الشرح وعنايه قولها قول
 النافية وحلت سواء التعليل انا باعتبار سواها ولا في خبرها فاضا عليه ينبغي
 قوله في جدد ولم يرزق خلاصا من الاذى فلا محذور مكسر باولا المال باقيا انتهى
 ومن قال وهو ان مرفيا نه محذور لا يقتضيه الا لا يجوز عمله في غير الشرح فلا يظن
 بل ارجل افضل منك وما ذكره انه يقتضيه جواز عمله في النكارة مطلقا واذ اجاز عمله
 في النكارة مطلقا كيف يحكم بالشدوخ والا ان يوقل انه في النكارة المغنية الى سموت
 مهمولة بلا من الوب كالمفطوش في البيت الاول صاحب البيت نحو التبيين الاول
 الذين نقلتهم هما من المنع على قوله وهو نحو قول النافية وقول المتن ايضا عند ابن جني
 وابن الشجري ويدل على هذا قول الشارح نحو من صدر في خبرها فانما ابن قيس
 لابرار

لابرار وهذه المذكورة كلها اشعار عن هذا قالوا مورد السماع هو ان
 هذا يكون تمثيل المعنى تصوير عمل لالا لانه وقع في كلام العرب ويحتمل ان يقع
 في كلام العرب في النثر ايضا ومعنى الاقتصار على مورد السماع ان يعمل في الكلام
 العربي بغير علمه اذ الكلام به ولا يعمل في غيره بالقياس عليه وهو ان يلقى هذا
 القياس وشان ما يلقى وفات القياس التعداد على غيره **فحينئذ** في احتمال ان
 يكون لا يبرح من قبيل الكسرة هذا الاحتمال بعيد **واحد** ان لا يكون عاملا بان يكون
 المنع الجنب على شاذ العلم شرط الابهال من الكسرة اذ الفصل بينه وبين كسرة
 او توبني الكسرة قال الامام المرسومة انما جاء في الشرح ما بعد لا في الاصل
 او الغمزة ثم والاشياء الاصولها واصل اسم لا هو المرفوع جواز ان يكون متعلقا
 الظرف ويولى مرفوع فلا استظهار في البيت على لا وانه لا يقتضي لان الابهال
 المنع نقلنا ما عن المنع شاذة على علمه وليس في احتمال والله اعلم بتحقيق حال
قوله من حيث ان علامة كون الاسم مفعولا يعني ليس له احد
 بعلامة كون الاسم مفعولا في العلامة بل مع وصق كونها علامة له فلا يبطل طرد
 تعريف علم المفعول به بدخول كسرة مستكنا ويا مسلمين مسلمين ولا طرد تعريف
 المنصوب بدخول مستكنا ومسلمين مسلمين في مررت بمسلمين وبمسلمين كسرة
 ويا مسلمين ليست متعوق فيه كونها علامة لكون الاسم مفعولا وان كانت متعوق
 في غيره وانما قال بل مررت به لكونه بطلان الطرد به البعد والطرده صدق المرفوع
 على كل ما صدق على عليه المرفوع وعكسه **فانه** صحيح اطلاق المفعول على هذه الامور
 مع ان الاول مفعول به والثاني مفعول به والثالث مفعول به والرابع مفعول به
قوله فدفعوا فيه على اهله وهو ان الفعل له متعلق بالفعل نفسه ذلك الفعل
 كما قال الحكماء في جواب قول المتكلمين الوحدة غير موجودة في خارج لانها لو وجدت

خبرها

فعلها وحدة لان كل موجود موصوف بان واحد فلم التسلسل في الواحدة التسمية
الموجودة وحدة الوحدة نفس الوحدة كما في قيل وجود الوجود نفس الوجود هو
لتعلق الدفع بالاطلاع على هذا قالوا دفع على الهمزة **لكن** لم يخرج بعد ضرب
لانه يصدق على ضرب شديد والنوع والى اسم ما فاعلا على فعل مذكور بعينه لانه
الضرب في ضرب من تشبيه الفعل والمرد بالانواع والالف هو الضرب ويمكن ان يقال
ان هذه الامثلة مصنوعة لا اعتقاد بها **وانما** هو لا يخرج ضارب زيد وضرب
شديد لانه يصدق على كل واحد من الضارب الضرب اسم يدل على ما فاعلا
وهو الضرب ولكن لا يصدق عليه اسم يدل على ما فاعلا على فعل مذكور لانواعه ذكر
شيء يجعل فعلا **فان** ضارب اسم ما فاعلا على اسم يدل على ما فاعلا على التام هو الضرب
فان باعتبار تمام معناه اي مع العامل اذا كان اي العامل ولا يخفى ان قولهم
ليس الضرب بالنظر لفظ الكلام بل هو تسمية بالنسبة الى الواقع **وهذا** المذكور
من ان المفعول المطلق يكون للعدد ان دل على عدد الفعل لا عدد ونوعه امتياز المشي
لنوع عن المشي للعدد لانها وان دلت على العدد الا ان الاول دل على عدد والنوع والثاني
على عدد والفرق **والا** اي وان لم يدل على الماهية الموصوفة بل دل على العدد **كما** ذكر
في شرح المصباح في ان المذكور **عكس** ذكر في بعض شروحه مما قاله ابن العرب
في شرح المصباح ان الضمير المستعمل في قوله تعالى في مقابلة القاييم والجلوس في مقابلة
الاصطحاب وجعل ان النظر من كمال دخل على المأمون وقام بين يديه معاقبال
المأمول اجازة في ان المأمونين ليست بمصطفين فاجاب فيكون اقوالا قل
اقول انتهى لان كل مصدر اضيف الى الفاعل المفعول به نحو صبغة الله وكاتب
وسبحان الله وبهيك وسعدك وسبحك وسبحك لم يقصد بها شيئا من النوع بل
وقصد رفع افعالها من حذف فعله وتغييره حذف عاملها فيكون ما اضيف

الفاعل

منه في المعنى لا يصح ان يكون

الفاعل او المفعول اولي بواجب في اذ لم يصح الى احد **لانه** يصدق في كل
على ما زيد الاسر لان كونه خبرا بالتأويل والمباغلة **وفيه** نظر لان المفعول المطلق
يكون معمولا لفاعل معنوي اذ المراد الاعم من المفعول للمفعول المطلق في حي الوجود
وكذا خبر اعم من الخبر في حال او في الاصل لم يخرج نحو ما وجد سير السير الشديدي فيكون
معمولا لفاعل لفظي والاول ان يخلط ما حاله سير اوجب الا واية الاسير الشديدي هذا
التمثيل يصح لان يكون مفعولا مطلقا بخلاف ما في المثال به لانه لانه ليس مفعولا
في حال بل هو مفعول مطلق باعتبار الاصل **فان** الضارب ذكر في شرح قولنا لو كان لا
يقال كان تمامه والانتقال فاعلها وناقضه وهو ما عاكس القرينة وتذكيره باعتبار
خبر قوله نحو محبت ربه فان قلت هذا المثال من امثلة حذف عامل المفعول المطلق
ام لا قلت الفاعل منها والتقدير تنفوعه فاعلا وينفوعه فاعلا فانه من الموصوف
موصوف بغير قولهم حينئذ اي حين اذ كان عرض الشئ اشر فاعله بغير ذلك الشئ
فان لفظ ان يجعل مناد فاعلا مفعولا لانه يكون اشر فاعلا وبقول لا يخفى على ذوي الملك
او اما مو ان معنى الخبر لا يبق بكلام رب العزة هو ان يكون مناد فاعلا مفعولا مطلقا
كما قالوا ان اجعل التفسير والخبر في حكم التسمية فانه ما ذكره وهم داه لا ينبغي ان
يحمل عليه كلامه قول هو يقتضي ان لا يجب حذفه مثل فتد والوثاق من بعد فاعلا
اي مع وجوب حذفه في تفسير بيان انواعه لانه اعم كلمة اما وجوب عند القواعد
النحوية لبيان ما وقع في كلام ومثل فتد والوثاق من بعد فاعلا او ثم قد عثر
واقع في الكلام مع كنهان الرجل القاعده بحيث تشبه **المتبينة** على صيغة المفعول
من التبيين لغيره اي لغير الشارح والوثاق بفتح الواو وكذا يشبه **لانه** اسر
سوف اي لا اشر مطلقا **لانه** يشبه **لانه** لان المفعول المفعول المطلق
بحسب اللفظ مثل وهو ليس بوجه بل اداة التشبيه والمفعول المطلق لتحقيقه

الكلام

ليست إشارة اليه بل هي لبيان عدم كون ذلك التثنية بل التثنية في الواقع
يعني ان الباء اما لبيان ان بعض الفعل ان الباء بمعنى على ان فعلت وب
اي اوقعت الفعل عليه فيحمل ان يكون مراد المفعول وقوله متعلق بما ضم في
الخط ان مراد المفعول صيغة مفعول اما بمعنى اوقع الفعل وتعلق الفعل وليس
انه من قبيل التثنية على ما وقع قالوا ان يقصد بلفظ فعل معناه حقيقة ويلاحظ
فعل آخر ناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته فتارة يجعل مذكور اصلا ويجوز
جاء لا وتارة يكون محذوفا صلا ومذكور حالا وهذا غير ممكن هنا **قوله** ليس
عليه فعل الفاعل او المفعول بـ في مثل قلت زيدا قلت زيدا قائم هو اللفظ وهو
وقع عليه الفاعل **قوله** من تسمية اللفظ باسم معناه لان المفعول به لفظ زيد
مثلا ضربت زيدا وما وقع عليه الفعل معناه فيكون اطلاقه على المفعول به من قبيل اطلاق
اسم معنى على اللفظ وهو مراد بالتسمية **قوله** لا يقال قد يكون المفعول به والاعمال ما وقع
الفعل عليه تصحفا فلا يكون وقوع الفعل عليه من صفة مدلول المطابق بل من صفة مدلول
التصريح فلا يتم ما ذكرته من انه تسمية اللفظ باسم معناه المطابق رثا على الغرض الخ
حيث قال في شرح الشرح ولم يذكره كون تقول لا حاجة اليه اس الود كذا اسم لانهم يحذفون
صفا مدلوله الظاهرية على ادوالمها كما ذكره وفيه مناقشة لان اسم الاستغناء مثلا
قد يتوهم مفعول به وليس وقوع الفعل عليه ما من صفا المدلوله لانها مفعلة انتهى **قوله** في
التعلق واجب مانع من ارجاء الخراج تعلق الفعل بالفاعل على النوع على اللفظ الخ
عروض انتهى ان زيد وعمر **قوله** لا اول فعل اسند اذ لا ثابت في اعتبار الاعتبار فيمنه اسناد
الفعل اليه **قوله** ان الفعل لا يعلق بالفاعل **قوله** كون نوكه بان ان قوله انما تأييده
الفاعل الخ عبد الغفور الخ **قوله** ان نوكه بان مذكور ختمه خامه مذكور وب وجوب
انه ان مذكور وب في معنى مذكور **قوله** ان نوكه بان مذكور ختمه خامه مذكور وب وجوب

وقد لا يوافق بالملادى ونه عن تفاوت بينهما فيما بعد **قوله** او قصر اليد عطش على
فعل الاول الواو للعطف اذ وقع اخذ امره ونف كقولهم تع يا خذ الله وسعيها او فم
همه ونفسه فلا يستقيم ان يكون الواو للمصاحبة بل يكون للعطف وعلى الثاني للمصاحبة النص
اي كما يكون المعطوف لان المعنى الترك ادخل امر ونف فيستقيم ان يكون الواو للمصاحبة كما
يستقيم ان يكون المعطوف **قوله** انكر سبويه وجوب حذف في قولهم تع يا خذ الله وسعيها
انكر انما كانت عن شيء ثم جئ بما لا يبين عنده بل هو في قوله اساق الذين الى نحو **قوله**
ايلا او رايت او ما تعيد هذا المعنى وليسبت هذا الصلابة لوجوب حذف الجواز في الفعل
معها وانما يجب ترك الفعل في جميع الاستعمال نحو حبك خذ لك امر حبك ما فعلت من ذلك
رايت خذ لك اريك وسك لك امر تسبح واقعد مكانا او س كمن هذا القليل
عند الذمحة من ان امر اصلا اى وسك واخذ سبويه فلا بد له من ذلك كقولهم
اذ اعرفت هذا القول بوجوب حذف في الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه قاله
العلامة التفتازاني قدس من ان ليس بها من حيث انه قد ان الاستعمال هو
بالتيسر الى ط م عين و من سبب الاعتبار لا يجوز ذكر الفعل كمن الظاهر ان مثل
هذه التوجيه لا تسد عي وجوب حذف امر انتهى **قوله** المراد بالاقبال الاجابة ويكونه مطلق
الاقبال مطلق **قوله** لا يستغاد من تقديره ادعاء قول من يحل قال المراد
بكونه مطلق الاقبال كونه مسؤل الاجابة يقول دعاءه قد يكون لسؤال الاجابة
لم يكون انهم ما سئل مستغاد من تقديره ادعاء ندائه تع **قوله** مع ان قد يكون بالتد
خبر نحو رب انى وضعها انتهى **قوله** تع رب انى وضعها من منى في مثل
المراد شيئا وفيه مقصود من الدعا في يد القولين ليس بخبر بل السؤال
فان في اخر الاول وان عند ياك في ريتهما من الشيطان المرصيم وفي اخر الثاني
فما لم من ذلك وليا ويرى من آل يعقوب واجعله رب ريتهما ويكسر الالف

انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر على السؤال في الظاهر قوله تعالى ربنا انك جامع الناس
 ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلق الميعاد الا ان فيما بعده قوله تعالى ربنا اننا آمننا فافعلوا
 لنا ونونا وقنا عذاب النار فيتحمل ان يكون النداء الاول لهذا السؤال **السؤال**
 كما في خبر زيد قائما فان اصله خبر زيد حاصل اذا كان قائما فخذ حاصل واقم
 مقامه اذا كان ثم حذف اذا كان واقم مقامه قائما فيحذف النائي لوجوده نائيا
 اللهم فان اصله يا الله حذف صر النداء وهو خبر عن الله ثم حذف في اخره كما سيجي
 ويغضب انما الـ بصيغة المضارع لكونه من كلام الله وعلى مذهب سيبويه انما هو
 مع مندرج حادون مندرج ثم لان المجرم يندرج كونه يائيا نائيا من الغيب فيجب كسبو
 بنو ذيب الـ كونه منائيا **النداء** فقط فلا يرد على مندرج به ثم الكلام بدون المنادى
 فهو خبر بها بمنزلة فعل قبل اي بلا فاعل وقوله ما هو المقصود اراد بطلب قبيل زيد
 الاتصال بينهما اي المنادى اخره المفرد المفعول والمنشأ وقوله للنبأ ناظر الى
 المنشأ بالالف وقوله او التفسير من حالة اللاحق ناظر الى مستفاد باللام وقيل ينفرد
 المفرد اليه اي المفرد مخصوص وهو ما لا يكون مضافا وكسبه مضاف لكونه اي
 المفرد المحض مخصوص المفرد الكامل للمفرد بمعنى ليس بمضاف فاريد بالرفع الكامل
 والقابل للفاضل **ثاني** دون لاجلهم لا يعمل لان النداء ليس من تمام الاول
 يتالعم الاضطرار اليه بخلاف ما جلا لا يعمل فان الثاني فيمن تمام الاول لانه لا بد
 ان يجعل هذا النداء من نداء الموصوفين ونداء المنادى للزوم وصف الموصوفين
 بالجملة او الظرف لولم يجعل منه **وليس** نداء اي ليس لانه كما ينبغي ان
 يكون ضمير **اجعل** الى المفعول وذكر اشارة الى كون الامر من تمام من جهة المفعول
 وقوله اما الاول اي الداعي للمعروف فكان يكون ما بعده معمولا لا نحو يا طاهر جبا
 ويأمن به يا خير من زيد وقوله فان ثلثين **ثاني** من مودود مخصوصين

لوج يكون يا ثلثين وثلثين رجلا لا يكون مجموع معطوف ومعطوف عليه شيئا واحد
 قال الرفع سواء كان علما نحو يا زيدا او عمرا اذا سميت شخصا بذكر مجموع او لم يكن على
 نحو ثلثين وثلثين لان مجموع اسم لعدد معين كالاربعة فهو كخبر لا لزم به كسب
 وانما قيد معطوف بما ذكره لانه لو لم يكن بشرا لزم ان يكون جوار جعله مفعولا معروفا كقولك كنو
 يا رجل ويا امرأة **ثاني** لم يلزم وصف الموصوفين بالجملة لان لا يفيد التعريف فلا اضطرار
 الى جعله من نوع الموصوفين بل جعله من وصف منقول فلا يقال لانه يفيد الرفع بل يقال لانه يفيد
 في النداء **ثاني** اي هذا حاصل كلام الرفع او قد هذا فالاول اي اذا كان الامر كما ذكرنا
 فالاول اي يقال **ثاني** كالضمير للمني طلب فانه للمندك على المعنى امر او منه اقرنية التخطيب
 فكذا المنادى قال عصف الدين في الرسالة العنصرية الاول اربا كان وضوءه مما كان
 ملول من شخص ملول ما معنى في غير تعيين بانضم في كل كسبه وهو ظرف اولان تعريته ان
 كانت في الخطاب فالصبر وان كانت في غيره فاما حصة فهو اسم اشارة او عقلية وهو
 هو موصول انتهى قال جوابه ابو القاسم اللبني السمرقندي في شرحه بالقرينة على التعيين
 المراد بصير كسبه الى طلب الخطاب الذي هو توجيها الكلام نحو الفية فالاول ترك في
 دكانه اراد بالقرينة الدلالة وقصد المباشرة بجعل خطاب ظرفا للقرينة وقال اللبني
 مسعود الشيرازي في معنى من او ان انظر في الخطاب وغيره للقرينة من قبيل ظرفية
 الحاضر للام وهذا القول في المعايير انما يكتفي به في الظرفية **ثاني** اي اغثنك النفع ولا
 جبر النفع والاجر مصدران بمعنى **ثاني** مني على الغفلة لان جوابه انما يكون جوابا عن
 الاعتراض الثاني وهو قوله وكنو يعيد الى **ثاني** ويستغنى به عن الخبر ويجوز ان
 راجع الى اعمد واسم مفعول بان يحكي ومتعلق بالفوت المفهوم يستغنى **ثاني**
 فليكن وقوع موقع كاف الخطاب صورة بخبر كسر اللام في المعلوم **ثاني** انه يفيد النفع
 بالالف لعدم اللام ولا يفيد ان الحاق مشروط بعلم اللام وهو مقصود **ثاني** ويمكن ان يقال

قوله ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلق الميعاد الا ان فيما بعده قوله تعالى ربنا اننا آمننا فافعلوا لنا ونونا وقنا عذاب النار فيتحمل ان يكون النداء الاول لهذا السؤال

قوله ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلق الميعاد الا ان فيما بعده قوله تعالى ربنا اننا آمننا فافعلوا لنا ونونا وقنا عذاب النار فيتحمل ان يكون النداء الاول لهذا السؤال

قوله ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلق الميعاد الا ان فيما بعده قوله تعالى ربنا اننا آمننا فافعلوا لنا ونونا وقنا عذاب النار فيتحمل ان يكون النداء الاول لهذا السؤال

فليكن

اراد وبقى على ما كان عليه من النصب سواء ما فيه خل بالحواليوم يتبع بالاولى
 لانه باق على ما كان عليه من النصب **الحكم** بخلافه فهو مؤخر من النصب في كل
 منها لم يتبق على نصب كان واقول القواعد الادبية انما يتفحص بما وقع في كلام العرب
 او مثله اما لم يتبع فيه ولا مثله فلا اعتداد بالتفحص لانه موضوع مختص بجمال
 قال ولم ابق على هذا النداء اعني يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفع ويا غير
 ما يغير من في كلام العرب لا في كلام الله غير وجل ولا في سائر الكتب المنقول فيها كلام
 العرب ككتب التفسير وكتب الاحاديث النبوية القصص وغيره وقوله على ان فيه ان يتبع الخ
 فيه اينما يكون مقصورا ان كانت تلك الامثلة واقية في كلامهم واما ان تقع في كلامه
 اما جعل البيت شاهدا ما واخره عن ظاهره لاجلها كما فعل المحقق **في** وذكر الاشكال في قوله
 ما شا المحدث عبد الغفور حيث قال ويا طالعا جبلا فيه انه لم يعتبر اعتماده على وصف
 موصوف مقدر لم يقع عليه وان اعتبر لم يكن مغايرا لوصف لانه موصوف مفعول بغيره اللهم الا
 ان يفرق بين مفعول المذكور ومفعول كذا في الشئ وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون
 مفعول ولنهذا يوصف بالمفعول فكيف يقع ان يكون موصوف نكرة اللهم الا ان يقال
 ان الوصف وقع موقع موصوف لم يتبع قيدا غير نفي انتهى ولا يخفى ان قوله لانه
 موصوف مفعول وهو بان موصوف مفعول وقوله فكيف يقع ان يكون موصوف نكرة
 لا مفعول ما هو يوقع فان الحق ان يكون موصوف المقدر مفعول في هذا النداء
 معين فله من جبال لا تقول الا تحجب بجلال فذبيد كما لا يخفى وقد ورد الفرق بين
 مفعول المذكور والمقدر في الجملة الضرورة اعني كلمة الله تعالى في ما يشعرون
 به لا يكرهونه **فان** لا يجوز القدوس لكراهته وصف الشئ بل مفعول بعد وصفه بالنكر
 وان كان ذلك بل النداء وقوله يا خلة من ذات عرق افره عليك ورحمة الله
 في التاموس وذا عرق موضع بالبادية ميتة في عين وعرق وادنى فظن بن

والنخل

والنخل معروف كاجباله احدته خلة ووضع كحزبه متولاة لعاشته راضية عنها
 وموضع بالبادية وموضع بالعرف مقتل على راحته عند دخاوج انتهى **في**
 لم يسهل ان كل التعايل ما حكمه اي حكم معطوف **في** وكذا اي كما وجب ان عمر في عهد
 وهو موصوف بالحق بالتعريف بيازيد وعمر وجر عمر بالتعريف ولا يجوز نصب جملة على
 محل زيد كذا اعني ضرب زيد وعمر **في** والمناصر فائدة القيد بالنظر التامع
 المستغاث الخ دفع لما قيل انه ولما لا تصور الرفع في تلبس المستغاث بالانوار لا يفتقر
 في العلم الموصوف بان اذا كان مفتوحا فلم يحصل فائدة القيد بتابع المستغاث دون
 وبما ورد في التخصيص **في** الموصوف الحقيقي يشمل شبه المضاف لانه مفعول في الحقيقة
 وليس بمضاف واول نصب العالم ورفعه يازيد العالم بان على الاقتصار على التعريف
 انت العالم واعني العالم اي مختصرا بالعلم وقوله لغرض التعريف ان عدم تجوز وصفه
 وهو مشاهد للمضمر لا يلزم من مشاهد له خوز مشددة في جميع كلامه تحليل للمر
 وقوله الا ان يقال الخ فانه لا يور عدم جريان الخ فقول في كراهه اي تفصيلا
 لهما وفيهم او محل ولا يخفى على الاول الموصول وعلى الثاني التفصيل قال
 المحقق في شرح الكافية وفي درجهما في تعريفه التابع قال الرفع وجعل اعترافها بالعلم
 وكونه علميا شئ ومن المعاني المتضمنة كمال ليس بغير عقدة التكلف اغلال
 تعريفها ان كان مثل لغرض اعتماده انتم وهذا ربما يؤيد معنى الاول **في** كذا ان
 حقق الرفع من الجبرود حيث قال ومذهب المبر ليس ما حال عليه المعقول لا يدل
 كلامه عليه وذلك ان قال ان كانت اللام اختير ما ذهب التحليل لان اللام واللام
 ليسهما في معنى الالحاد والوصفية الاصلية فكانه مجرد لان تعريفه بالعلمية وان كان
 اللام للخصومة مذهب الجبر لان اللام تفيد التعريف في الاسم كالمجرر عنها
 فلهذا مذهب المبر في الحسن والعشق اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التعريف

نعم
الدعوى

في
 النخل
 في

بل هو مستقار من العلمية وكان اللام معدومة وهذا كما ترى خلافاً لما نسب للمعنى المبرد
 وهو علم كان في الأصل مصدر اذكر في الاثنية الرخى الاستبراد ورجع الى العلم
 ان كان منقولاً عن الضمة والمصدر يكون اللام في عارضة لانه لم يصح على اللام كغيره
 ودخولها على الاكثر وان كان مستغنياً عن التعريف كما للوضعية الاصلية ومثلها ان تضاف
 كالحسرين واما ان تضاف كالتعريف لوسم به فكذلك فربما عن العلم والظن
 على المسموح وصفاً ومن هذا قالوا في التمثيل انما سميت بهذا الضمة قبل العلم
 تكون مع اللام وكذا المصدر اجرى مجرى الضمة لانه بوصف به نحو حوم وروعد
 وانما قلنا في دخولها على الاكثر لانه ليس مصدر الا انك لا تقول في محمداً على محمد
 والعلم وان كان منقولاً عن اسم فليس معنى الملح او الزم فالاول ان يجوز الملح الاصح
 في نحو الاسد والاسم بالرد والكلب في المسموح بالكلب والابن في لث بن بكر بن مهران
 كما في الصعق فانه في الاصل اسم لمن اجابة صاعقة ثم غلب اللام على قولين
 تغير كما ان كان يعلم الناس تبهامه فالتبليغ في البلد المتسام والدير ان اسم كوكب مخصوص
 وكذا الشير والقويق اسمان لكوكبين مخصوصين والارباء اسم واحد من ايام الاسبوع
 وكذا التلغى والتميز وتصور لها في التسمية لكن لم تثبت لهنه الالفاظ فانما لم تثبت بمعنى
 الثالث والرابع وهي خاصية الشيء من بين غيره من اسم واحد
 من الكوكب سبعة سبعة ولا ندر في معنى الاسم فيه وفي نظم لجوازه هذا مما لا يلزم
 مع البناء اصلاً والاولى ان يكون ضرراً من نضوة وقول المتبادر ما هو لاء المتبادر
 عدم تخطي الواسطة كما ذكره من شرح رحمه الله في انه اذا لم يجز جعل المعرف باللام
 من دلالة شيء بان الشارح انما اقول قوله ان النور لعدم جواز المعرف باللام مثلاً
 في الامور كذا بل انما اذ كان المعبرة بين الشرط والخبر واجبة في التقييم ترتيب
 اجزاء على الشرط وهذا الخبر لا يربط الشرط ان شاء الله ان يدعى هو بادخال

نرف النماء

حرف النداء عليه فلا يكون ترتيب اجزائه كما ينبغي فلهذا جعل على معنى الارادة في الافعال الانشائية
 على ارادتها كغيره من قولهم يا ايها الذين آمنوا اذ قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم
 اي اذ اقمتم القيام وقول ان هذا اي قوله واذا نودي للمعز والنج اي قوله والعلم
 الموصوف بابن الخ لانه يبين كونه ما يوجب منادى ملتزم الرفع وبعض الاحوال
 ومن قسمة فطنة الناطقة في هذا مقام انه اذا اراد نداء الزيد بن يقال يا زيد ان اراد
 بانناظر الفاضل تحت فانه قال قوله واذا نودي للمعز باللام آه فيه ان نداء تشيئة العلم
 وجموعه فين باللام لا بالتوسط فيقال في الزيدان والزيد بن يا زيدان ويا زيدون
 وقد يجب بان اللام فيها لا تجزئ نقصاً التعريف في الزيدان لا في الزيد بن في حال بقوله
 المعرف باللام انتهى وقوله ما يجب به عطف على قوله ولهذا اي دلالة المعرف
 باللام عند جم في اللام لا ما قصد منه التعريف في استثناء ما بالدم مع انه علم للمعروف
 بالحق ولم يقصد باللام التعريف عن هذه القاعدة اي عن قوله واذا نودي للمعرف باللام
 يا قاتل يا ايها الرجل الخ يكون نداء به بوسطة ايها ونحوه والمضمر المنصوب في يد فوه عاتل
 الى السؤال والخبر ان قوله وفيه ما فيه عاتل ان الشئ واحد وهو قول بان في السؤال
 ان بناء الكلام على التمثيل يد فوه يعني في هذه الايراد على السؤال عظيم من خلال ان
 معنى التمثيل ان هذا هو النداء غير مختص بغيره بل هو مشترك ايها وهذا يدل على ان
 يجوز ان يتوسط غيرهما وان يذكر غير الرجل لانه يجوز حذف اللام وترك التوسط وقوله وان
 قصد النداء في يا زيدان الى تشيئة العلم لا المعرف باللام معطوف على قوله ان بناء الكلام على
 التمثيل يد فوه يعني به ان العلم انما نشأ حال النداء بان يتعلق القصد بتشية لان النداء
 يتعلق بالعلم المشعر باللام وذكر لان نقصان تعريف العلم بالتشيئة المستندة للتشكية
 بتعريف النداء ولا يحتاج الى جبه باللام فليزيد ان ذلك لا يكون من قبيل المعرف باللام
 حتى يري ان تشيئة نداء العلم وجموعه فين باللام لا بالتوسط ويكون هذا واسر في التوسط

وإذا ارادوا قولاً في جوابه
 فيكون كونه من الفتنه قولاً

على نحو احوافان هذا موصوف لا غير ولا انها لو كانت موصولة لصح ايها النجم
 اي لصح الاتيانا بالعلم الموصوف باللام مع ايها لعدم لزوم ان يكون العلم موصولة **قوله** فلذا
 قدم ايها لان المقصود هنا بيان كيفية نداء الموصوف باللام وانه لا يكون الا بالثبوت
 وما يخص به من المثال ما فيه ايها وما فيه هذا المختص بالجواز ان لا يكون من
 نداء الموصوف باللام فتعديم ما فيه ايها اول لانه على التعديم لا حاجة الى التزم
 الرفع لان الرجل يكون خبر مبتداء مخدوف هو لا يجوز فيه الرفع بخلاف ما اذا
 كانت موصوفة فان الرجل يكون صفة المنادى المفعول وفيها وجهان **قوله**
 اذ يجوز في هذا الرجل وجهان الرفع والنصب فيجوز نداء الكثرة وتعلق هذا الفصل
 الجمل عن الامام الاندلس ولما اسر ولاجل ان التزم دفع توابع الرجل
 توابع منادى موصوف لا ينصب توابع المتخالف باللام بل يتبع لفظة واذا كان
 الامر كذلك فلا يرد ان تابع الموصوف قد يتبع محله لان تابع المنادى الموصوف لا يتبع
 محله ما يتبع محله تابع غير المنادى واما ما قيل اي واما الاعتراض
 على القول بالتسوية في موصوف الواحدة الخ بان الموصوف باللام كونه منادى مفعول
 فيكون له اعرابان فعليه اعراب النصب للمنادى لفظا وهو كالمنادى مفعول
 فلا يكون له اعرابان **قوله** ذكره في معنى اللبيب ذكر افتصا صنداء لفظه البهيم
 من بين حروف النداء وقد وقعت وعلى هذا فيه ومع اللبيب كتاب كبير في الفحاح
 لا قول النحويين كثير القوا به جد الشيخ العلامة جمال الدين بن عبد بن يوسف بن
 هشام تفرده الله بغيره انه وهو كاسم من اللبيب عن علم الاعراب وقد شرحه
 الفضلان الدمايني والشيخ وكان الفاضل السيوطي في شرح تولى القاضى البيضاوي
 تلميذهما ثم في ابن الوحي الاسكندر في شرحه لطيفا قال ابن الوحي قال هو الرامى
 معنى اللبيب شبيه بالمدح في لقب واللبيب العاقل وكذا الارب واما ما قيل في الارب

لكن

الشيخ

لكان احسن لاشمال الشيخ على النجوم مالا يلزم انتهى وهو ان يجيء على حرف قبل
 حرف الروى او ما في معناه من الفاصلة باللبس في السجع ومنهنا لو كان
 قيل معنى الارب لوقع المتاركة بين وبين الاعراب في حروف ثلثة وهي الهاء
 والياء والباء لكنه لم يلزم الاكتفاء بحرفين او حرف واحد يجوز مما فوق الواحد التزام
 مالا يلزم ولكنه يورث زيادة الحسن والقبول وتفصيل في المحسن السبعون انتهى
 وكان شرح الكشاف في قبل ما ينفى المعنى ثم الغنى وتعلق فيه اقول جار الله العلامة
 وشايع تفسيره كاد يثني وغيره وقال قيل القاضى البيضاوي مراد الم نقل عنه
قوله وتخصيص اي تخصيص قوله بالربى صفة بالحكم الا فيه وهو نداءه بلا واسطة بينهم
 كما في البيه ان ربح قد كسره فمن ضيق العطف بالعين المهملة اقول ما ذكره
 كان اعم واشمل لكونه ما ذكره ان ربح الطوف واعذب فهو بالاعتبار ان نسب
 وقوله ولكن ان يجعل معنى قوله خاصة الرافضين كما لا يخفى في فقرة كريمة
قوله وقال الازهر هر انه لستم لستم قوله وقد رايت في بعض الكتب لا يلزم كلام
 الازهر من حيث كلام القاموس والجور وهو انه لما خرج رسول الله صلى الله عليه
 رفع جبريل بن جابر وهو اليمان ابو خديجة بن اليمان كتابت بوقفة في الحام
 مع النجاشي والعصيان قال احد رجال العصابة وهو شيخان كبيران لا اباك ما تنظر قوله
 ان تع لو اهدنا الاظم حمارنا نحن في اليوم او غدا فلما فدا سيده فدا ثم لم يبق
 الله صلى الله عليه وسلم زقنا شاة مية فاذا السيف فها هم ثم فر حاجي دخل في الناس
 ولم يعام بها تأبى بقتله المشركون واما سبل فاختلوا عليه سيما في المسلمين وهم
 لا يعرفون فقال خديجة هذا اي الترفيقا لواله الاعم فناه وصدقوا فقال خديجة
 نفيوه الله لكم وهو ارحم الراحمين فتصدق بمدية على المسلمين فزاده عند
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وراحميت في احياء العلوم ورفع المهلكات

قوله في بعض الكتب لا يلزم كلام الازهر من حيث كلام القاموس والجور وهو انه لما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم زقنا شاة مية فاذا السيف فها هم ثم فر حاجي دخل في الناس ولم يعام بها تأبى بقتله المشركون واما سبل فاختلوا عليه سيما في المسلمين وهم لا يعرفون فقال خديجة هذا اي الترفيقا لواله الاعم فناه وصدقوا فقال خديجة نفيوه الله لكم وهو ارحم الراحمين فتصدق بمدية على المسلمين فزاده عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وراحميت في احياء العلوم ورفع المهلكات

ما يوافق كلام جوهري مما خاضع لمخارج بن يوسف النحوي في البحر المحرر **قوله**
هذا لا يعدم جواز استقالاتها في يافق **قوله** في غير ما بينه تصنيف ابن ابي اسحق بن بابويه
حذف الالف الكسرة بالغنة وهو مقتضى اللفظ وهو كسر ما قبلها بما أحدث فيه من
في المتبعية لسبب افتقار الغنة اليه وهو جواب ان مراد الشارح بتكسبه الكثرة ان الكثرة
مناسبة بالثبوت من جهة ان الثبوت متولد من كثرتين كما هو مذهب **قوله** لو كان الا
مخصصا بالنظر الى الاسم الخ اقول الظاهر ان يكون الاختصاص بالنظر الى الجنتين كما
ذكره المحقق وقد صرح بذلك صاحب العافية واما ما نسبت عم فان كانا ثابتين فيكون
فيما ذكره والا فبإدخال **قوله** وفي عطوف على مثل باب غلام **قوله** ولكن ان تجعل الاضطر
صوت الترخيم نهما مما لم يرد في المقام والا وجه هذا ان يقال ان وقوعه لا يكون الا
بالتقاء المتكلم فهذا الاعتبار انتقب للمفعول المفعول له على ان الشارح الفصحى قال
بعض النحاة لم يشترط ذلك وهو الذي يقرر في ظن وان كان الغلب هو الاول
والدليل على جواز قول امر المؤمنين رضي الله عنه في سبج البداة فاعطاه النحاة
استحقاقا للخطبة وانما للبلدية والمستحق والبلدية المعطى للبلدية هو **قوله**
لم يشترطه القاموس وجعل اي جعل ذلك المعنى الذي ذكره في كتب النحويين المحدثين
وهذا انما شتر من عدم فهم مراد القاموس فانه كما جعله معن المجرى مع الالف عطف
ايضا حيث عبط الالف بغيره كما عبطها من غير الالف وهو سميته وفيه فلو عبط
جميع كليش ورجال وفلان غاب والارض يجوز فيها موضوعا لم يخف قبل والكتب
افعله كاعتبط في الكل انتهى ولا يخفى ان قوله كاعتبط في الكل معناه ان اعتبط
لكل واحد من هذه المعاني **قوله** وقيل اي في محو ك حذف اي افر **قوله** في غير مقام
الحاق الاطلاق وهو الالف محصل بالشباع في قوله افر الالف العين الانثى ووسمى
الالف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتداد **قوله** وبعض النحويين يخرجهما جذا فيجوز

الاف

الافخر خويا ببط **قوله** في قول النحوي يا ضياء **قوله** ولا يك موقوف منك **قوله**
البسيت للقول في بن عمر بن سلم التعليل من قصيدة عدم بهاز في بن حارث السكلاية
كان اسير الله فاطمة واعطاء وراثة ما يه من الابل وجباة اسم بنت صفيحة لفر
وقوله لودعاء بتقديم المضارع موقوف الودعاء في الصحاح التوديع عند الرجل والام
الوداع بالفتح والمراد بالودعاء بالان لا يكون الوداع وفاق **قوله** فخرج نحو مصيب للتوهم
الشديد فان الصادق انما يريد ما لا يلفظ **قوله** وان كان لمعنيين نحو مسلم
وسليمان فان الالف يدل على ان مع مفردة مثله النون يدل على تمام الكلمة كالنوين
والثانيتين كمرء والنسبة نحو كوف ودعوى والاحاق نحو علبا فان زيادته لا يحاق
بنو طاس **قوله** ولكن انما فذه فيهما هذا ليس مما يحتمل عبارة المتن كما لا يخفى على المتأمل
قوله وايك وان تجعله بنون لكثرة الالف الصورة الخطية لانه ان ابنون لم يجعل الالف
كثيرة في حذف حرف اوله لانه لا تغيير فيها مفردة فكأنها ليسا زيادتين مع بعض
ان يعقيد القاعدة اي قول فان في آخره زياد فان في حكم الواحد **قوله** لا يوافق
في الجزاء التعقيد بالشرط يمكن ان يقال لم يرد ان الجزاء مقيد بالشرط يمكن ان
يقال لم يرد ان الجزاء مقيد بالشرط بل اراد تكثير الجزاء جزاء كل واحد من الشرطين
ان وقوع البعديين الجزاء والشرط بشرط ومثله في قوله التثنية في الشرط
قوله والاشتباه ان يجعل التقديم فقد حذف حرف واحد اقول هذا التقديم وان كان
انسياجا منه اللفظ الا ان ما ذكره الشارح انسياجا منه اللفظ فهو الاول **قوله**
الفاء فاء التثنية لان مدحها تامة لما قبلها كما في قولنا العالم متغير ولكن تنبيه حاد في قوله
فادث ومن قال الفاء فاء التثنية خرج عن الفصاحة لان الفاء الفصيحة هي الفاء المتصلة
بالحذف وانسياجا منها الشرط او غيره نحو قوله فقلنا افر ببعصا كحجة فانما هي
منه اثنا عشرة عينا فان الراجح ان تقدمه ففرضه فانما هي كما ذكر صاحب المنهاج

هذا التقدير المعطوف على ضرب عمري ويقبل هذا التقدير المحذوف المشعر في المعطوف
هذا التقدير المستثنى لسيبويه عن جملة البعثة واختار في جملة المعطوف عليها الرفع لكون
فعل التبع لكونه غير منصرف ومجردا عن عروض التانيث وغيره لاحتمال كماله
ومما اظهر انه ينبغي ان يستثنى اي من قوسه واختار النصب بالمعطوف على جملة فعلية للتباعد
او من اختيار التناكب بين جملتين فعلا الاول لا يكون قوله نحو قال زيد غير قائم وكما
ضربته مثلا لا خصوص مستثنى بل يكون مثلا لا مطلق كونه جملتين مقولتي القول وايضا
حاله كون التناكب غير مختار فيه وعلى الثاني يكون مثالا له وعلى التقديرين لا يخالف كلام
عن شئ من الاختلال والاصح ان يقول نحو قال زيد قائم عمره وبكره ضربته لانه يقع فيها
يصدده ويوال لا يجعل لم ولا دل من جملة حرف النية الذي يختار بعده النصب
على ان القول يقع بهل زيد عرفه انما هو كلام المفتاح ومن هذا القبيل بهل زيد ضربته
وبكره حكم بعدم جواز ضربته لا يجوز على بيان غير المفتاح لما مر من انه اذا ذكر
في الكلام فعل لا يرفع بهل بالفصل فيه وبين الفعل وعلى بيان المفتاح لا يقع بهل زيد
ضربته بل يحسن وبيان هذا ان صاحب المفتاح جعل قبح بهل بعد رجل عرفه لانه
تقديم رجل يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل واهل لطلب التصديق فيكون
لطلب حصول حاصل وهو محال وهذا لا يلزم في بهل زيد ضربته لجواز تقديم
المفعول قبل زيد اي بهل ضربت زيد ضربته بل بهل ارجح لان الاصل تقديم العامل على
المفعول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون بهل لطلب التصديق
فيجوز انما قلنا ان تقديم رجل يستدعي حصول التصديق لما ذكره في كتابه
ان اعتبار التقديم والتأخير في نحو بهل رجل عرفه واجب ان اصله عرفه رجل على انه
يدل من الضمير كما في قوله تعالى واسم النجوى الذين ظلموا فلا بد اي اذا لم يكن بهل
زيد ضربته قبيحا بل منسجا على بيان المفتاح فلا وجه مع القول بجواز بهل زيد ضربته

كما يتبادر من ايراد بهل زيد ضربته مثلا لا اختصار النصب بعد بهل بل كما يستفاد من بهل زيد
ضربته بل الوجه حكم بجهل قول القول بفتح بهل زيد عرفه لانه صاكت المفتاح وهو
كلامه وغيره على ما صرح به في التبيين وشبهه حيث قيل وعلى غيره ان غير السكاك فيها
اي بفتح بهل رجل عرفه و بهل زيد عرفه بان بهل بمعنى قد في الاصل فاصل بهل كقوله
اهل عرفت الدار بالخبرين وترك الهمزة كثره وقوسها في الاستفهام فاقبضت من تمام
تطغلت عليها في الاستفهام وقد من له زوال الافعال كذا ما هي معناها وقال المحقق
التنقير ان بهل زيد عرفه فتجيب بالانفاق النجاة انتهى ومن لم يجوز بهل زيد عرفه ما
زيد ضربته انما هو بعض المحققين من النجاة فحكم ان رفع بفتح بهل زيد ضربته
انما هو على ما ذهب اليه صاحب المفتاح واما ما ذكره من امثال مضجج وليمن كلامه
فلا اعتداد **بفتح** بفتح كونه ضو ربحان الخ فانه لو كان كونه قوله بعد ربحان راحي
يكون كونه قوله فلفظه ضو لكان راحي ان كونه قوله بعد ربحان راحي
تجلفظه وهو **بفتح** فان قلت فلا يصح كونه مما يستوفيه الامر ان القول بعد ربحان
مما لا حاجة عا ذكره المحقق التنقير ان في المطول بل هو ما شئت من عدم الوقوف على اصل
الاخر ومحذوفه قال المحقق هذا من عا ذكره السراف ومن تبعه في نحو زيد قام عمره
اكره من انه اذا رفع عمره فاجله عطوف على الجملة الاسمية واذا نصب تقدير الفعل
عطوف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ فالضمة محذوف او كرهت عنده او في داره
وانما كره سيبويه في المثال بذكر الضمير لان عمره تعيين جملة اسمية خبر جملة فعلية
وتصحح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم الس مع قال والذمير في
كلام بعض المحققين المعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعراب بين باطلا
الا اعتبارين وهذا يحصل المناكبة ولا يخفى على المعنى لطف هذا الوجه وقد وان
ذاهل عنه جمهوره ووقع على كثير من الفهم **بفتح** حيث قد رالمصنوع مع بعض الصل

وهو لا يجوز عند البصريين وجواب انه ليس مراد الشارح رحمه الله انه مقدر في نظم الكلام
بل بيان المقصود من الكلام وتغير كلمة بالموضع هو المناسب للمقام **والا** ليس
لا غير عند غير تحليل وهو جواز التخفيف **ب** يريد المصنف الامر بمراد في قوله فعل
صنوه للمفعول آه يريد عليه انه لو كان المراد بهذا لا يجوز يكون في كلام المصنف كثر فائدة
اذ لا خفاء في عدم احتمال التركيب التقييدي ان يكون من باب الاضمار على شريطة
التفسير حتى بين ولا ما ذكره ليس **ن** نظر والظاهر مراده ان قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزمر
ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير كما يظهر للمعاني من فعلها عدم كونه من باب
الكتاب يتوقف على بيان ان لو سلب الفساد لمضمون كما اتفق عليه كلمة الشارح
قوله لان على تقدير الرفع فوقه للمفسر بالصفة اي على تقدير ان يكون من باب
باب الاضمار كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة اقول هذا ليس محتمل الكلام
اصلا وانما المراد بها بيان عدم كون صحايف اعمالهم محلا للفعل كما لا يخفى على ذي فطنة
سليته فكل ما ذكره هنا ليس بشيء وقوله ايضا كما لا ينبغي حين لم يحل عليه قول الصحيح
اسناد الكتاب ايهم اي مجاز كما في انبث الربيع والبقول فيكون المعنى كتبوا كل
شيء في الذب وذكرا بهذا السبيل الامر على المبتداء لا يكون مرصيا **ان** ارد
تقديمه لعدم موافقة كما في الآية الاخرى اقول هذا ايضا اصلا اذ لا ينبغي لعدم
موافقة مما في الآية الاخرى لعدم الغرض لا يبق بل لعدم كونه معنى كلام الربيع
فان معناه ما ذكره الشارح رح كما حكى به سلامة الطبع فان قلت ما ذكره في
كل الظهور لمن كان ذا طبع سليم فكيف اعترض قلت جملته على ذلك عوجاج
طبعه وسوء فهمه وقد عرفت على امثال ذلك في تفسير القاضى البغدادى
وعلى بعد من حيث لا يحتسب غير ذلك في تفسيره في كلامه الذي وليه من المتعم بمعام يخرج
فيه عن موافقة ما هو جواب اما نحو قوله واما السائل فلا تنسرها صله بها يكن

من شيء فاسائل فلا تنسرها حذفها يكن من شيء واقسم ما مقامه ثم انظر الفاء الى الجواب
لكن اهتم المواتك بين حرف الشرط وجزاء لفظا اشارة الى الزاوية والزائى في
عطوف على قوله كل شيء فعلوه في الزمر الخ يعني ان قوله ونحو الزاوية والزائى لو لم يكن
معطوفا على قوله كل شيء فعلوه في الزمر لاحتاج الى تقدير آية في قوله جملتان
التي لو كان معطوفا عليه فتقدير الآية اشارة الى كونه معطوفا عليه اقول يحتمل ان
يكون قوله والآية لافادة ان قوله وجملتان خبر لقوله ونحو الزاوية والزائى بعينه
بان يكون قوله الفاء بمعنى الشرط خبر له وهو المدح لظاير كلام الشارح المص
وقوله فمن قدر العايد فيه اي في قوله الفاء بمعنى الشرط وهو الفاضل المحض وقوله
جملتان عطوف على خبر لا يخفى على ذي فطنة انه اقول الخ من اول الامر قوله
والآية جملتان اشارة الى نحو مبتداء وفهره قوله الفاء بمعنى الشرط والعايد لغيره
الفاء جملتان عطوف على الخبر لكون كلاما من مقبول لا عنده ذوق الفطنة قلت الامر
عكس فكل كلام كما ترك **قوله** دفع لما يتجلى الخ اقول لفظ المبتداء والشارح رحمه الله
انما جعل جملة من جملتين لان في الآية جملتين على مذهب المنبذ ايضا احداهما صلة للمعطوف
والاخر خبر للمبتداء الذي هو الموصول اعني قوله فجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الا انهما
ليستتا جملتين محل جملتين في كلامه بوجه عليهما التوضيح امر اذ كما لا يخفى وهراد
بالاستقلال ان كل واحدة من جملتين مفيدة فائدة تامة بلا احتياج الى انضمام
اخر اليهما لا ما ذكره في قوله **قوله** فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال لان زيدا
ضربته ليس جملتين في حال الرفع بل جملة واحدة ولا يخفى عليك ان ما ذكره من الاز
انما يتمش على ما ذكره في وجه تقييد الجملتين بالاستقلال من الوجه المرجوح لا على ما ذكره
في **قوله** ولكن ان جعل دليل على دعوى ان الآية ليست من الكتاب بهذا انما يتأتى
على تقدير ان يكون قوله ونحو الزاوية والزائى معطوفا على قوله كل شيء فعلوه في الزمر

وهو غير ظاهر عطف على قوله وكذلك شيء فعلوه في الذب **قوله** فقال الآية ليست
 الخ اقول لا وجه على هذا التوجيه ان يقال فقال الآية الفاء فيها بمعنى الشرط عند المبرد
 وحملها على ان يكون موقف فلا تدخل تحت القاعدة وان لم يكن الفاء فيها بمعنى الشرط
 ولم يكن الآية جملتين فهي من الباء كما في البعض فالجرح فيها النفي وذلك لان
 اتصال العطف على كل شيء فعلوه في الذب مرصوح وانما حمل الشارح على القياس
 الاستثنائي لعدم الاعتداد بآثاره العلم وقوله ولا يبعد ان يجعل الخ اقول هذا بعيد
 كل البعد **قوله** من قبيل اطلاق اسم حال الذي هو اثر العامل على المحل الذي هو اللفظ
قوله والاولى جعل ذكر مصدر منصوب بغير لوم احتياجه الى التوجيه وان كان
 هذا غير مراد هو الفعل المنع للمفعول والا احتياجه الى التوجيه بل لا ريب كونه مرادا
قوله بل بواقتو بمصلح الغير المنفصل اذ لو قدر قيل المفعول به يلزم ان يكون الغير
 متصلا ولا يحصل حمله منفصلا لا يتكلم بعينه **قوله** عن افادة ما في الغير مراد القلب
 او الغير وقوله اي حين اذا كان الغير متصلا ايضا اي كما اذا كان محاطا على
 سبيل الالتفات وهو عند صاحبنا في ان يعبر عن معنى بطريق من التكميل
 وخطاب والغير ليس مقتضى الظاهر قول امراء القبط لئلا يملك بالاشد المشرك
 عند جمهوره انه التعريف عن معنى بطريق من الظرف الثلاثة بعد التعريف بطريق آخر
 منها بشرط ان يكون التعريف الثاني على خلاف ما يفيد اللفظ ويترقبه مع ما هو في
 التفت الان من تحية الشماله وبالعكس **قوله** بالتعبير عن الكسب بنوعه في التوجيه
 بعيد غير جازم في جميع افراد النوع الاول مع انه يرد عليه ان الغير لا يكون محولا
 بتقدير اتق تحذيرا مما بعده كونه محذرا عنه **قوله** الا ان يقال لا يرد ما ذكرناه
 في وقت ان يقال يلزم ان يكون التوجيه بعد نفي عن الظرف في نصيب
 جرحه ولا يجوز في غير موضع السمع **قوله** بالتوصية على تعبيده اي التفسير

جرحه وقوله لا استغناء عن نصب تقدير حرف مجرول كالكس فان الالتقاء مستوفى
 قوله مع واتقوا الله **قوله** وكما تامل على بيان كيفية حذره وهو التباعد من المؤذيات **قوله**
 والبعض الناضرين في هذا المقام كلام معجب لا فهم ويدبره الا وهام اردنا فضل
 الحق فانه قال قوله فان المعنى على نفسك مما يؤذيك تأمل لان نفسك محذرة منه لا غير
 فكيف يصح القول بين معنى على بعد نفسك مما يؤذيك اللهم الا ان يقال ان الفاء التخييم
 من نوع والتخدير منها لئلا يتقاعها الشخص فيضربها في رقبته في حقيقة هو الوقوف
 على مخذرة بالمال فاذا نظر الى حال صح هذا المعنى انتهى ووجه الاول كماله انه لا يلزم من
 التقاعها الشخص فيضربها مخذرة بالمال كما يفيد التوجيه بل يلزم ان يكون محذرا منها
 فلا يدفع الاستباه على انه حمل النفي على المعنى مع لقوة النفي الشهيرة والصواب في
 دون حقيقة الانسان وذاته مع انه مراد به هنا وذكر انها مخذرة مع انه لا يتقاعها الا في
 الثاني ويحتمل ان يكون وجه كونه مديشا للا وهام ان لا يقع قوله مع هذا المعنى في محله
 في نظره من كاشية الفاضل المحذرة ويدل على هذا انه لم يكن في حقه كانت في نظري من هذا
 كاشية لفظ صح هذا المعنى ولا خفاء في كونه مديشا للا وهام لوم يكن هذا اللفظ **قوله**
 لا بتقدير العاطف فيه مع قوله بتقدير من لا يتقدير العاطف بل لا ذكر من قوله
 علم الخ ليس ينبغي وقوله ثبت امتناع تقدير اياك الكس اي تقدير العاطف في اياك الكس
قوله ولكن ان تقول اذا ذكر طيب لسان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمه الخ كلام ضعيف
قوله لم يصح مفعولا فيه اي مع انه داخل في التوجيه وقوله لصدق على يوم عمود في هذا
 يوم المحبة الخ يمكن جواب عنه بان المراد ما نزل به فعل مذكور بكلمة في التوجيه هو فيه
قوله ولو ارد معناه محقق واعتبر قيد الحثية كان المعنى الخ اقول قيد الحثية او كماله
 متعلقا بنسبة الخبر الى المبتدأ لا يظهر له نفع كما ذكر وانما يظهر لو تعلق بقوله مذكور
قوله ولو لم يجرى في موضع كسب وجان فيه مع انه لا يقبل النصب بتقديره في مقدم من

بافسره الزمان المبرم وهو عالم يعتبر به حد ونهاية وقد مر مع انهما معينا لسنه التواري
بما فسر به الزمان المبرم **قوله** لا ما يتفق منه المبرم الا اصطلاحا لان معنى كونهما من
وجهات الت **قوله** ولك ان تجعل الغير راجعا الى عند ولدي وشبههما الخ هذه الاحتمال
كلها بعيدة مما ذكره الشارح راجع على ترتيب **قوله** ويجعل الرجوع اليهما لهما
المبرم بهذا الاحتمال بعيد **قوله** قيل لا يقال كتبت مكانك الخ القائل الفاضل محض
لكن عيز كلامه وهكذا يفعل في كثير من المواضع فانه قد قال بعد قول المصنف لفظا
بشرط ان يكون في عامله معنى الاستغراق فلا يقال كتبت المصحف مكانا لانه قال ان الشارح
اسم لمكان الذي فيه اوله مبين زايدة ان كان مشتقا من قد بمعنى الاستغراق والكون
ينقب بالذال على ذكر الحدث وما ينقب به المكان المخصوص وهو دخلت وكنت ونزلت
وان لم يكن كذلك فلا ينقب الا بما ينقب به المكان المخصوص **قوله** ويعارضه انه يقال في
التفاسير وراحمه درخانه فانه جاء فيه لمفعول بعد اللفظ الذي بمعنى الدخول بلا
تمام معناه **قوله** ولا يصح اي لا يصح ان يقول من جلس في جميع اجزاء البيت جلست
في جميع اجزاء الدار والمحلة او البلد لانه لم يجلس **قوله** فيه انه يصح ذكره لا ينسب
الفعل المنسوب الفعل المنسوب الى المكان اخص الى مكانا شاملا فانه اذا دخل داره
البيت يصح ان يقول دخلت الدار وكذا اذا دخل الداهلين وهو ما بين البيت والارض
ان يقول دخلت الدار فيكون البيت والداهلين مفعولا فيه واذا كان البيت والداه
يهلين مفعولا فلذلك كل ما دخلت فيكون الدار مفعولا فيه **قوله** لافائدة لقوله ظاهر
الكلام صدر عن عدم الاطلاع على مراد الشارح رحمه الله فانه اراد ان الخلف
الى الزجاج بان يجعل خفاف واقفا ظاهرا من جانبه كما هو مقتضى باب المفاعلة
ومن جانب مهور وقد صرح مبدا في بحث الافعال الناقصة في شرح قول المصنف
خلافه ان كتبت فعلا هذا ينبغي ان يكون قوله في الف على صفة **قوله** لا يقول
اليه

اليه والرد في قوله ليس على الزجاج مدرده بمعنى الارجاع **قوله** ليس على نحو قبلك
للسواد فيه انه ان كان المراد بالسواد النصب فهو عين والا كان المراد بمعنى القام في غير
فهذا المثال لا يكاد يوجد في كلام اذ لا معنى للوجه للسواد **قوله** لا حاجة الى هذا النصب
المثال المذكور اقول لا خفاء في ما ذكره الشارح رحمه الله عليه ومن انكره فاما ينكر
الامر بجمع **قوله** اي مع فعله فافسره به ليلد ايم منقول قوله كائين فاما المراد به فعل مفعول
وفيه تأمل انه بل يجوز حذف الفاعل واقامة الطرف مقامه كما في خبر المستبد لكذا
نقل عنه رحمه الله **قوله** ولولا ان قال المذكور لمصاحبة الخ وتكمل قوله بعد الواو لان مثل
الفاء يخرج بقوله لمصاحبة معمول الفعل لعدم افادة مصاحبة **قوله** فيه طائفة يعني
يصح ايراد كل من لفظ مذكور ومعناه الا ان الظاهر اللفظ ولو قال بالمذكور لكان في
الظرف كاستواء في الظهور والحق **قوله** مجرد حكم بدفع الحكم ان مع المعية معتبر في كمال
وزيد دون ضرب زيد عمر لان تسبب مضاف الى مضاف اليه وليس بفعل مفعول
فلما زيد منصوبا جعل في الضرورة مفعولا مضافا الى مضاف اليه لانه مضاف الى كذا زيد
فانه يمكن فيه جعل زيد مفعولا بغير قياس عليه فيكس مع الفارق وجوابه انه انما جعل
مفعولا مفعولا اعتبارا مع المعية في كافي مسك وزيد مدار الامر لا ليجر كون كفاك مع مسك
قوله ومعنى الفعل ايضا فيه ان المراد بمعنى الفعل ليس قولنا ما لك وما لك في المعنى
الذي فهم منه وتنبط وما يكون فهو ما من شيء وتنبط منه كيف يدل على شيء فلا يبرج
معنى الفعل منبرج فيما يدل على الحدث باعتبار ان في ضمن نصب الصنع لكن لا يلزم من
ذكر ان يكون لفظا لانه امر معنوي كما عرفت انها واد بالفعول **قوله** لان ما يدل على
الفعل فيه الحدث ثم قوله وهو ما عدا السماء لافعال العيشة يفيد ان اعمال السما لافعال
وارد في كلام العرب لكن صاحب المفصل اذ عدة امثلة في معنى الفعل ولم يورد فيها
قوله مثلا من السما لافعال في المفعول موه وقوله استمر ليس معناه المسمى العمل في المفعول

كما يتبادر الى الوجود من سبق قوله اعمال سماعي فان معناه اعمال في المفعول مسموع من الكو
بل معناه المسموع علمها من العرب **لانه** يستور الخشبة بوضع هذه الجواب ان
الاستواء ههنا بمعنى التساوي كالماء والخشبة في العلوي وصل الماء الى الخشبة
ارفع من الماء والمراد بالخشبة مقياس موزون قدر ارتفاع الماء وقت ازدياده وهو مشهور
على السنة المجهور وخشبة صلبة موضوعة على فم بئر يوسف عم **وقد** يشهد له
والنيل اذا النيل لا يسير بل يجري فيمكن ان يقال المراد بالمشجر مجازي كمال الخشبة
ايضا ان يشهد استور الماء وخشبة وقد عرفت مجاز عن هذه الامثلة مما لا يخفى
العوطف قياس ما ذكرناه في استور الماء والخشبة يقتضي ان يصح العطف فيه **ان** كما
غير الوعدة في المكان مع تعدد الزمان بان يترك النافعية مكانه في وقت لم تتقلع
ويترك ولا يفيد ويمكن ان يقال او في العرف تركت النافذة في مكان ثم ترك ولا يفيد بعد
رفعها عنه لا يقال في العرف ترك في مكان واحد وانما يقال بهذا الكلام اذا ترك في مكان
معافا لما ترك في الزمان الواحد ههنا من ضرورت المشاكلة في المكان وهي المنطق
المراد بالمتن عليه فلنلا نظر صاحب الباب اليها واعتبر ما لم يكتف الى المشاكلة في الزمان
وبمعناها المعلوم وتبعه ان **رح** ولو جعلته على صيغة الموصولة آه لا يلزم ثم
جعل على صيغة الموصولة ان يكون من باب ضربت زيدا وعمروا بل اذا لم يعتبر موضع
المعنية **فان** على معنى بعيد هو محل الجواز في قوله وجاز على سبب الوجوب والامتناع
مع ان المعنى القريب ههنا الامتناع ثم حذره على سبب الامتناع ههنا على تقدير ان
يكون محل الجواز ما ضيفا ويحتمل ان يكون مصدرا مبتدئا وبعيد خبره فاعا الاول معنى
نكرة وانما حمل الشرح على محل الجواز في كل موضع على معنى بعيد وعلى الثاني انما حمل على
محل الجواز في كل موضع على معنى بعيد وقوله اعم من المفعول به اي من كل شيء يدخل
في التعريف كفاك **ان** اذا كان معمول الفعل فيه مفعول به ولا يخفى **ان** اي حين اذا كان

شامل

شامل ليدخل في التعريف ضربت زيدا وعمروا ايضا اي مثله قول كفاك زيدا
وفيه ان ضربت زيدا وعمروا ليس بمعنى امصاصية اي تحت ركة لمفعول الفعل في زمان
او مكان فلا يدخل في التعريف كجعل مفعول اعم وقد قال الشارح ان التعريف لا يقتضي
بالمذكور بعد الواو العاطفة لعم صلايتها على امصاصية فالجواب ان يقال انما عليه
شمول قول المصنف ان كان الفعل لفظا لقولنا ضربت زيدا وعمروا لومع الجواز على
سبب الامتناع مع انه ليس في وجهها والجواز عن ان المراد بالفعل ليس مطلقا الفعل كما يرى
في النص الفعل العامل في المفعول موقفا بصدق على ضربت زيدا وعمروا فيحتاج الى
حرف جواز عن ظاهره واذا تحققت هذا عرفت ان قوله مفعول آه ليس كما ينبغي بل هو منه
على فهمه من جعل لفظ الشرح على ذلك جعل معمول اعم من مفعول به وان كان ما ذكره
من كون ضربت زيدا وعمروا خارجا من تعريف المفعول موقفا لكان ليشخص معمول
الفعل بل لعدم اعتبار معنى المعية فيه كما ذكرناه وقوله في اي حين اذا كان خارجا عن
تعريف المفعول موقفا وقوله وحيث ان كان خارجا عن التعريف فليشأ من فان الكلام
في هذا المقام يبلغ مبلغا لا ينال الا افراد من الكلام والمراد من المثال المذكور ضربت
زيدا وعمروا **والا** اظهر ان المعنى السبب في قوله ولا يخفى عاذا في فطرة سليمة متبع في
القوم ان قوله لان المعنى ما تضع تعليل لا تمثيل المستفي من النحو والمعنى وانما مثلنا
لمعنى الفعل مبتدئا لامثلة لان المعنى فيها ما تضع وما يماثل ويحتمل ان يكون تعليل الحكم
المستفاد من قوله نحو ما لك زيدا وقوله نحو ما لزيد وعمروا فان التقدير مثال نحو فيكون
المعنى وانما حكمنا بمعنوية الفعل ههنا الامثلة كما ذكره الشارح واما ما ذكره وحكم
بكونه اظهر فلا ريب في كونه غير مراد **من** حال الشيء يحول اي انقلب لوجه ان يقال
الحال مأخوذ من حال بمعنى ما عليه الشيء من القيام والقعود والركوب ونحوها في القاموس
الحال كنية الانسان وما هو عليه كالحال انتهى **فان** فيشكل بجوابه زيدا سمي قول هذا المثال

في

مصنوع وليست كل كلمة بل لا يكاد يوجد الكلام لانعدام معناه **ولا يخفى** ان حال كونه
يعني انه لو كان للتعيين في حال ثبت لذات المتأخوذة مع صفة الفاعلية مع ان حالها
لها بالذات في وقت الفاعلية وفيها التعريف في حال ما ثبت للمفعول والمفعول به في وقت
بل التعريف ما بين يتيه الفاعل والمفعول به ولا فاص منه ذلك فيكون مع ما بين صفة الفاعلية
عنا قيس كما زيد فينا وفجرا عيوننا فان مع الاول كالتفسير ومع الثاني فمنا غير الارض
لما تقرر في كتب النحو ان التميز فاعل في المعنى او مفعول وهو اي يندفع وان لم يكن ليعني به اي بان
يقال انه سبب كون الفاعلية في وقت خاص وهو وقت القيام ونحوه الا انه يتفحص كونه نوحا
اذا كان المراد ذلك بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول به الاخر ذكر من التميز والتميز المقصود في علمه
ج وفيه ان التعريف ما بين الفاعل والمفعول به مع يكون المعنى ما ذكره بل بين يتيه الفاعل
او المفعول به ولا يصدر عننا عليها من يتيه الفاعل والمفعول به ثم الاظهر ان يكون تعيين
التيه ومعناه في وقت كونه فاعلا او مفعولا **وقد** اعترض بان حال ما يدل على حال لا يدل على
بتيه الفاعل ان المعترض الفاضل المحتج حيث قال في دلاله حال انما هو لولها بتيه الفاعل
او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول بخذ في تأمل نعم انما تدل على بتيه الفاعل او المفعول
في زمان تعلق الفعل بهما انتهى وهذا الاعتراض وارد وما اذا حكمنا في حال الفاعل
والمفعول فلا بد من التعريف في وقت هذا مصداق محذرة فاما لم يكن في وقت فالاول جعل كل
منهما يوجب صاحبهما نحو لقيت فخذرا وزيدا مصداق **وقد** هو اي كونه على صفة المضارع
والمعلوم الخاطب وفق بما هو مشهور وهو صفة المضارع المعلوم الغائب قوله لا يخفى ان اجابا
الح اقول هذا وان كان كونه الى الوهم لكن الاستثناء بمنزلة لا يوجد ان يدعى الى اجابا ورمته
معناه الظاهر وهو من غير حاجة الى جعل الفاعل او المفعول عاما والامر لدفع قول الشيخ في صحيح
الاستثناء **وقد** لا اتصالها اي حرف التبيين بسم الكثرة ايضا الى حرف التبيين عامل
عند المصنف فانه حسب التقدير العامل في النداء وما سمع عند النخلة والتعريف كونه زيد

فقيه

فقيه احوال من زيد العامل فيه مع النخلة عند النخلة ولو قيل ليت زيد ارجع فقيه يكون العامل
راجعا ونحوه زيد عالما قادم **وقد** لا يخفى ان قوله بعد لا عطوف على قوله في خبر الاستسما
اقول عطوف عليه ليس برك فليعطوف على واقته او موقوفه كما فعل القائل **وقد** والصحيح
قبل الا فيه انه يلزم عليه تقدير عامل لقوله نقضا للنعف والاطهر ان اصل الاستسما او بعد الا
لكنه سقط الخبر **وقد** وامر من قال انه قلت قد كره في الكثر في مثل قوله نوح وما
اجعلنا من قريته الاولها منذرون صفة لقريته قلت مع المصنف في ذلك **وقد** الكشاف
ونسب فتتاح كلام الكشاف الى السور حول ما فيه في الآية الى حال من نسبه للبيد على وزن البند
وهو من المختصين بهم من ادركوا ابيهم في الاسلام فان الشمر ثلث طبقات يديها
كامل القيس وطرفة وزيد المختصمون كيان ولبيد وكامل يديها كانه زرق وجوب
وذو الهمزة روى انه قوما شتمت مائة وخمسة اربعين سنة تسعين في هي بليته والبيع
في الاسلام في رواية مائة وثمانين سنة ومن شتمه حين بلغ سبعيا وسبعين بانت ملكي
الى النفس مجتهد وقد جعلت سبعيا بعد سبعيا فان تير ثلثا ثلثي املا وفي الثلاث مائة
لثما ثانيا فلما تسعين قال كانه قد خلفت تسعين حبة خافت من ملكي روايا فلما بلغ
مائة وعشر قال اليك ما يقي قد عشتما رجل وفي حكايل عشر بعد اعم فلما بلغ مائة وعشر
قال ولقد سميت من الحيايا وقولوا وسوال هذا التباس كيف لبيد فلما خضره النوا
قال لانيه تمنى انتباي الى يوت الوجها ويل لها الا من ربيعة او مفر فقوموا
وقولا بالذرق قد مر قتما ولا تخش وجها وتخلقا الشعر وقولا هو الم الذي لا صدق
اصناع ولا فان التحليل ولا عذر نقل هذا الى سوطي في شرح تنوير البصائر عن
شرح الاندلس كان مراد بالارسال البعث والتخليه لان ارسال الرسول لا يكون في
الحيايات العجرب بل هو مخصوص بالبدن عنز وجل وبالانسان **وقد** بل الحق بمجمله بالانسان
يعني ان ارجاع خبر المفعول الى شئيين بل انما يدل لا يصح جلا محل الظلماتا ويل فان يصح



آه اعلم ان الاله طاهر من صفات خلقه

الفقيه

فان قوله وشهدوا معه القاصم وشهدوا معه
قوله ولا حجة في ذلك الا انهم شهدوا
بما قالوا من غير ان يكون له الحق في ذلك
ولا انهم شهدوا به على نفسه بل شهدوا
به على غيره فلهذا لا يثبت له بذلك
الحق بل يثبت له الحق بما شهدوا به
عليه من غير ان يكون له الحق في ذلك
ولا انهم شهدوا به على نفسه بل شهدوا
به على غيره فلهذا لا يثبت له بذلك
الحق بل يثبت له الحق بما شهدوا به
عليه من غير ان يكون له الحق في ذلك

لا من في الارض كلهم موكدة المفيدة نحو زيد ابوك عطوف وايسل النحويون الموكدة
 لصاحبها ومثل ابن مالك ولده بلك الامثلة للموكدة ولعلها وبه سوا انتهى فظهر
 ان الحال موكدة مخصوص بمفعول الجملة الاسمية بل قال في المطول ان الموكدة تؤثر
 بها التقوية ومفعول الاسمية عارضي ومفعول جملة مطلقا عارضي وحق الحال التي
 ليست مما ثبت تارة وتزول اخرى كثيرا يانفع بعد جملة الفعلية ايضا فمن اشتبه طاعة الموكدة
 كونها بعد جملة اسمية لزم ان اقاما اخر غير الموكدة والمنقلة وتسم اية ثابتة تتن
ولو سلم اي ولو سلم ان المراد بمفعول جملة اسمية مفعول جملة اسمية على الاطلاق لا ماله
 مزيدا اختصاصا بالاسمية يصح ان يقدر في الدلالة على ما في القسطا اخص هذا التقديم
 ليس بحسب اذ لو ثبت هذا الكلام في كلام العرب لايه يدق ايله هذا التقديم بل يدرك ان هذا
 عارضا في الحال كما لا يخفى على من يعرف حال والاول ان يقال لزم قبله فيكون عارضا كونه المثال
 ثابتا في كلام العرب وهو غير جائز فيقبح بل الثابت في اللغة لا اله الا هو وملكه واولو
 القوم قايما بالقياس ولا يلزم منه ثبوت ثبوت حتى يحتاج الى قيد اخر لافراد عارضة المولفين
 ان يذكر القيد لافراد ما وقع في كلامهم وعلم وقوعه في الامثلة وقوعه فيه هذا على صفتين
 صيغة اسم الفاعل لانه غير مراد المتكلم عن غير مراده وصيغة المفعول لان المتكلم يميزه
 من بين الاجناس ويرفع الابهام **وقد** في شديدا الفاعل لان الاصل فاعلا فلما حو
 الفعل الى الضم تبع بعده بوقوع الفعل عليه فعلا بمعنى كونه بالثبوت بكونه في حيز الفاعل
الحق فالاول ان يوكدة ما ينكرة ويقال ان كمة يرفع الابهام **لانه** اي المراد موضوع
 للموزن لا للموزون **وهو** اي الابهام المستقر فيما وضع له المراد **ابهام** موزون اي موزون
 ما وضع له الرطل والغير المرطل واجاب عنه الفاضل **الحق** بان قال لعل الوضع ملا للوضع
 النوعي لانه ان اسما العدد والكيل والوزن اذا اريد بها معنى الحقيقة وهي العدد و
 الكيل والوزن لا يستدعي ثبوتها لو انما تستدعي ثبوتها اذا اريد بها المعدود والكيل
 والموزون

في قوله
 لا اله الا هو

والموزون كما ينبغي ومن فيها مجاز انتهى **لانه** كذا لا يكون في ذكره فائدة انه لا يخرج به جارية
 في عينها جارية ولا يفيد غير ما ساقا من لفظ الابهام **وقد** قال آه هو الفاضل
 حيث قال قد قور لكن المطلق منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرض من ان لفظ كمة
 لا يدل الاعيان الثابت المطلق ويكون ان يدفع ايضا بان الثالث قد يقال في مقابلة
 وقد يقال في مقابلة حوادث الخارج والمراد منها هو الثاني انتهى واذا اريد بالثالث
 الثاني يخرج بالمستوعبة جارية لان ابراهيم حادث في الاستعمال **قوله** على ما هو مفهوما
 وهو الثابت مطلقا سواء كان بحسب الوضع او بحسب استعمال **قوله** ولا يصح كون داعيا
 عن مبهمة رد على الفاضل الحق حيث قال قوله ولا ابراهيم في هذا مفهوما ان قلت هذا يقتض
 ان لا يصح التميز عن اسم الكثرة مع ان كثير منهم هو الى ان مثل في قوله ما زاد
 الله سبحانه امثلا تميز عن الاحال عند ذلك الاحال في رجلا في رجلا فاعلمنا العمل بغيرهم
 مبنية على ارادة مبهمة في اسم الكثرة كما في ربه رجلا ونعم بطل انتهى وقوله لا يقال اشتا
 من قوله لا يتج عليه اي لا يتج عليه ما ذكر في وقت ان يقال ويكتم ان يكون اشتا من قوله فلا
 ابراهيم وضحا وقوله تعارف بعد ما اذا في المبهمة اي بحيث صار موضوعا له فصيح التميز عن نفس
 في ان مثله في الآية تميز من في ما اذا في قوله لا اله الا هو لفظ والظا انه تميز من في قوله لا اله الا هو
 كما في قوله من حمل سلافا ويا كيف تنفع مبهمة سلافا وقوله لمن اجاب بجواب عنه ما اردت
 مبهمة اجابا قال صاحب الكشاف ومثلا على التميز كذلك لمن اجاب بجواب عنه ما اردت
 مبهمة اجابا ما اردت من حمل سلافا ويا كيف تنفع مبهمة سلافا ويا حال كونه مبهمة مائة
 الكمية آية وبق الفاضل ابن الكمال المردى كونه حال حيث قال ومثلا في الجمل كونه
 مبهمة مائة الكمية آية او على التميز كما في قوله لمن اجاب بجواب ضيق ما اردت مبهمة اجابا
 انتهى **قوله** في قولها انه تميز عن مبهمة او حال **قوله** في قوله من وضع المشقة
 المعنى دون الذات قوله والاستغناء عنه بتقدير مجر والمضاف والتقدير كسب من زلفا

قوله وان كان مستغنا عما يشعرك من
 غير من

وقوله في الذكر كونه تميزا
 ٥٩

فيكون مستعينة مضافا اليه للذات المقدرة وهي شئ كذا انقل عنه **وقدر الشيخ** الرط
في مثل طارئة زير يكره في النسخ وهو صواب ان يبدل **ك** ويند الان الرط قال
الذات المقدرة اما مضافا الى ما انصب عليه اذا صح اضافته التميز اليه كما في كتاب زير نوح اما غير
مضاف اليه اذ لم يصح اضافته اليه فتقول في كفي زير جلد او شريد كوني زير عيان يكون
زيرا بدلا او عطف بيان **ك** لم يبي للمفرد بمعنى يقال فيه التثنية بل له اربعة معان ليس بها هذا
المعنى احدها ما يقال امر كيت كما مر في بحث الكثرة وهذا المعنى يتناول اثنين وجميعهم والمفرد
ايضا ويتناول امر كيت التقييدية والثاني ما يتناول المثنية والجميع اعني الواحد كاستوف
تفصيل بحث الامر **ب** وهو بهذا المعنى يتناول المضاف والثالث ما يتناول الجملة كاستوف
بحث الخبر وهو بهذا المعنى يتناول امر كيت التقييدية كما يتناول والرابع ما يتناول المضاف
كما مر في بحث الثاني وهذا المعنى يتناول المعنى والجميع **و** كانه اراد معنى مجزيا قال يتناول
والاوان يقال المفرد ما يقابل النسبة والنسبة قد يكون في جملة شئها وفي غير الاضاف في يكون
التميز وهذه داخلة في المفرد انتهى **قوله** فان المقادير مستعمل في عدد غير يعنى ال عشرون ومنه
ورطل وغيره من افراد المفرد وقد استعمل الاول في العدد الثاني والثالث والوزن وغير ذلك
فلا يظهر ان يكون ظرفية العدد للتعدد اذ ظرفية المدلول للدال ويرى ان المدلول لا يكون ظرفا
للدال بل استعمال الدال على ان التمثيل محو عشرون درهما فيفيد ان المراد بالعدد هو الدال لا المدلول
فالوجه ما افاده الشارح قدس سره والدقيق جميعه **د** انموذ والوجه يقع الواو وسكونه
من تحت وفتح الية الموحدة اثنيان او اربعة وعشرون مذكرا في الق موكس وبه اسبب مبدوء يدر
حين ملاها سمي على الكفين مذكرا الاول ان يبدل منه ان سمي وقفيته ان يبدل منه اوله واوله في هو
انه لو بدله به لكان ذكر الق من المقادير شئ على ما يتم به المفرد وتوهم انه لو بدله به لكان
كأن مطلق نظره التنبيه على ما يتم به المفرد والتنبيه حال من التكثير ليس شئ اذ كبر
ان رجاء التنبيه يستفاد من التكثير بل مراده انه لما كان مطلق نظره التنبيه على ما يتم

المفرد

المفرد او رد امثلة متصلة على ما يتم بغيره من المثال كان ولم يبال بعدم استيفاء التكميل وتكثير
بعضها قوله انه لا يقال الا اذ لم يكن للمفرد طب ومائة قال العلامة الطيبي في شرح قولك كثر
وهو استثناء من اعم الاحوال والاضافة في مثل اضافته طارئة من الامور لا يقال له وانما
المضاف الذي هو كثر لا يربط كذا قيل ابن في الرقيمت مضافه في الرقيمت في ان النسخ مضاف
والا ابن الى الرقيمت لانها ثابتة في الابه ولا طرئ في الابه لا يذكر للمضاف والمضاف اليه مضافا
وفي بعض الشروح وانما اضيف الابن الى القليلة التقييد والتفصيل والابن المقيد بالاضافة
الى قيس مضاف الى الرقيب وفي شرح المحقق التفتازاني على الكثر في التحقيق المطلق تحت
مضاف الى السنان واحجب المقيد بالاضافة الى السنان مضاف الى زيد قوله لا يتفق هذا الذي قلنا
ان المضاف لا يضاف ما يوجب اللفظ بلفظه وفيه فان المضاف فيه متعلق بما يوجب اللفظ **قوله**
في اسم الكل اي في صحة اطلاق اسم الكل على كل واحد منهن والاولى وهو ثمانية ونفسه وجبه كونه
متشابه الاجزاء في اطلاق اسم الكل مشترك بين جنس وغيره والجمعة عند التميز جنس كانه كل
ليس جنس اء من مائة اسم الكل فان اسم كل في غير الجنس يطلق على القليل دون الكثير بخلاف الجنس
فانه يطلق على القليل والكثير فان الماء مثلا يطلق على القطرة وعلى البحر وما يطلق على الاصل
وشموله الكثير انما هو كسبيل البدلية **و** كذا ان يجمع ثمانية مضافا ثمانية على ثمانية انما هو كسبيل
مضاعف الثمانية يكون المعنى ثمانية بنفسه وجبه وفيه ان يند اختلاف ما عليه النسخ فان ثمانية
بالنسخ الثمانية في النسخ ولا يساعده رسم الخط فان اجزاءه مكتوب بالواو ولو كان مقفلا
متشابه يكتب بالهمزة كما هو رسم الخط لا بما هو صورة الواو على انك قد عرفت من جهة الذي
ذكرته انه لا حاجة الى ان يقال ما تشابه نفسه وجبه ولا الى من العبدية عن ظاهره وحملها
على هذا المعنى **قوله** ويشكل بالابوة دفعه هذا الشكل الفاضل الحق بان تقييده ما تشابه جنسه
بقوله ان كان له تنزه وقول يمكن ان يحاك عنه بان الابوة وان لم يكن له جنس بالنسبة الى واحد
لكن له جنس بالنسبة الى الابوين والاباء فتدخل في التعريف **قوله** قال الرضا اذا قصد الانواع من دع الشئ

نحو عشرة ونحو واحد واذا قصد بذكر التاء نحو عشرة ونحو واحد
 موقوفة لان هذا في تميز العدد والكلام هنا في غير العدد لان هذا الحكم اعني كونه التميز مفردا في كلام
 وكونه مجعلا في قصد الانواع وفي غير الجنس لا يحرك في العدد فان التميز عشرة من مائة سواء كان
 وسواء قصد الانواع او الماد الفاضل عن تعلق قوله الرض بعد ما ذكر هذا الكلام فتعلق في موقعه
دول ان يقول عدل ثوبين فيرد الثوب ليحسب بل هو كالرجل والفرس في بيان كلام
 الشرح ما يفيد **هذا** واعترض عليه قال الفاضل المحقق جوابه قدس سره من غير التمثل
 والافان ان اجابته بفتح التاء وكسر الهمزة من باب الجنس الذي نحن فيه فاجابته بنحو
 المجرى عن التاء كما جلت في قوله تعدد افراد الجنس بفتح التاء وجمع التثنية وفتح الهمزة
 الفاضل جواب عن هذا الاعتراض وهو ان الذي ينبغي هو ان الجنس لا يكون بالفاء في
 استعمالات العرب فانه بما كان المنع في ضربته ضربتين هو الضرب ولكن لما كان تشبيه الضرب
 بالنوع ثوبا بالفاء في هذا اما ما ذكره من ان التاء من اصل الكلمة وليست الفارقة بين جنس
 والواحد فلا ينبغي ان يكون الكلمة اسم جنس فيفسد التاء لا ريب في كون التاء في بناء المرة فارقة
 بين الواحد والجنس فالواحد واحدة في قوله نفخة واحدة للتاكيد ولولا التاء للوهدة لما كان
 واحدة للتاكيد واما بناء النوع فالظاهر ان التاء ايضا للنوع فانه قلت فعل هذا يكون
 لفظا جليلا في ثوبين ثوبين الجنس الكثير حين قصد النوع غير لازم بل غير متجوز انما يلزم حال
 بقائه عن علة في غير ان يعقد به النوع ولا يخرج بعدم شموله اياه عن جنس
 فبما مل في هذا المقام فانه من مزالق الاقدام وقول الفاضل المحقق على سبيل التمثل يرد
 ان الشرح يبرهان الكلمة في المثال المذكور ليست جنس وليكن سلما انما جاز فنقول
 ان المراد بالانواع فمصدر جنس آه قوله ليس مناسب التسمية لان هذا الكلام انما
قوله لا يخلو في المتعارف الاعلى الفهم الاعتبار كجنس في الابداء الحاصلة
 بالشيء اسماء معنية كالسبع والبعرة والخروج والكوفة في ضرب من الكوفة
 وكافة

٦١
 وكافة دلالة سورة البقرة في قوله فمشت من اول سورة البقرة في غير ذلك ومثال الانضمام
 من غير الجنس مثل افراد مفهوم الضاحك العارض لزيد والضاحك العارض لعمرو الضاحك
 الملك مما هو من جنس الضاحك العارض دون الامر وضاحك الانسان كذا ذكر المحقق التفاتا في
 شرح تحقيق المحصورة من الرسالة الشمسية المحبوس من الامور الحقيقية دون الاعتبار
 وانما قال لا اوله ولم يقل الضاحك لان اطلاق المحصورة على الفرد الحقيقي صحيح من جهة التسمية
 وقوله كون الحصة مستعملة في الفرد الاعتباري دون انما في غير المنطقين اما
 غيرهم فيطلقونها على الفرد الحقيقي ومنه قول المحقق التفاتا في شرح قول صاحب
 التلخيص وباللام للاشارة الى مهور الى احد من الحقيقة معودة بين التكميل والى طب
 واحد كان او اثنين او جماعة وقوله ان لا العمد شارة الى حقيقة معينة في الحقيقة
 واحد كان او اثنين او جماعة ولا حقيقة شارة الى حقيقة معينة من غير نظر الى الامور
 وقول الشيرازي المحقق نقول اذا دخلت اللام على اسم جنس فاما ان يشار بها الى حقيقة
 معينة فردا كانت او افراد مذكورة تحقيقا او تقديرية اسم لام العمد فانه ما ذكره فان
 المراد بالفرد ههنا هو الفرد الحقيقي والشارح يعمى على هذا الاستعمال في استعمال المحقق
 وانما اختار المحقق على الافراد لان الافراد تشمل الانواع في الفان لا في الحصر فانها
 تشمل الانواع والاكثرة من الواحد وظهر بهذا ان ما ذكره المحقق من اول البسمل وان قوله
 لان الحصة لا تطلق في المتعارف الاعلى الفهم الاعتباري الخ ناش من عدم تنوع الجنس
 او من النسب فلا يجوز عنده الاعمال انما يابى لا يجوز عدل ثوبين لكان متفقا
 عند بقوله فينود يعني انه لو لم يكن المراد حقيقة الجمعية بل اعم منها او من التثنية لا يكون
 حاصلا الا ذكر قوله ويجمع في غيره لانه يفهم من قوله فينود ان كان جنسا ان يجمع ويجمع
 ان لم يكن جنسا واما حقيقة الجمعية ففقط فلا يفهم ويكون ان يجب عنه بانه وان فهم
 لكنه يصحح بفتح عن التبعج به والتحقيق ان المراد غير الجنس والجنس المقصود به الانواع

وقد جعل المحقق في هذا الموضع
 من غير وجه في غاية الحصر في
 تحقيق المحصورة من الامور الحقيقية
 ان لا احد في سائر الكتب ما يوافقه
 فقد ظننت ان هذا انما في علم عليه
 ولم يجد في سائر الكتب ما يوافقه

وقوله في جملة غيره واكتوبه ويخط به لبا بال الفاتحة لا حاجة الى هذا بعد كون جملة الجنس
 المقصود به الانواع مستقاة من الاستثناء **الظان الضمير** ارجع الى المفرد المتقارن
 العدد بمؤنثية قوله بنون او بنون التثنية فان ما كان يكون تاما بهما هو غير العدد من
 المفرد المتقارن وقوله والايام في هذا الظان فان معناه وان لم يكن بنون او بنون
 التثنية بل كان بنون الجمع او الاضافة وما يكون تاما بنون جمع انما هو العدد فلو كان في
 راجعا الى غير العدد لكان المفرد وان لم يكن غير العدد تاما بهما بل بنون الجمع وهذا
 اذ لا يتم بنون الجمع في باب التثنية الا العدد فنثبت بهذا ان الضمير ارجع الى المفرد المتقارن
 مطلقا في فهم الشرح قد كسره وقد يخطر بالبال ان وجه الظاهر احواله اسما العدد
 الى بابها ورجوع ضمير غير ويجمع التثنية غير العدد والاول امرت والصور **وان كان**
 الحكم المذكور وهو جواز الاضافة **لا موجب** بجعل كان آه يعني يعجز ان يجعل كانه تامة في
 صورة ارجاع الضمير الى المفرد ويعجز ان يجعل ناقصة في صورة ارجاعه الى التثنية وكانه اراد
 الاشارة الى توجيهين كان اي لم يرد ان يكون كانه ناقصة مخصوص بالتوجيه الاول وكونها
 تامة مخصوص بالتوجيه الثاني بل اراد الاشارة الى ان يعجز ان يكون كانه تامة وثالثة
 واقول بل المراد التخصيص لان المناسبة الاولى ان يكون ناقصة وعلى الثاني ان
 تكون تامة وتلك المناسبة هي الموجبة بجعل كان في التوجيه الاول ناقصة وفي الثاني
 تامة **اقول** فيشكل اي اذا لم يكن انتصا ما يليه على التثنية فيشكل ثمة في التثنية بقطوع
 في بعده عما ذهب مع انه ليس بتثنية وهو اي عدم جواز نصبه **فخوفا** اطل
 زينا ازال الابهام عن الطرف وهو الرطل وبار الله عنه لا يميز الابهام عن النسبة فان زينا
 فان النسبة في الابهام كما في كتاب زيد بن ذكرفا **الا** ان يمد اي بالطرف
 الذي يستلزم الابهام فيه الابهام في النسبة ورفع الابهام عن النسبة رفعه عن الطرف
 المقدر بالابرة على كلام الشرح ما ذكر لان الابهام في النسبة المقطرة التي هي طرف النسبة لا

سليم

يستلزم نوع ايهام في النسبة حسب حالات الطرف ورفع ايهامها التثنية يستلزم رفع
 ايهام الطرف كمن هذا ليس كلام الشرح ونحن نقول المثال الثاني مما لا يقع في كلام النسبة
 اذ لا معنى ليعتد به حتى يكون مما يتقوده به والثاني الغية مصنوع لكل ما جعله المنع
 مما لا يقول عليه **الغية** اي كاسم الفاعل والمفعول **بال** ليست جملة وهي التي لم تقع
 بعد حرف النسخ وحرف الاستفهام رافعة لغا وناصلة للموصول وكونها جملة فيما اذا وقع اسم
 الفاعل واسم المفعول والعنونة المشبهة بعد حرف النسخ والاستفهام رافعة لغا ووقع
 اسم الفاعل والمفعول صلة للموصول وانما لم يذكر اسم التفضيل لانه لا يعمل الا في مادة مخصوصة
 لما يكون فيها جملة **ذكرتها** اي ذكرت ما ليست جملة منها جملة اي الجملة **وبهذا**
 الشرط ههنا لما صار مفعلة ان يكون قوله والاتسا والكتاب زيد بن ذكرفا لانه ينقص الشرط
 الاول واذا قيد الشرط الاول بما يخرج كتاب زيد بن ذكرفا لانه ينقص عليه **لانه**
 لانه انما يحتاج الى التقييد في التبيين لوجوه الصحة على الامكان العام وهو سلب الضرورة عن
 الجانب المخالف للحكم من جانب الايجاب والسلب فيكون المعنى لا يتبع صيغة التثنية وينبأ
 لان الحكم ههنا لجعل وجودي وجانب المخالف له السلب فيكون الامكان بمعنى سلب الاقتران
 هذا على ما فهمنا على ما فهمنا فالصحة ههنا مقابل الفساد وهو المثل هو بلين فوال
 الى العباد من المؤمنين والفقهاء والخاة **اما** لو حمل على الامكان الخاص وهو سلب
 الضرورة عن جانب الايجاب والسلب فيكون المعنى ان كان اسما يجب عليه لما انتصبت
ر معنى **ر** ولا يتبع فلا يتناول كتاب زيد بن ذكرفا الوجوب جعله فيه فلا حاجة الى التقييد لان القسم
 من الشرط الثاني لان المعنى هو معنى القسم الثاني من الشرط **يكون** يكون ان لم يكن اسما لا يجب عليه
 لما انتصبت عنه ولا يتبع فيتناول كتاب زيد بن ذكرفا ما اراد المخبر على ما فهمنا من كلامه
 وعندك ان الظاهر الصحة لئلا يكون احصا ولم اعبر على مثل هذا التفسير لان في غير
 هذا المحال بل الظاهر هو مقابل الفساد كما هو ان يمد وهو ان يمد على ان يمد واما هذا

حمد لمن جعلنا غير منصرفين عن خواص بعضنا في بيان فوائد كافية كل كلامه و صلوة على من نحب
 دفع الضلال محمد الذي فاز من يعتصم به باع الكمال وعان من اعانته في اعتراف رسالته غير الصحاح وغير الاول
 فيقول العبد الفقير الى الله الغني محمد بن محمد اشكون لما قرأت من الحاشية الجليلة على الفوائد النضائية للعائلة
 عصام الدين من سوجد سربان شيخ شمس الدين النافذ الذكر والرهشد العسقي امير المؤمنين على وكتبته في سنة
 قرآنة ما سألني من بعض الفوائد نظرية بعض ما جلت ووجوه في حاشية الفوائد التي لم يحرم حوالها احد من الغفلة
 ولم يبدلها كثير من الازكياء والتمسك بالكتب حاشية متعلقة عليها فشرعت في ذلك متوكلا على الله متفقا عليه
 سائلا من تعالى ان يجعلها مقبولة من الطالبين ومرفوعة بين الراغبين وسيمتد بالافوائد العلمية فمنه
 تأييد الفوائد النضائية وما توفيق الاله عليه توكلت و هو خير نعم الوكيل **وعلى** الجليل الاختيار قول
 لم يقيده الاول بل ان الوصف فعل اختيار والجميل صفة اذ المعنى هو الوصف للمبتدئين بالجميل فيكون الاول
 اختيارا لا محالة لانه يرد ان وصفه بالجميل ومرتبه وصفه بصفة نفسه وصفه بصفة متعلقه بالجمال
 هو الثاني اذ الفعل لا يوصف الا بصفة متعلقة فعل هذا يلزم الاختيار لجواز الوصف بغير الاختيار ويكن
 ان يقال عدم التقييد للاشعار بعوم على ان المتبادر كونه صفة المتعلق والمعنى الوصف بالذات الجميل
 وهو لا يلزم ان يكون اختيارا مع ان المشهور عدم وصف الموصوف بالاختيار وهذا بقى انه لا بد من التقييد
 بقوله عابده التظيم ليلا يصدق التعريف على السحرة ويمكن دفعه بان قوله على الجليل نفع على
 ان قيد حاشية معتبة في التعريف لا محالة **والحمد لله** عاصفة قول اما الشئ عاذاته وتناذاته
 فانظر انما لا ينفع ولا اعتبر النبي عم عن الاول والثاني بلفظ الشئ حيث قال لا اصبغ عليك
 انت كما اثبت على نفسك ولا قدما لرفع ما ذكره **ما** لا تستغلل الذات فيه ان يشهد ذلك
 واما مشهور ان كل ممكن حادث اجميلا بالمشهور ان كل ممكن سوى الله تعالى حادث والصفاء ليست
 سوى اخرى لا هو ولا غيره اقول لا يوجب على هذا الاشعار بالثبوت **والله** فهو ليس حقيقة
 بله اذ لم يكن اختيارا من احكامه والافه حقيقة **والله** وهو الله تعالى هذا اما ان اصل
 قائم

[illegible]

انما يمكن جعله للبعض نعم يرد على هذا القول ان الظاهر انما هو
 مع انه يفيد البغية من غير حاجة الى التقدير الذي هو خلاف الاصل على الاقرية على ذلك التقدير
 ولا يفيد الكلام بجعله ضرورة لا مع جعله ضرورة للبعض يمكن ان يرد على هذا القول
 ان اراد انه يفيد البعض من غير قرينة فهم وان اراد انه يفيد القرينة لتقدير الكلام فليس يلزم
اقول ولو كانت باقية لزم آه اقول لزم ذلك عند تعال المجردة لا يكون صحيحة كما يجوز ان يكون عدم
 الام كون الكلام لان كذب اللزوم وان كان ملزم ولا كذب الملزم وموضع الجمعية كمال الام
 بل كذب اللزوم صحة على خصوص ما نعلم لو استلزم على كونه جنسا فقيلا لو لم يكن جنسا لزم آه
 لمنع الملازمة بان الام تبطل من الجمع الا ان تعال ما ذكره ليس صحة على كمال الجمعية بل على كمال
 الجمعية وان لو كان جمعا لزم تأنيث نعت بان الملازمة ممنوعة اذ الجمعية بآقية والالزام
 فلا يكون عدم التأنيث نعتا على عدم الجمعية لجواز ان يكون جمعا وترك جمعية وانما يكون سندا
 لو لم يكن ما يطلما **اقول** ولا يخفى ان توهم المنافات بعد دخوله آه اقول الجنس بعد دخول التال
 يقتضي الكثرة لان الجنس ان كان قابلا للاطلاق على الكثرة وموضع كذا شيعين للشارح به دخول
 التاء فلا مجال لتوهم المنافات بينهما بخلاف الام حيث لا يجعل التاء منفقة للواحد بل يجعلها
 مستعينا فقط فيترسم ان اتفاقا بينهما بسبب الام تقتضي ان عدم تعيين مدلولها والتا
 يقتضي التعيين فان قلت التاء لا تخرج الجنس عن النسبة والجنس حيث يقتضي الكثرة قل
 قد خبر جبر اقتضائية الكثرة من موكاه المحي توهم ان الحي من غير اعتبار دخول التاء عليه
 الكثرة والتا من غير اعتبار دخولها على الجنس يقتضي الوحدة فيترسم المنافات بين جمعها
 يرد عليه ان التا كثر جبر عن اقتضائية الكثرة بدخولها فلا مجال للتوهم ان ذلك اتفاق
 يمنع آه حمل قول الكثر ولا منافات على المنع غير ان الظاهر ان التا عدم المنافاة لدفع التوهم
اقول بل جعل افراد الجنس الام تدخل في موكاه وتجويزا ملازمه فاذ ادخل
 عليها لا تجعل الام شاعرا كذا بالوحدة وهذا معنى جعل التا افرادة شاعرا
 بالوحدة

بالوحدة والحاصل ان الام اذا دخل على المقيدة بالوحدة لا يجعلها ملا لا الكل مع وقد متفق
 بالوحدة ويمكن ان تعال يرد على الام يجعلها ملا لا الكل وقد متفيدة بالوحدة وهو انما هو
 بالجنسية وكذا التاء يجعله مقيدا بالوحدة مع شموله لكل فرد وهو انما هو بالجنس وكلاهما
 جائز ان فلا منافاة على هذا يرد مع ما ذكره الحلي في ما ذكره المحقق **اقول** في غير الجنس الذي يقتضي
 باعتبار نفوذ هو الام الحقيقية من حيث هي لام ما جعله متوقفا على التثنية فيما يتق والالزام ان يكون
 جعله الغية الحقيقية فوجاهة الحادة ويحتمل ايراد من الحي الحقيقة وهو انما هو حقيقة
 ولذا جعل المحقق فيما سبق ما يقتضيه الجنس اعتبارا نفوذا على حقيقة من حيث هي **اقول** لا يقال ذلك
 آه اقول ان اراد انه تعال ذلك فيما اذا رمى النواة لامن النعم فقط يتجبه عليه انه يلزم ان لا يكون اللفظ
 بمعنى الرمي مطلق والالزام ان تعال ذلك فيما اذا رمى من النعم النواة فلا يخرج هذا على انه بمعنى الرمي
 مطلقا وان اراد انه تعال ذلك فيما اذا رمى النواة لامن النعم كما تعال فيما اذا رمى من النعم كما هو
 النظم من العارة يرد عليه الغية انما يحتمل ان يكون اللفظ بمعنى الرمي من النعم ويكون استعماله فيما اذا
 رمى النواة قبل ان يدخل التاء في النعم يكون ذلك الرمي ورميانه النعم فكما لا يكون ذلك سببا بان لم
 يقتض الرمي من النعم ان لا يكون سببا ايضا لعل بان يقتض الرمي من النعم لاعتبار ان يقتض الرمي مطلقا ولا
 قال الشارح هو في اللفظ الرمي من النعم كما قال البعض لان استعماله فيما اذا رمى من النعم منع كونه
 بمعنى الرمي من النعم والاحتمال المذكور فيما سبق لا يقتضي لاحتمال الاعمال قلت لا فرق بين الاحتمالين
 فكيف يرجع التا في قلت بناء على ما ذكره مع عدم الدليل على كونه بمعنى الرمي من النعم وان لم يكن
 لفتا في الاعمال النعم ومن هذا الوجه الجواب عما يرد على المحقق في فهم **اقول** انه لا بد وان يتوهم بالبنا
 اقول في مجوز ان لا يكون بلايا لا بمعنى الرمي فلا يرد ما اوردته بقوله وفيه نظر **اقول** لكن التا في اقرب
 لانه يقتضيه اقول بل الاول اقرب لمناكبته وعدم الاختصاص لا يضر لان النقل من الاعمال في غير صحيح
 التا في سبب اختصاصه ليس ينبغي على ان قد عرفت الجواب **اقول** ويمكن ان يقال ان المعنى نحواه والغية
 لا يكون بين المعنيين كثر فرق بخلاف الكلام **اقول** فيكون نقلهم المتعلق آه اذ رمى لفظ متعلقا

في غير الجنس الذي يقتضي

لا مخرج منه

لا من هذه الحيتية اطلاقاً بدونها صحيح هذه الحيتية غير لازم له صلاحية اللام ان المراد من
 كل من كل الاطلاقين الاطلاق بانظر الى نفس اللفظ لا بالنظر الى حيتية من حيتيات واطلاق
 المجاز بالنظر الى قوله بالنظر الى كونه مجازاً بدون التقرينة صحيح مع انه لا يفيهم المعنى المجازي
 ولا يلزم دخوله بعدم صحته اطلاقاً بدون التقرينة بالنظر الى كونه مجازاً **وقد** وعند سماع الحرف
 يفهم آه فيه منع ظاهر للمعنى في الموضع تدل عليه جمل لا ينضم بل في غيرة فافهم **فمصحح**
 يكون اسم زمان آه المناسبة بين المفعول والزمان ليست اذ لا يختص طرفية الزمان
 بفعل دون فعل ومفعول دون مفعول بخلاف المكان **فقد** فلا بد من تجريد الوضع عن آه
 اقول الاستدلال في شرح ملاحظة واعتباره في المسند لا ذكره لان الدلالة بالفعل
 ليست آه فيه جعل فيما سبق الدلالة العقلية قسماً طبيعية والوصفية فالمناسب ان يقال
 لان الدلالة بالفعل ليست الا المهملة الا ان يقال اراد بها بالدلالة العقلية للمعنى الاعظم وهو ما ملح
 للقول فيه من اجل قصد البيان المعنيين للدلالة العقلية **فانما** ادخله في المهملة لتعاطل آه
 يمنع دخوله فيها ان يراد بالمهملة ما لا وضع **فقد** يعني اذا جرد الوضع آه لا يخفى انه لا يلبس
 في المهملة **فقد** لان كثير من الحروف السبع وضع لمع آه في حرف الجيم ما ركبته اللفظ وما
 وضع لمع لا يتم كنبه اللفظ فلا يكون من تلك الحروف يكونه في صورة تلك الحروف لا يندم
 اطلاق الحروف السبع عليه فصح الحكم بخروج جميعها بهذا القيد فان قلت هذه الحروف المذكورة
 لانه حيث وضعا لمع يتم كنبه اللفظ قلت نعم لكنها لا من حيث وضعا لمع يخرج بهذا
 القيد تأمل من هذه اعلمت ما في قوله ان يقال قوله الموضوعة آه لبيان حرف السبع لا التقيد
فقد واللام في القصد للعمدة فان قلت المعنى اذا كان اللفظ لا يقصد لا بشئ فلا حاجة
 الى جعل اللام للعمدة المعنى من حيث هو معنى لا يقصد لا بشئ واما وجود القصد في نفسه
 فباعتبار ان يكون له معنى لاعتبار ان يكون معنى والحاصل انه لا يكون معنى الا بعد ما قصد
 بشئ ولا يمنع ذلك ان مقصودا بنفسه باعتبار آخر **ولا يخفى** ان هذه القضية طبيعية آه

١٠
 من السعدني
 كوتنام من صرون
 باد كرم
 وضعها مع
 اوقنا مع
 والى مع
 من السعدني

أقول لا حاجة إلى جعل هذا الجواب مركبا من مقدمتين بل الجواب بالمقدمة المتقدمة
 لأنه بالمقدمة الأولى تصوير المفهوم لا يقع تحت الاستصحاب من جعل المعنى اعم من اللفظ
 ولم يقل بفتح من و لئلا يتوهم أنه و شكايا و وضعها بالاولى اللفظ قد علم جوابه بالاولى و ان
 توجه السؤال عما تعد به جعل المفرد من اللفظ **قوله** ولو كان ضفة للفظ لم يتجه أقول
 نعم لا يتجه إذا كان بين وحدة اللفظ و افراده فرق و اللفظ ما قال فيمكنه وحدة اللفظ
 عند المحل الافراد في المعنى و المحاصل انما معان مفردة أي مفردة باعتبار كونها معان اللفظ
 مفردة و مركبة باعتبار كونها الفاظا معا و كذلك قال في الاول معان و في الثاني الفاظ و الاول
 فالكلام في اللفظ لا غير و الضمة هذه اللفظ معان فيلزم ان يكون الافراد و التركيب باعتماد
 و **احد** **قوله** الا ان يقال المراد حاصلا ان هذا النقض ليس للمعنى بل للمسند باعتبار كونه
 جارحا لا مجردا **قوله** لا يدل جزء اللفظ أي لفظ الموضوع لان المفرد لم يكن ضفة
 اللفظ الذي وضع له اللفظ ولم يصح به شيء لان لفظ المعنى الذي وضع بالافراد و التركيب
 لا يكون غير الموضوع فليس اطلاق التنوين **قوله** يستغاد منه على ما هو حقيقة التركيب
 ما يستغاد منه على ما هو حقيقة التركيب لان يكون تعلق هذا المعلق قبل الاتصال بمجموع
 الضمة الا ان ينزوا الاتصال قبل التعلق التمهيد لكن هذا المستغاد ايضا قال لان الوضع
 لا بد ان يكون قبل ضفة الافراد فكما لا يمكن كون الافراد قبل الوضع كذلك لا يمكن كون وضع
 الوضع انما يسمى الافادة الحقيقية ابدا ما لضعف المفاد لا يدعي ان تسمية الافادة بضعف
 المفاد ابدا ما غير ظاهرة بل نقول ان التسمية هذه الافادة و ان كانت ظاهرة لكن ظهورها
 الافراد و التركيب بعد الوضع يعرف عنهما كما هو الدلالة و ضفت بسبب منع ذكر الضمة
 عنها فن قال كنه برغم ضعف الدلالة يريد به ضعف الدلالة بسبب منع ذكر الضمة لضعف الدلالة
 في نفسها مع ما مقتضية آله أقول لان التسمية بالمقتضية بشيء بعد الوضع لان الاول
 بالاول الاربع مثلا متضمن بالمقتضية بشيء ايضا نعم المقصود في بلفظ بعد الوضع

لكن

لكن لا يلزم من تعليق الوضع بالمعنى ان يكون الوضع للمعنى بالمقتضية بلفظ
 بلفظ بل أقول المقصود بلفظ مطلقا ليست بعد الوضع بل المقصود بلفظ موضوعا بعد
 الوضع و لا يلزم من التعليق ان يكون الوضع للمعنى بالمقتضية بلفظ موضوعا لان
 ان المعنى المذكور هنا معنى اللفظ الموضوع و لا يطلق اسم المعنى الا ما قصدت فيلزم ان يكون
 ان يكون الوضع للمعنى بالمقتضية بلفظ موضوعا فيجب ان يحل على الجواب **قوله**
 و لا يخفى ان غاية البعد أقول يريد الشيخ ان اللفظ و متضمن احدهما متضمن الآخر
 فإما ان كان فيهما تقدم أحدهما على الآخر فانه الاول بالجملة الفعلية ليحصل بينهما
 و تقدم فلا بعد أصلا **قوله** فلما كان الوصف الموضوع معمول متعديا له فإما ان له
 معمول متعديا و اذا تصرف كج تبعه بمعنى غير لازم **قوله** لانه لو قدمت الثانية لاحتج بهذا
 ليزوجه أقوى في تأخير ضفة الافراد لظهور الجمل على المعنى فكما لا يقدح الاسم المذكور في جعل
 الافراد ضفة لمعنى كوز ضفة له كذلك لا يقدح الاسم في تقدمه و لانه اذا ذكر المفرد
 على وجه فيه الكلام و كون للمفرد ضفة اللفظ فافهم **قوله** لان الافراد ليست في الوضع
 في اللفظ لان الكلام فيه لا يخفى ان افراد اللفظ لا يستلزم الوضع كلف و الاول
 بالطبع او الفعل موصوف بالافراد و التركيب الافراد مطلقا و هو غير المتضمن لما عرفت
 فافهم **قوله** لا دخل للمعنى الذاتية أه أقول يريد الشيخ ان هذا التردد كافي لاعتبار المعنى الذاتية
 في الحالية لانه أقوى الحالية اذا وجد المعنى الذاتية فلا يبر ما ذكره و يحتمل ان يكون قوله
 لا دخل للمعنى الذاتية أه تفصيل القول الشارح لا اعتبر ان كان يكون قوله كما يكون فيكون
 كما يوجه قوله مع ما يوجهه ظاهره **قوله** لان الاعراض جري على الرجل قبل التنوين لان التنوين
 هو التنوين الساكنة و الحركة التي في الاعراض جارفة على اللام قبل التنوين الا انه يمكن ان
 ان يقال ان هذه الحركة ما كانت متصلة بها صحتها بما عرفت و **قوله** فافهم **قوله**
 ان النسب جعل واحداه قول بل لا نسب ان يجعل ضفة بقرينة المقابلة مع انه على ما ذكره

هذا هو الوجه في
 ما عرفت من ان
 اللفظ لا يستلزم
 الوضع كلف و الاول

يحتاج الى تقدير موضوع على انه يرد على هذا التقدير ايضا انه يستفاد من العبارة ان
 حق قايمة مثلا ان يوجب باعرب بلفظ لا انه لشيء الا المتبج اعرب باعرب بلفظ
 واحد وليس كذلك الا ان يقال المعنى الصحيح ان مجموعهما لا متبج اعرب باعرب بلفظ
 ولا المتبج لم يعرب بالمجموع بل يعرب به الاول والثاني فقط لانه لو لا المتبج لم يعرب
 المجموع بل باعرب بلفظين وبعد فيه نظرا لان التاء تكونها منه لاصل لا تتحقى العرب
 فلا يكون قايمة مثلا للمجموع بل الاول وايضا يمكن ان يكون المعنى ايضا على تقدير كون
 واحد صفة المجموع اعرب باعرب واحد للمتبج ولو لا المتبج لم يعرب المجموع بل الاول
 والثاني **فقد** يستفاد من العبارة ان حق قايمة ان اقول ان ارادة ذلك القائل انه
 يستفاد من العبارة ان حق قايمة مثلا ان يوجب باعرب بين لفظا وتقدير لانه لا متبج
 اه فهو مهم لان ما يستفاد من الاعرب ان حق قايمة مثلا ان يوجب باعرب بين مطلقا لا
 باعرب بين لفظا او تقدير او ان اراد ان يستفاد من العبارة ان حقها ان يعرب باعرب
 مطلقا لانه لا متبج اه فهو مهم لكن كون التاء منه لاصل لا يمنع الاعرب **المحج**
 لان المتبج والمجموع اعربا اه فيه ان يجعل الحرف الصالح لان يجعل اعربا لا يكون الحرف معربا
 وهو فاعني فيهما ان المجموع اعرب باعرب بلفظ واحد **واحد** واما الرجل وان صح اه فيه
 ان وان صح انه الحق ببصري وقايمة لكن لا يندفع به ما ذكره القائل عدم ظهور ما ذكره
 الشارح في مثل الرجل حيث لم يعرب المجموع فيديل الثاني فقط اذ لا يلزم من الحاجة وصحة
 ان المجموع اعرب باعرب واحد **فقد** بحيث يتناول حروف المعاني العارية عن الدلالة
 اقول ان اراد بالدلالة الدلالة مطلقا فلا ننم ان حروف المعاني عارية عن الدلالة
 اذ لا يخفى عن دلالته ما مطلقا اراد بالدلالة على المعنى يريد ان يتناول الوضع المحدد عن
 المعنى الحروف العارية عن الدلالة على المعنى لا يندفع استلزام الوضع الدلالة نعم فيجوز
 لو تناول العارية عن الدلالة مطلقا **فقد** الا ان يقال ليس الوضع في التوفيق المنع
 اقول

اقول ليس المراد من الوضع الوضع وقوله بعد ذكر الوضع الذي في التوفيق ظاهر
 الاشكال فافهم **فقد** لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة اه فيه ان المراد من الدلالة وهو
 لانه يريد بيانا الاستلزام على وجه الكلية فلا يرد ما ذكره نعم يرد لو كان المراد فيبعد
 ذكر الدلالة مطلقا لا يرد ذكر الوضع فان قلت يرد ذلك على قوله كما في قلت فيجب **المفصل**
 ايراده في غير ما ذكره دفعه من جملة على التمثيل لذكر الوضع بعد الدلالة لانه لا يرد ذكره بعد **فقد**
 لانه بعض الصفات يخفى فيها بطلان اقول ليس المحصر بالنسبة الى الباطن بل بالنسبة الى **بطلان**
 ولو جعل المحصر الاول كذلك لا يندفع ايها من الصفات فيها بخلاف الثاني ويمكن ان يقال ندم
 الايهما به ايضا لانه لا يرد مطلقا الصفات بينهما ترتيب بعضها لكن الثاني صحيح في الدلالة
 على ان المراد ترتيب بعضها كان المحصر فيهم من ظاهر قول القائل لان المحصر في الدلالة وهو
 محصيا بطلان يري ان محصر مطلق الصفات فيها بطلان وورد عليه بعض الصفات ايضا فيهما
 وليكن كذلك بل يري ان محصر مطلق الصفات في الدلالة بالنسبة الى عدمها في عدم الدلالة بالنسبة
 اليها بطلان في محصر بعض الصفات في الدلالة بالنسبة الى عدمها في عدم الدلالة بالنسبة اليها
 فانه صحيح **فقد** على ان معنى محصر قد عرفت انه لا يريد القائل ان يلزم محصر مطلقا
 الصفات صح به وان لم يعرض محصر التوفيق ان ليس محصرا ما ذكره في التوفيق بل يري ان
 يلزم محصر مطلقا الصفات في الدلالة بالنسبة الى عدمها ذكر العكس فلا يكون لزوم المحصر التوفيق
 نعم يرد على ذلك القائل انه لا يلزم من محصر الصفات في الدلالة بالنسبة الى عدمها مثلا محصر
 جميع الصفات فيها فافهم **فقد** ان الاول لا يرتبط بالذات اذ الحديث في تغير الذات فليصح
 في حمل الدلالة مثلا على الكلمة لا بتقدير ما في طرفي الذات اي حالها الدلالة او في طرفي
 اي الكلمة فقها الدلالة او بما وكل اي الكلمة **الدلالة** والثاني يرتبط اه لان ان يرد
 في امثلا وان كان بمعنى الحديث لانه ليس صحيح الحديث لانه يؤدي معنى الدلالة ويؤدي
 اليه بخلاف الصحيح **فقد** لانه يتوقف على ان يتوقف الموقوف في مشتكل اقول ان الظاهر ان الحكم ان ح

هنا تفصيل لما قال المتقدم قد سئل في حاشية شرح المطالع في قوله وهو العلم وقد علم
 حد كل واحد منهما فان كل التقديرات التي تشمل على ما هو مشترك بينهما في معنى ما يتخبر
 كل واحد منهما عنه اخواته وعلى اعتبار انهما المنية المشتركة ولا معنى للحد الا ذلك
 انتهى فلا يرد ما ذكره **ف** لا يظهر واضح الى ترك بيان معنى للفقرة اه اقول كان الراجح ان
 ظهوره من بيان المعنى اللغوي للكلام اذ يعلم منه ان الكلمة هي التي تكلم به الا ان منع
 شمولها لغير الواحد فيظهر كونها بمعنى اللفظة والعلم به اشتراكهما في الاشتقاق من الكلام
ف ولا يخفى ان الكلمة تنسب بمقتضى الاصطلاح الى معنى ان الكلمة لما كانت في اللفظة بمعنى
 اللفظة كالا جعلها للمعنى المصطلح لهما انما جعلها للمعنى المصطلح لهما لشمولها لكثير من اللفظ
 وكذا الكلمة لا تنسب لجعلها للمعنى المصطلح للكلام لعدم شمولها لغير الواحد كجانب اللفظة بخلاف
 الكلام فالتفصيل ليس بحد التحيز بل المتكافؤ **ف** ومنه قال المعنى فلا يلزم اتحادهما ان يريد
 المحقق ان ما ذكره شرف دفع توهم لزوم الاتحاد بين المتضمن وكل ما يكون متضمنا للاجزاء او
 توهم لزوم الاتحاد بينهما في تضمنه الكلام للكلمتين فقط جعل القائل ما ذكره شرف دفع ذلك
 ان يقال لا يرد القائل بتعيينه ان ما ذكره شرف دفع توهم لزوم الاتحاد بينهما في تضمنه الكلام
 للكلمتين فقط بل يرد به ان توهم لزوم الاتحاد ليس في الكلام الشرائع اذ في غير الشرائع
 المتضمن مع الجميع والمتضمن هو الكلمتين اللتين بنينا اسنادا فالتزاد ان كان له
 دخل في كون ذلك الكلام كلاما لزوم كونه متضمنا الى الغيا فيلزم الاتي وفي غير الشرائع ايضا وان
 لم يكن يلزم ان يكون الاسم نائما لا غير فلا يصح التقييد قلت الزايد وان لم يكن دخلا في ذلك
 تعلق بالكلمتين المذكورتين به ان الجميع كلام واعتماد تضمنه غير لازم لشمول اسناد
 المقصود من الكلام بدون **ف** لا احتياج الى تصحيح التسمية ان يخفى ان كون الكلام لفظا لا
 لا بعد ثبوت عدم دخول التسمية وام ثبت ذلك بعد ان يقال ان قول الكلام لفظا ثابت
 عدم دخول التسمية **والف** ان الخبر عندهم قايما من حيث وجوه الاعتراض فيه من الحقيقة

الخبر

الخبر عندهم هو قايما ابوه وكان ذلك التخصيص جعله من اجتهاد اعلم المجموع على انفسهم
ف ولا يرد عليك ان الامثلة المذكورة اه اذ يصدق عليها ان كل واحد منهما متضمن
 لكلمتين قيت بالاسناد لوجودها حقيقة في كل منهما هذا وفيه نظر لانه ان زيد قايما مثلا
 زيد قايما فلا اسناد بينهما وان اريد قايما ابوه فينبغي اسنادا ولكنه ليست مقصودا من الكلام
 اذ الاسناد المقصود من الكلام هو ما بين زيد قايما ابوه والثاني من لسانه قيت فالتعريف
 لازم قطعا **ف** لانه تضمن كلمتين هو مقبول زيد مع اسناد وهو اسناد مقبول زيد
 وفيه ان المراد من الاسناد ما يغني فائدة تامة وذلك لا يكون الا بين كلمتين اذ لا يمكن
 لم يكن لشيء لا يحصل اجتماع مع الكلمة فائدة فلا بد من التعريف **ف** لا يرد عليك
 عليك ان خبرك ببناء اه اقول على ما قال فيما سبق من ان الخبر في زيد قايما ابوه هو قايما
 يكون الخبر فيه ضرب ولا ينافي ذلك اتفاقهم على ان هنا جملة لان مجرد ضرب فيصدق بها
 الكلام الذي هو مواد في الجملة عند صاحب المفصل عليه يلزم ان لا يكون الكلام عنده
 هو ما تضمن كلمتين ذلك المجموع الجملة التي هي ضرب فقط لا تتضمن ذلك مع متعلقاته فقط
 الكلام عليه لا يلزم ما ذكره ولو سلم ان اتفاقهم على ذلك تضمن المجموع ضرب مع متعلقاته
 لكن لا يلزم من الراوق لزوم صدق عليه الجملة من جهة صدق عليه الجملة بنده الجملة
 اذ اللام من الراوق لا يصدق احد جماعا ماصدق عليه الاخر مطلقا لان يصدق احدهما
 على ماصدق الاخر من جهة صدق عليك الجملة فيكون ان يكون صدق الكلام على ذلك الخبر الجملة
 بناء على الراوق فيلزم تضمنه كلمتين اعني ضرب فلا يلزم ما ذكره ايضا **ف** لا يخفى
 ان ما ذكره انه ان الجملة عن الكلام اه اقول ليس في كلام المص ما يدل على حصة مادة الاقوال في الجملة
 الخبر اذ هو ليس بعد بيان جميع المواد التي صدقت عليها الجملة دون الكلام حتى يلزم من
 عدد ذكر الخبر الحصة المذكور بل هو بعد بيان اقوالها عنده وذكر جميع المواد الاقوال في بيان
 الاقوال ليس يلزم وكذا لا يلزم من ذكر بعضها الحصة **ف** واللام يصح قوله ولا ينافي اه اي

من حيث هو قايما ابوه هو قايما
 من حيث هو قايما ابوه هو قايما
 من حيث هو قايما ابوه هو قايما

اي على ظاهره اسم اعظم من الحقيقة والحكم والكلام والمركب من الشبه والجناس على تقديره في الحكم بينهما
 يكون كالمركب كما فلا يلزم عدم الصحة مطلقا وعليه قوله ولا يكون نوعا جامعيا اذ الكلمة عام
 من الحكم وسما كمالا حكما **قوله** وما يدل على ان الكلام عنده آه ليعلم ان لها دولا الكلام
 صريح في الدلالة على ذلك يجوز وقوع لفظ الكلام فيه على كل سبيل الاحتساب بناء على صونه على
 ما صدق عليه في ذلك القول مع هذا الاحتمال لا يكون فليلا على ذلك **قوله** والمدعى حقيقة مطلقا
 الكلام اقول المدعى حقيقة الكلام الموقوف بها وهو ما يكون من كمالين اذ قوله ولا يتأتى آه بيان
 للمكتسبين لان الكلمة لما ذكرت مطلقا في التسمية وسميت ان الكلام يحصل من كمالين آه
 كلمة كانت فاحتمل حصوله على ستة اقسام فيلزم بيانها فكان المصطفى قال اذ عرفت ان الكلام
 يكون من كمالين فاعرف انه لا يكون من كمالين آه كلمة كانت بل اسمين **قوله** لا يخفى ان كلمة عبارة
 عما يكون آه يريد الشارح ان الكلام لما كانت من اقسام الكلمة لزم يكون كلمة ما عبارة عنها
 فان قلت لم يخفى لا يباين في كون كلمة ما عبارة عن الكلمة بل يباين في كونها عبارة عن لفظ الكلمة
 ولا يقتضيه كونه من اقسامها ان كلمة ما عبارة عن لفظ الكلمة بل لا يصح اذ الموقوف بها لفظ الكلمة
 برأى صدق على الكلمة وهو انهم قلت نعم لا يقتضيه كونه اقسام الكلمة ان يكون كلمة ما عبارة عن
 لفظ الكلمة لكنه يقتضيه التعبير ما عبارة عن لفظ الكلمة في بيان معنى كلمة ما فيكون لفظ الكلمة
 معناه لا يند الاعتبار **قوله** فلا يتجوز الا ما دل على معنى يكون المعنى فيه لا غير لا يخفى انه يتجوز على تقدير
 عدم رجوع الضمير المعنى اذ على تقدير رجوع الضمير الى المعنى يكون لفظ الغير مفيد لعدم استقلال المعنى
 لا لكون المعنى في الدال وكذا ان لا يكون مفيد الاستقلال المعنى لا يكون المعنى في الدال فلا يلزم
 المخدوع عندهم عدم كون اداة الظرف بالمعنى المذكور على تقدير رجوع الضمير الى المعنى فتدبر علم
 الاتي على كون اداة الظرف بمعنى اعتبار مذهبها يناسب رجوع الضمير الى الدال لا الى المعنى
قوله كانه اراد التثنية آه اذ يشترط في ذلك وجوده ونحو ما ذكره فتدبر قدس حصول
 كونه المعنى مفود منه لا يكون اذ يقال معنى جبالا موضع استقلال هذا القول ان نحصل ما ذكره

مطلب

بعينه الا ما ذكره البعض **قوله** ولا يخفى ان له بعد الوضع آه اقول هذا انما يريد لوجها
 الارادة في الدلالة اذ لا دخل للموضع في الدلالة التي بعد الارادة حتى تكون الدلالات
 شبيهة ومتوقفة على ذكر المتعلق اما اذ لم تكن الارادة شبيهة فيها فلا يريد او معنى شبيه
 ذكر المتعلق في الدلالة في جعله لازما بمعنى الحرف وهو معنى عدم استقلال معناه **قوله**
 لوقيل كما ان في الخارج موجودا قابلا بذاته آه لا يخفى القاييم بذاته لا تطلق الاعلى الموجود
 فذاته ذكر القاييم بغيره لا تطلق الاعلى المؤثر في غيره فلا يقال للمال الذي في الكون متلذذ
 قاييم بغيره الا ان المحتج يريد انه لو صح موجود في ذاته وموجود في غيره كان غائبا
 في الايضاح وتنويرا ما استعمال في الحدود الثلاث وتبينها في تلك الحدود بمعنى الا
 اعتبار اذ كلمة في قوله هو موجود في ذاته وموجود في غيره باعتبار **قوله** وبما ذكرنا في
 آه ان في كليهما بمعنى الاعتبار فيكونان من واحد **قوله** فمن قال لفظ القوم فلم
 يتدبر ان اللفظ من الشبهة في تلك الحدود بمعنى الاعتبار كما ان في قولهم موجود في ذاته
 وموجود في غيره بمعنى الاعتبار لان الشبهة المعنى الحرف في التابع الامر العوض التابع للجمهور
 مع ان ينسب ذلك الغير بمعنى كما ينسب في المحل بمعنى فافهم الاول يصلح لان يكون مسئلة
 ان يخفى ان المقصود في هذا المقام بيان الاستقلال وعدم الاستقلال فامنا سببه ببيان استقلال
 المحكوم عليه وعدم استقلالية لهما **قوله** ثم نقول يستلزم من كلام اهل هذا التحقيق آه
 اذ قد ظهر من ذكره التحقيق قدس آه ان معنى الحرف ملحق بتبع الغير كما ان العوض موجود
 للمحل يمكن ان يلاحظ معنى الحرف على هذا بدون ذكر المتعلق كما ان العوض لا يمكن ان يوجد
 للمحل في غير ما يريد هذا اقول فيه لا يلزم من ذلك المذكور ان يكون تبعية معنى الحرف للغير
 كتبعية وجود الغير للمحل بمعنى تبعية معنى الحرف للغير عدم كونه في نفسه متعلقا بتبعية وجود
 العوض للمحل ميت مثل ذلك للعوض وجوده في نفسه لا يحصل الا بوجود المحل فظهر معنى الحرف
 في نفسه بل في غيره بخلاف وجود العوض فانه في نفسه تابع لوجود الغير لا يمكن ان يلاحظ

مع الحرف بدون ذكر المتعلق فلا يصح على الحكم به والصفة لا بد فيه من ذكر الغير معناه
فلا يردح ما ذكره من كون كل رجل يصير حكوما عليه مع ان مفهومه ملحوظا لانه لا يتبعه
ليس كمتبعه مع الحرف او مقوم معقول في نفسه لانه تابع للملاحظة الافراد فيجب ملاحظتها في الفعل
وتنفي خلاف مع الحرف لا يتعقل ذلك في نفسه لانه لا يكون حكوما عليه بدون الحرف لان
ذكر الغير بخلاف الحرف فاقولت قولهم الحرف يدل على المعنى في نفسه لانه
ملحوظا لمتبعه لغيره فيجب ملاحظة الغير لانه ملحوظا في نفسه فيكون الحرف في مثل كل رجل كونه معناه
ملحوظا في نفسه لمتبعه لغيره فيجب ملاحظة الغير لانه ملحوظا في نفسه لانه كونه معناه
على كونه ذلك المعنى في الغير لانه يدل على كونه في نفسه بتبعه لغيره لا يدل على عدم كونه في نفسه فاقولت
تكون مفهوم كل رجل معقول في نفسه لمتبعه لغيره لانه ملحوظا في نفسه لانه كونه معناه
بتبعه لغيره ومتضمنا لفكره ملحوظا في نفسه لمتبعه لغيره لانه ملحوظا في نفسه لانه كونه معناه
مفهومه حيث هو ملحوظ في نفسه لمتبعه لغيره لانه ملحوظا في نفسه لانه كونه معناه
بل مفهومه حيث هو ملحوظ في نفسه لمتبعه لغيره لانه ملحوظا في نفسه لانه كونه معناه
اذ لا يوصف الكل في العرف بالاقتران ان يعنى ان الزمان داخل في معناه للمطابق فلو كان المراد
المطابق لم يصح وصف المعنى بالاقتران بالزمان اذ لا يوصف الكل **او** يرد عليه انه لا يتوقف الدلالة
المطابقة ان اقول لا يرد ان الشئ الفعل يدل على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني حيث هو معنى
تضمني لا يمكن دلالة بنفسه على معناه التضمني من هذه الجهة لعدم دلالة بنفسه على معناه المطابق بل
يريد ان دل على معنى في نفسه باعتبار معناه الذي هو معنى تضمني لانه حيث كونه جزءا من المعنى
الذي وضع له في الفعل مع مادة وهو مجموع الحدث والزمان والنسبة والحاصل الفعل با
بأدته دل على الحدث في نفسه بوليته في نفسه لانه جزءا من المعنى بل مطابقا لانه موضوع للمعنى
والزمان والنسبة وهو ثبوت الفعل مع مادته فلا يلزم ح دلالة الفعل بنفسه على المعنى الذي
تضمني من حيث هو معنى التضمني وقد علمت من هذا انه لا يرد ان رح بما ذكره ان المعنى اعم
اذ لو كان

اذ لو كان المعنى بالمعنى هو بالمطابق لم يخرج الفعل بعيد الدلالة بنفسه لانه لا يتوقف على الحرف
من جهة المادة فان قلت لو اريد بالمعنى للمطابق لم يصح وصف المعنى بالاقتران بالزمان
قلت المراد بالاقتران مع الفعل بالزمان اذ دخول الزمان فيه ولا يبعد في وصف الكل بدخول
جزءه فيه **و** نحن تعلم الدلالة انه حاصل من الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمعنى
فلا يلزم من كون الحدث مستقلا بالمفهومية الذي هو معنى الدلالة بنفسه وجود التضمني بدونه
المطابق المتوقف على التضمني هو متوقف على عليهما فيكون وسطا فيكون ما هو شرط في نفسه
هو معنى تضمني اعني المطابق عليهما وان كان مستقلا في نفسه حيث هو فلا يوجد من حيث
هو معنى تضمني بدون المطابق اقول في نفسه اذ لا يلزم ان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول
بالمفهومية اذ لا يرد من الدلالة اللفظية بنفسه استقلال المفهومية اصلا بل معنى الدلالة بنفسه هو
استقلال المدلول في الدلالة في لودل الفعل بنفسه على الحدث يلزم وجود التضمني بدون المطابق
لا محالة فالجواب ما ذكرناه سابقا ان الدلالة الفعل بنفسه على الحدث ليست الا من جهة
المادة فلا يكون الاعمال معنى تضمني بدون المطابق **ف** لا يخفى ان اللفظ لا يدل على المعنى الذي
في ضمة تذكر وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى ليس الدلالة اللفظية اذ الدلالة لا بد ان يكون متأخرة
عن تذكر الوضع لان ذلك التذكر ليس الا لتجصيل التقاوت من اللفظ الى المعنى وهو الدلالة بدلالة
اللفظ على المعنى ان يتوقف اليه النفس حيث انه مراد اللفظ وفهم الحدث والزمان من الفعل
انما هو في ضمة تذكر وضع مجموع الحدث والزمان والنسبة لانه حيث كونها مرادين من الفعل
فلا يكون فهم الحدث والزمان والنسبة فليذكر التساوت في ضمة تذكر الوضع بدلالة
بنفسه على الحدث والزمان مما لا يخفى على ذوي فطنته بل الحق في الجواب ان الفعل بنفسه يدل على
الحدث والزمان والنسبة فاعلم ما فلا يحتاج في معناه المطابق الى الضميمة نعم وليس على
معناه الموضوع له هو الحدث والزمان والنسبة فاعلم معين حتى يلزم الاحتياج في
المعناه المطابق او تعلم الدلالة على الحدث هو المادة والدلالة على الزمان هو الضميمة والموضوع

لمجموع الحدث والزمان والنتيجة هو مجموع المادة والهيئة اذ معنى النتيجة حاصل اجتماع المادة
مع الهيئة في نيزج المحذور لان دلالة الحدث اذا كانت بالمادة وعما الزمان بالهيئة في
مكون ملك الدلالة مطابقا لا تضاد وانما يكون تضييق يؤدي الفعل عليها لمجموع المادة
والهيئة فالفعل والحدث والزمان بنوع غير دال عليها وعلى النتيجة بنوع **ليس** وليس
تحقيق من ان الارادة متوقفة اه كان ذلك القائل يريد ان اذ استعمل المشترك يتوجه
النفس للمعاني بلا تعيين وليس كذلك الدلالة المشتركة فلا يحتاج في دلالة التقرينة الى تخرج
اليها في ارادة مع معين فغير دال ان توجه النفس للمعاني انما هو في ضمير تذكر وضوحها
فان اذ استعمل المشترك يتذكر وضوح المعاني عند الذهن وليس له اللفظ
اذ الدلالة لا بد ان تكون متأخرة عن التذكر بل الدلالة هي ان يلتفت النفس من حيث انه
مراد اللفظ في يتوقف دلالة المشترك على التقرينة كالارادة لتوقف الدلالة على الاداة الا
ان يقال مراد ذلك القائل ان المشترك اذا اريد منه معين ونصبقرينة دالة على ارادة
ذلك المعنى يدل ذلك المشترك على ذلك المعنى بلا حاجة لاقترانه اخرى دالة على ذلك المعنى
ان يقال ان التقرينة للارادة لا دلالة لكن في محله على كل حال لان الدلالة اذا كانت
متوقفة على الارادة المتوقفة على التقرينة لا محال فلا يصح اطلاق القول بان الارادة
متوقفة دون الدلالة **ليس** يمكن بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع ادخاله لان كسما
الافعال اقترانها بالزمان بحسب الوضع للمعنى الزمان فلما ينفع ادخالها والافعال
المنسوبة عن الزمان لا اقترانها بالزمان بحسب الوضع فغير الزمان فلا ينفع ادخالها لانه
يصدر في اخرها انما غير مقترنة بحسب الوضع الا ان يكثر الوضع للمعنى الزمان في
الاول ونوع الزمان في الثاني **ليس** اقول لا يخفى انه ينفع ادخالها والافعال المنسوبة
لوقت الاقتران في بحسب الوضع الاول ولا يلزم ادخالها بحسب العلم الاقتران
بحسب **ليس** مع وجود الاقتران بحسب **ليس** اخر بل يخرج اذ لا يصدق عليها غير مقترنة
بحسب

بحسب وضع مع انه صادق فيلزم عدم الاول والالزام صدق المتناقضين على شيء واحد
فالاول والاضطرار على قول لانه لا ينفع ادخال اسم الافعال الا ان يقال صدق الاقتران
وعلمه عليها بالنتيجة واحدة اذ صدقها علمها باعتبار وضعين مختلفين فلا يلزم من صدقها
صدق المتناقضين على شيء واحد من جهة واحدة بل من جهتين وهو جائز فاذا صدق عليها
انها غير مقترنة بحسب الوضع وينعدم النفع في الخروج وبعد فذلك لان صدقها عليها
انها غير مقترنة بحسب الوضع كذا صادق عليها ايضا انما مقترنة بحسب الوضع ومع صدق ذلك
لا اعتبار لصدق الاول ويمكن ان يقال يريد المحقق لانه لا ينفع تقييد عدم الاقتران بقوله بحسب الوضع
اخرها بل ينفع التقييد الاقتران به اذ ليس فيهما تقييد الاقتران به لانه تقييد عدم
الاقتران بخلافه اذ لم يكن تقييد بحسب الوضع فانه يكون فيهما من تقييد عدم الاقتران
بقوله بحسب الوضع الاول **ليس** فيما عتبار ان مثل نيزج يدل آه يعني ان مثل نيزج يدل على معنى متقرا
مقترن اعني الحدث بحسب الوضع الفعلي لا يدل على معنى مستقل بحسب الوضع الاسمي
يدل على الذات وهي غير مقترنة بحسب الوضع وبحسب الوضع الفعلي ان الذات لم يكن داخله في
الوضع الفعلي فيصدق على ان يدل على معنى غير مقترنة بحسب الوضع الاول اقول لا ينفذ لتقييد
عدم الاقتران بما ذكر في ادعائه اذ لم ينفذ لخل ايضا لعدم الاقتران في معناه اصل لا بحسب
الاول بعدم مفعول معناه بحسب الوضع الثاني فبحسب الوضع الاول ولا بحسب الوضع الثاني
وهو ظاهر ان هذا التقييد يفرق في مفعول اذ كان قوله غير مقترن حاله من غير دلالة
المناسب لما سبق في دليل الحكم لكون الاقتران وعدمه صفتين للكلية فيلزم ان لا يصدق
على مثل نيزج انه غير مقترن بحسب الوضع الاول لوجود الاقتران فيه بحسب الوضع الا ان
يكون وضعه الاول منسيا في وضعه **كسما** قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل
الا بالتقرينة او لما سبق ان حضور معانيه المشتركة في ضمن تذكر الوضع ليس دلالة على
بل الدلالة التبعات النفس الى تلك المعاني من حيث انما مراد اللفظ فاذا توقف الدلالة على الارادة

المتضمنة للتوحيده المعينة لا بد من توفيق الدلالة على ما هي فيكون الدلالة على امر متما
 فقط اقوال لا يراد بالشئ انه يدل على زمانين معينين كما لا قرينة على ارادة واحد معين
 منها يدل بل يراد به ان يدل على ما هي في توفيق الدلالة على امرين بمعنى ان يثبت النفس الى احد
 معينه في وقت من حيث انه مراد للافظ والافرة في اخر من هذه الحثية فان قلت اذا
 التفت النفس الى احد معينه في وقت من حيث انه مراد للافظ لا تلتفت الا في هذا
 الوقت من حيثية الاستحالة ارادتهما في وقت واحد فلا تكون الدلالة الا واحدة منها قلت
 حين الالتفات من الا احد منهما من هذه الحثية يصلح الالتفات من الا اخر من هذه الحثية
 لجواز ارادة محل من المعينين فان قلت الدلالة هي الالتفات لاصلا حية فاذا لم يوجد
 الالتفات اليها معا لا يوجد الدلالة عليهما قلت الدلالة نفس الالتفات بل كون اللفظ
 بحيث يلتفت من النفس المعين من مراد للافظ والمنشئ كل حين ارادة مع معين
 من كما يوصف بأنه بحيث يلتفت من النفس الى ذكر المعين من حيث مراد للافظ كذلك لوصفه
 بأنه بحيث يلتفت من النفس الى مع آخر من حيث انه مراد للافظ حين ارادة ذلك
 المعين الاخر من الا ان فيه شائبة عدم اشتراط الارادة في الدلالة لانه على تقدير الاشتراط لا
 يكون الدلالة الا كون اللفظ بحيث يلتفت من النفس الى المعين من حيث انه مراد للافظ
 لكن الحق ان الدلالة معينين الاول كون اللفظ بحيث يصلح الالتفات من النفس الى المعين من حيث
 انه صيغ مراد للافظ والثاني كونه بحيث يلتفت من النفس الى المعين من هذه الحثية
 اذ سيجد ان يكون الدلالة هو الثاني دون الاول كيف وان النفس اللفظ دلالة على المعين
 الموضوع له النسبة الى العام بالوضع وشرطه الارادة انما هو في الدلالة بالمعنى الثاني
 الاول فتأمل **فكيف** ما لا يوجد فيه انما ان يكون ما لا يكون اذ لا يقتضيه وجود
 التبع القيد الاكون ما لا يوجد فيه لان غاية كون التبع راجعا الى القيد عدم
 كون المنع الوجود في الوجود في الغير لا يكون الوجود فيه متبعا والوجود في الغير

متنقيا

متنقيا فان قلت اذا افاد ذلك عدم كون المنع الوجود فيه بل الوجود فيه يلزم اثبات
 الوجود فيه قلت لا يلزم من عدم قصده اتصالا **فكيف** وفي اختياره الاسم على الالف
 هذا يلزم بالالف ان الظاهر هو الاخير ان افلم يسمع التبع في توفيق الدلالة فان
 لم يذهب الى مذهب الجمهور **فكيف** لا نسب ان يكون دليله الدليلان متناقضين
 قد يكونان متناقضين في الوصف قد يكونان متساويين في الالف والالف في الالف
 متناقضين في الوصفين لثبوت الدليلين اذ لا يبعد ان يراد في الالف ايضا بكونها دليلين متناقضين
 اللذين هما المتناقضين في انه لا يحكم احداهما في الذهن الا ويحكم الاخر في الالف التوفيق
 في مفهوم الفعل لا يحكم ان مفهوم الفعل الحدث المطلق ولا يحكم التوفيق والتفريق في من
 حيث كونه مفهوم الفعل نعم يريان فيه اذ الوصف فارعا في مفهوم الفعل **فكيف** ونفي نقول
 الحدث الذي في مفهومه اقول فيه انه اذا قيل لم يفتأ اعتبار النسبة اليها على هذا الوجه لا بدع
 ان يقال انه لا يحكم لوانه لا يضاف في الفعل في الالف فذكره ان رجع على انه ان اراد انه اعتبر
 نسبة الالف على المفعول ابد على وجه لا يبيح النسبة على وجه الالف في تقديم وفي الامر صلا لا
 حين اعتبار نسبة الالف على المفعول وان في غيره وهو ثم اذ لا يحكم العلم بذلك ان بعد العلم بعدم
 جريانه لا يضاف في الفعل ان اراد انه اعتبر نسبة اليها على وجه لا يبيح النسبة على وجه الالف
 حين اعتبار النسبة اليها فهو مسلم كنه لا يمنع فلكي جريانه الاضافة في الفعل حين اعتبار النسبة اليها
 لا يعتبر نسبة على وجه الاضافة لاننا لو افقلا فضا هو الجراه فيه ان المختص بالاسم هو المفعول
 والتقدير لا المحمي والفعل اذ كان مضافا اليه يكون محمورا في **فكيف** وانما ان رجلا قد انصف
 ما بينه على هذا الدعوى اقول فيه انه لا يوجب حمل قول المحي على المعنى ان كل على هذا الدعوى
 ايضا اذ لا يلزم من استيفاء الخواص اعتبارا ان العرب يتحقق فيه اقل من ان هو بهذا الالف
 لا يصح ان يشتق شئ من ذلك من العرب العرفي لم نفسه بل يشتق منه بابتا يتحققه في كونه بمعنى الامر
 متحقق في فظان ان **فكيف** من العرب العرفي هو ان يضاف اليها فرب صاحب المفضل والالف يمكن لقوله

(الالف على المفعول ابد على وجه لا يبيح النسبة على وجه الالف في تقديم وفي الامر صلا لا)

في كتابه اليقيد ليجز المتفهم بجملة في لوجود الاختلاف في الافر فيه بسبب اختلاف العوامل
الداخلية على المتفهم عنه **فصل** ثم تقييد العوامل بالداخلية انه لا يخفى انه لا يرد من الدخول
المعنى المتبادر بل المعنى الذي يتم الاعتبار **فصل** على انهما سينا في التوجيهين في قول
التعلق باختلاف العوامل **فصل** متولنا رأيت والباء ليس بعاملين مختلفين
غير منصرفين لا يطلب كل واحد منهما اثرا مباينا لاثرا الاخر في الاخر غير منصرفين
يرطلبان اثرا واحدا فيه فلا يرد التقييد بعدم اختلاف الاداء لعدم اختلاف العوامل
بهذا و اقول لا يخفى ان كل واحد منهما يطلب اثرا مباينا لاثرا الاخر في الاخر ولو غير
المنصرف لان كاطل كلفها الاثر المباين بحسب اقتضاء خال لا يتغير بالنسبة الى المفعول
فمما لا يما في غير المنصرف مختلفان ايضا بالنظر الى عاملين وان لم يتخفا بالنظر الى
انفسهما حيث عدم الاعتراف بقول انهما مختلفان بالنظر الى انفسهما لان عدم الاختلاف
سبب عدم الانطراف لا يمنع الاختلاف في انفسهما بالنظر الى العوامل في ما يرد ان اختلاف
الاخر اعم من الحقيقة والحلم في لاهر والنقص بعدم الاخر في غير المنصرف حقيقة مع وجود
اختلاف العوامل **فصل** فلو مشتق او مجموعا متعلقا بالمثل اقول لا يخفى انه اريد بالمثل
المثل حقيقة يتي ان مثل مشتق هو المشتق لا المجمع وكذا المجمع وان اريد اعم من ذلك
يكون ما ذكره المحقق راجعا الى ما ذكره القائل **فصل** فلو لمع لفظ في التركيب الظاهر
ان لا يرد التركيب في لفظ بل يرد اعم التركيب بحسب الاعتبار فلا يرد
ما ذكره القائل فلا حاجة الى الجواب عنه بعدم جعل مع ظرفي للتركيب **فصل** الاول
المراد بالعوامل ما فوق الواحد في حقيقة بعاملين معنويين وعامل لفظي اختلاف
العوامل وان لم يوجد الاختلاف في العمل بين عاملين معنويين فلا يصح جواب **فصل**
لانه لم يقل كلما ركبت معاملة ابتداء اذ يكف للنقطة ما ركب مع عامله ابتداء
فان

من غير سبق عامل معنوي عليه قال الشارح غايته الا ان هذا الحكم اقول ان غايته ان
ان هذا الحكم من الحكم يتحقق اختلاف الاخر مع تحقق اختلاف العوامل في الموضع ليس
من خواصه ان لا يرد وجوده في بعض الموضع لكن فيه المعبر انما يتحقق فيه اختلاف
العوامل يتحقق فيه اختلاف الاخر فيقع في هذا المعبر انه يختل في اخر باختلاف العوامل
فلا يرد ما ذكره المحقق من انه لا ينفذ المبدأ في المتعلم شيئا بهذا الحكم بما اذا كان المعنى ان
حكمه يتحقق اختلاف الاخر عند تحقق اختلاف العوامل **فصل** فنفسه على الامر الاول والاول
انه يرد على حجاج جعلها موصولة اذا اعتبر ليس الا الحركة المحصورة والحركة المحصورة
او ان التغير بالمعول انتهى **فصل** والذي يقتضيه شيئا اذ لو كان المراد
انه لا يرد عامل على السبب لكان في محال لا يصح ذكر السبب في ان يقال يجوز ان
يلزم ما ذكره في محالته اعتبر اخر ما ذكره في الشرح فيكون المراد انه لا يرد العامل
على السبب **فصل** ولا يذنب عليك ان قوله ولو بقيت بدل على تر جميعه في ان
ذلك القول يدل على عدم الابقاء الشارح لا فسرته ما بحركة او حرف لم يبق كلمة ما
عموما لا على تر جميعه عدم الابقاء حتى يخالف ما ذكره في محالته في اولية الابقاء **فصل**
ولا يخرج المجمع من تقييد السببية تقدم اه وان سببية المجمع اذا كانت من اجتماع
السبب القريب والبعيد يكون سببية قريته او لا يخرج ضم البعيد القريب عن
قريته بالاشتراك القريب لان قريته المجمع ليست الا بسبب قريته القريب فلا يكون قريته
بالذات فلو اعتبر قريته بالسببية الذاتية القريته المفوتة من الباع لم يرد **فصل** وفيه قال
للمجمع سببية اه يمكن ان يقال يرد ذلك القائل لسبب السببية بالذات عن المجمع السبب
السببية عنه مطلقا **فصل** كما يخص باخراج المتكلم الذي هو السببية ان المتكلم سبب
لحصول الحركة او حر الذي هو سبب اختلاف الاخر فيكون المتكلم سببا بعينه لاختلاف الاخر
لا قريبا فان قلت المتكلم سببا لاختلاف الحركة او الحر فيكون سببا قريبا لاختلاف الاخر

قلت المتكلم سبب اختلاف الحركة او الحرف واختلاف كل منهما سبب اختلاف الآخر فيكون
المتكلم سببا بعيدا لا محالة قال ان ربح خرج حركة نحو غلامى اقول فيه انه يصدق
على هذه الحركة انها تختلف بما افر المرب من حيث هو موب فان قلت الاعراب
هو ما يختلف به افر المرب الذي دخل عليه ذلك الاعراب من حيث هو موب فلا يصح
التعريف على هذه الحركة قلت بل يصدق عليها ايضا اذ بهذه الحركة يختلف افر المرب
الذي دخلت هي عليه من حيث هو موب الا ان يقال قيد بحيثية معينة في التعريف
فلا عرابح هو ما يختلف به افر المرب من حيث هو موب من حيث يختلف به افر
فعلا هذا لا شبهة في عدم صدق تعريفه عليها **فصل** لو قيل في تعريف الاعراب انه ما
في افر المرب اذ لا يخفى ان هذا لا يصدق على الحروف الاعرابية **فصل** وهو ما يقصد به
فيه ان تلك المعاني ليست مما يقصد به بل بنفسها الفاعلية مثلا انما تقصد بها
بل تقصد بالرفع لانه للدلالة على فاعلية موهضة بنفسها فالحال على القوائم
المقابل للمعين هو الاول لا عما يقصد به **فصل** لان الدعوى على تقدير تعلقه
بافتلوا ان اختلافه اقول فيه نظر لان الوجوب ليس له في تلك المعاني مطلقا
سواء كانت مأخوذة بصفة اتحاد زفالدعوى على تقدير تعلقه بافتلوا ان
اختلاف الآخر لغرض الدلالة على المعاني المعنوية لان اختلاف الآخر لغرض الدلالة
على تلك المعاني مطلق وهذا الغرض يستدعي افتلا والآخر لا محالة لان الدلالة على
المعاني مطلق وان حصلت بدون اختلاف الآخر لكن الدلالة على المعاني المعنوية
لا تحصل بدون **فصل** اسناد الدلالة الى الاختلاف اقول لا يخفى ان الاصل في الدلالة
على المتعني المعنوية هو الاختلاف **فصل** الاختلاف لا يوجد الدلالة على تلك المعاني التي
هي النظم من وضع الاعراب فالاسناد الى ما به الاختلاف ليس حيث ذاك بل من
حيث انه يوجد الاختلاف به **فصل** فالموضوع للمعاني عند المحر اقول ان اراده بالمعاني

المعاني المعنوية

المعاني المعنوية يرد عليه انه لم يثبت بعد ان الموضوع لتلك المعاني ما به الاختلاف
وان ارا غير ما لا يرد ايضا انه لا يلزم من كون الموضوع لتلك المعاني ما به الاختلاف كون
ما به الاختلاف موضوعا لتلك المعاني فان قلت الاعراب عند المعاني ما به الاختلاف لا الا
اختلاف فيكون ما به الاختلاف اصلا في الدلالة على تلك المعاني عنده قلت لا يلزم من كون
الاعراب عنده ما به الاختلاف كون موضوعا للدلالة على تلك المعاني لجواز ان يكون
الموضوع للدلالة عليهما هو الاختلاف **فصل** لان تعيين ما به الاختلاف للمعاني الاولى لانه
امر محقق فيه ان تعيين امر محقق انما يكون اولى اذا كان التعيين لامر محقق والمعاني المعنوية
مما يتعاضد ويتبدل اول نعم تعيين ما به الاختلاف للدلالة على تلك المعاني من غير اعتبار
التعاضد ورضيها اولى لكن النظر انه يرد الدلالة عليها مع وصف التعاضد **فصل** الا ان اعتبار
المرب اخذ للمعاني اقرب اقول بل الاقرب بكسر الكاف لانه اذا كان التبدل في المعاني يكون
الاعتبار للاخفيهما اولى في حكم ان ربح بان على صيغة الالف على سبيل تجرير استحضار
ما هو مشهور ومن هذا عرف ان مراد من قال ان اعتوار المرب للمعاني لا يفيد تبدلها
في المرب ان اعتوار المرب للمعاني لا يظهر في افادة تبدلها في المرب كالمظهر
وان كون التبدل في المعاني يقتضي اعتبارا لا اعتوار فيها لان اعتوار المرب للمعاني
لا يفيد تبدل المعاني اصلا **فصل** فاعلى هذا الفاعلية ونظائرها صفات مدلولها لان
اقول لا يخفى ان المعنى المعنوية على المرب صفات لا لفظ لا اعتوارا عليها في ظاهرا
لكنها صفات مدلولها لا لفظا في حقيقة لان اسناد الفعل وتعلقه بمتعلوه مدلول
المرب لا الى موب نفسه بل اذا اريد من اسناد الفعل وتعلقه اسناد الفعل للنوم
وتعلقه واما اذا اريد اسناد الفعل الاصطلاحي وتعلقه في حقا في اسناد ذلك
الفعل وتعلقه الى المرب نفسه فيكون تلك المعاني حقا لفظا فمن جعلها لفظا
يريد بالفعل الفعل الاصطلاحي فلا يرد الاشكال عليه بل ان المعنى من اجزاء الاعراب

بيان صحة السناد العقل او تعلوه الى مداول المتوكل المتوكل نعم من غير ما قال في وجه
 تأخير الاعراب فان الدال على الوصف بعد الوصف وان لا يلزم من كون الوصف
 بعد الموصوف كون الدال على الوصف بعد الموصوف فانهم **قول** فانه صريح بتميزه عن باقي
 المرفوعا يعني ان باقي المرفوعا ليس بدال الفاعل على حقيقة فلا بد ان يقول كون الشيء
 فاعلا حقيقة او حكمية يدخل باقي المرفوعا بخلاف المضاف اليه فان المضاف اليه بالاضافة اللفظية
 وبجسبه زيد كلاما داخلان في حقيقة فلا حاجة الى التعمير فاعرف **قول** فان المقصود
 للكثير فيه ان كونه متعلقا بالكثير لا يوجب عليه اعطى للكثير والغير ان المقصود بيان
 نقصان الرفع بالفاعل وهو لا يفيد ذلك **قول** لان محض الرفع لا يوجب كونه الفاعل متعلقا
 لا عطاء الرفع بل المرفوعا يتحقق كون المضاف اليه بتقدير رفعه متعلقا لا عطاء بل المرفوعا
قول لا اعتبار العامل في المرفوع فيه ان اعتبار العامل في مفهوم المرفوع لا يوجب ذكر العامل **قول** وتأخير
 عن بيان الاعراب لان تعريفه فيه لا يوجب ذكر المرفوع بل المرفوع لا يوجب ذكر العامل
قول فان الاعراب بسبب غير ان يري انه اورد المصنف في سببية العامل للتقدم ولم يورد في سببية
 الاعراب في الاول تام في السببية وان اذ العامل دخل في سببية الاعراب للماء حصل في الازالة
 الاعراب في السببية فيما فعله ان كان الاول ان يقول اي يحصل لامر غيره او وجود غيره **قول** سري
 الامم المرفوع الذي لا يبعد ان يقال يري ان اللام اشارة الى معنى من المعاني المذكورة في قوله ليدل
 على المعاني المعنوية **قول** وتقوم بالثبات بجسبه زيد فيه انه لا معنى لتقوم كون الشيء مضاف
 به صورة بالثبات لا يخفى انه لا يقع بالبناء تقوم ذلك **قول** فخره جوبا بتقدير المنفرد لكونه مضافا
 اقواله في جواب ان يقال انه يحتمل وجوبا مضافا على طريق التثنية او يقال المتعلق لا يرفع عن باقي الاقسام
 مضافة الى قسم مرفوعا بالثبات ولا يبعد ان يقال ان الواو في المرفوع في غير موضع فيكون المرفوع المرفوعا
 ويشبه المرفوع في سببية المرفوع في قوله لا يبعد ان يقال ان الواو في المرفوع في غير موضع فيكون المرفوع المرفوعا
 عدم التام في قوله لا يبعد ان يقال ان الواو في المرفوع في غير موضع فيكون المرفوع المرفوعا
 معقول في قوله لا يبعد ان يقال ان الواو في المرفوع في غير موضع فيكون المرفوع المرفوعا

ما يكون

ما يكون متمم للدلالة عليها من الحروف لم يتخصص في تلك الدلالة بل وضع تلك الحروف
 لبيان كونها متممة في تلك الحركات فيكون تلك الحركات على هذا اصل الحروف في الاعراب
 هذا مراد قال لانها ابعاض الحروف فلا يرد الاعراب عليها بان كونها ابعاضا لا يقتضي الاصل
 في الاعراب وان اقتضى الاصل كجسبه **قول** ولما قيل ان يقول الاعراب في ذلك فليس علم
 اه قول الجواب ان قول الشيخ فانه قد علم اعرابه بالحركات التثنية وقوله لا يعلم اعرابه
 ان يعلم اعرابه بالحروف **قول** عاين ان لم يعلم الاعراب فيه ان اعلم ان الملك المنصرف تاليع النمود
 المنصرف يعلم ان الملك المنصرف تابع للمنفرد الغير المنصرف **قول** عاين ان لم يعلم الا في كونها
 منبئية في تعدادها وقول لا يخفى ان بناء عن التعداد ما هو في معانيها لا في الفاظها نعم لو كان
 التعداد معتبرا في معانيها لكان المبنى هو اللفظ وليس كذلك فان مسلما لفظ الا في مثلها
 في تعدادها لكان مبنى عن التعداد وقوله الامن لذي هو اللفظ غير صحيح على اطلاق **قول**
 ان الظاهر جعل كل من الانباء اه اقول بل الظاهر لا يرد باعادة اللام جعل كل واحد من الانباء
 من التعداد وجود حرف صالح وجوبا فجعل الاعراب بالحروف في هذا السمع دون غيره بل يري به
 بان كون الشا جزءا اقول بجسبه كما يستعمل في العلية للتخصيص المذكور وفيه اعادة اللام
 لدفع توهم العطف عما يكون معاينها **قول** فالصحيح ان يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم التثنية
 يجعل جميع المذكور في الاصطلاح بالواو والنون سواء كان منفردا مذكرا او مؤنثا وبالعلم بذلك
 ان صرح بكون معنى التثنية في منزهة وعدم كونه اسما ولو كان جمع المذكور في الاصطلاح
 مامورا بالواو والنون **قول** لعلنا لم يكن معنى التثنية في منزهة اقول كون معنى التثنية في منزهة
 يمنع كون جميع المذكور في الاصطلاح اعم من مفهوم التثنية بجسبه ان يسمى ما يكون بالواو والنون
 مطلقا لجمع المذكور لكونه منفردا فيكون بالواو والنون مذكرا الا في امثلة شاذة **قول** ولم يصح
 عشرة من فكانه لم يثبت اليه لا في عشرة من ولا في الاصل لا يستلزم لكونه الملازمة ممنوعة
 لجواز استعمال الجمع فيما نون الواو **قول** لا بيان الوجه في الاصل اه فانه لا يري به البناء في الملحق

ما يمنع ان قد علم اصح

بل يريد التبيين على اعتبار الوجه في الاصل فتعرف الاعتراف بالمتحقق لان الوجه المذكور
في الاصل يكون وجهه في المتحقق **الاسباب** تغيره بالاعتراف المقدرا **اقول** انما في الشرع
تبينها على ان المعنى لا يريد بيان مواضع الاعتراف التقدير فقط بل يريد بيان سبب
تقدير الاعتراف ايضاً لان لا يصح في الاعتراف بالحروف المقدر يمكن ان يقال تقدير الاعتراف
في حروف اخر اعلم من تقدير اعتراف ذلك الحرف ومن تقدير ذلك الحرف من حيث كونه اعترافاً
على انه مانع ان يمنع كون تلك الحروف افعالاً **او** ان تلك الحروف افعالاً لكن افعالاً اعم من ان يكون
عقيداً او حكماً او تلك الحروف بعد الاعتراف حكماً اذا الواقع بعد كونه حروف الكلمة كالمواقع بعد كونه
اقول فان قلت الاعتراف في بعض افعال الاعتراف حال السؤال ان اعتبر التقدير
والاشتغال قبل الاعتراف وان اعتبر بعد الاعتراف يكون قاضياً مما تقدروا انما اشتغال وان اعتبر
بعد الاعتراف والاشتغال قبل تقديره فلو جاز الفرق بينهما وحاصل الجواب ان الاشتغال وقام
لما اذا الحذف لم يكن اعتباراً من التقدير والاشتغال بعد الاعتراف فاعية الاشتغال
الذي قبله اما الاشتغال فلما لم يكن مؤدياً الى الحذف بل الى التباين يمكن اعتباراً من بينهما
بعد الاعتراف فاعية التقدير **اقول** وفيه ان الاصل عصى عن عصى او لقائهما
ان يقول يجوز ان يكون الاضافة بعد الاعتراف على ان يكون مما تقدروا سبب الاضافة لوجوه التقدير
قبل الاضافة وفيه انما يظهر الجواب عما اورد المخرج على ذلك **اقول** انما يخرج عن ذلك
اذا كانت الاضافة بعد الاعتراف لا يكون قاضياً مضافاً الى الحكم مما تقدروا سبب الاضافة
ليكون مما اشتغل **لان** الاعتراف في النقص المضاف الى الحكم مستفاد لان المخدرة هي
منه على ان يكون الاضافة قبل الاعتراف وقد عرفت ما فيه **لزم** ان يكون العامل في التحصيل
فيه العامل للتحصيل الاعتراف بل للتحصيل المقصود للاعتراف وبما كان وضع الاعتراف
لغرض الدلالة على تلك المسألة جاز ان يكون الدال على بعض تلك المسألة التي دخلت
على المعنى قبل العامل وان لم يكن متمحفاً في تلك الدلالة كما لم يتحصر الحروف فيها في التثنية

الاعتراف

والجمع ولذا يجب بعض الالزام مثل هذا الكلام في حالة الجملة **الاعتراف** والعامل في التحصيل
خصوصاً احدهما في التثنية لا يخفى عن خصوص احدهما قبل دخول العامل فيلزم تحصيل
حين كون العامل في التحصيل لكل المخصص وعدم وجود احدهما قبل العامل مما يبيح عن الفصل
وقد كان الشك في جعل ذكره لدفع توهم آه فيه ان نكر التثنية في عضا وعلا في دفع
التثنية في قاضٍ ومقتضى التثنية فلا يكون ذكره لجود داعي حسن المقابلة بل يكون داعي
التثنية لدفع التوهم المذكور **ويمكن** ان يقال يريد بعضاً مطلقاً لا يخفى ان تقييداً
بقوله رفعاً وجرياً بغيره من الاطلاق على هذا المعنى ويمكن ان يقال يريد المعنى نحو علا في
الكلمة المعربة بالحركة المضافة الى الحكم المتكلم سواء كان ياداً او غير ياد او محذوفاً
او مبدلاً بالالف في الاحتياج الى الحذف الاطلاق عن ظاهره **اقول** في تقدير الاعتراف في علا
انما اشتغال آه اقول لا يخفى ان ما ذكره ليس وجه تقدير الاعتراف في علا بل وجه تقدير
الاعتراف في علا اي وبالنقياس اليه يعلم وجه تقدير الاعتراف في غيره ما علم من بيان الوجه ان
اشتغال افعالاً بالحركة قبل دخول العامل بسبب تقدير الاعتراف مطلقاً سواء كان تلك
الحركة كسرة او فتحة **والثاني** يدل على ان اجتماع سببين يجب ان يكون يجوز
ان يكون كلهما اجتماعاً ثنائياً منادياً مع شرطهما **والثاني** انما يدل على ان اجتماع
يكن انما يقال انما يدل على ان كل ما اجتمع ثنائياً منهما ثنائياً يكون منع الحرف
للسببين على ان كل ما اجتمع ثنائياً منهما مطلقاً سواء كانتا ثنائيتين او لا يكون منع
الحرف للسببين انما قيد بذلك لانه التثنية المنفردة لا شعاعاً بان هذا الحكم ليس
غير المنفرد بل في حيث التثنية ولا يصح جعل هذا الحكم من حيث الانفراد بل من الانفرد
لان عدم الانفرد نائبة الابدوم دخول الكثرة الثنوين **المحذوف** للتثنية المطلق
فيه ان اراد وصوالتهم ومعتبر في المذكر فهو **الافعال** المطلق قبل ادخال الباء
يطلق على المذكور وكذا الحال في التثنية **فيه** ان غير ما فيه علمان مؤشراً في التثنية

الاعتراف

ما فيه علقان مؤثران في عدم دخول الكسرة والتنوين فاذا دخل الكسرة والتنوين المنصور
 والتساكب لا يكون علقان مؤثران في عدم دخولها فلا يوجد في ذلك الاسم علقان مؤثران
 فلا يكون غير المنصرف بهذا القول في نظر لان دخول الكسرة والتنوين المنصورة او التنبأ
 لا تعد في ثبوت العلقين في عدم دخولها بالنظر الى الاسم اذا لم يفتضح في ثبوتها
 بالنظر الى دخول العلقين والحاجة مندفع تبرك النظر الظاهر الى القول في ثبوتها
 في الكسرة والتنوين المنصورة او التناكب لا يكون غير المنصرف مع عدم انصرافه
 بل يكون مع مرفوعة حكمه الا ان يقال عدم انصراف غير المنصرف بعلم دخول الكسرة والتنوين
 فاذا دخل الكسرة والتنوين يكون ذلك مع مرفوعة علم انصرافه بل يكاد يبرده ما ذكره
 المعصاة في ان ملازمه يدل على ان ما تضمنه المجرى من الحث هو ما تضمنه بعده في عينه
 فلا يمكن ان يكون الاسناد على سبيل الوقوع لا يمنع ذلك امكان وجود الاسناد في عينه
 التعميم لجواز ان لا يكون ما تضمنه المجرى من الحث هو ما تضمنه المحرور بل يكون حثا
 مبنيا للمفعول الا انه لا يقصد الاسناد فيه على جهة القيام فلا يكون ما تضمنه حثا مبنيا للمفعول
 واما ما وضع ثلثة الموصوف به جاز ان ما يوضع عادة ثلثة في وضو بمفعول الذي لا
 الموصوف بالعدد هو بنية ثلثة لا بنية ثلثة اقول ما وضع له وضع ثلث هو للموصوف
 بالعدد الذي يدل على ثلثة ثلثة لا للموصوف بالعدد الذي يدل على ثلثة فقط فالهيئة التي
 تعرض لها مادة ثلثة ثلثة في وضو بمفعول الذي العدد المخصوص لا يدل ثلث في وضو بمفعول
 الذي هو للموصوف بالعدد الذي يدل على ثلثة ثلثة فان المادة ليست باقية فيها
 اقول ببدال حرف اصلي حرف اخر لا يلزم عدم ثبوت المادة لان ذلك الحرف الاخر يدل على
 حرف اصلي فهو باق في حيث المعنى والتبادر في عدم الثبوت هو عدم البقاء في حيث اللفظ
 والمعنى جميعا في قول ما اشهر من علم انهم ارادوا بالخروج محققا اي ارادوا
 انفسه بالاضر ما يقتضيه القياس ان يكون الاسم عليه كان المحنة لم يصح لعدم امكان
 الابداد

الوجه

الامر بالاصل ما كان الاسم والخروج ما ذكره بالخروج محققا مستلزما من ثبوت الاصل
 بهذا المعنى تحقق الخروج المذكور بخلاف ما اذا اريد بالخروج المعنى الثاني اذ لا يلزم من ثبوت
 اصل بالمعنى المذكور الخروج عما ثبت المادة فان قلت لعل ما اشهر من علم انهم ارادوا
 بالاصل ما كان الاسم عليه بالخروج محققا للخروج ثبت للمادة لا يلزم من تحقق الاصل
 بهذا المعنى تحقق ذلك الخروج قلت اذ ارادوا ان يكون ثبوت الاصل محققا ولم يكن الخروج
 انفسه محققا فقد ظهر من هذا الكلام انه اريد بالاصل ذلك المعنى وبالخروج عما ثبت للمادة
 الاصل محققا بالخروج واذا اريد بالاصل ما كان الاسم عليه بالخروج المعنى الثاني لا يكون
 كلامهما محققين وقد عرفت سابقا عدم امكان الابداد بالاصل ما كان الاسم عليه
 وبالخروج محققا بالخروج عما القياس **قوله** ويحتمل على ما اعتبره والمفترق الشاذة لا تحقق
 الخروج هو القياس ولا يتحتم على الشاذة لعدم تحقق الخروج عما ثبت للمادة فان قلت
 حكمهم بتحقيق خروج ثلث ليس منع صرفه فلا يبرر المفترق الشاذة اذ لا يبرر تحقوه
 الخروج عما هو بالخروج القياس بدون منع الصرف قلت لو كان الحكم بذلك سبب منع الصرف
 كان خروج ثلث محققا بسبب الاضطرار الى اعتبار خروج بسبب منع الصرف مع انهم
 حكموا بتحقيق خروج **قوله** ويحتمل على ما ذكره انه يختص مع صرف غير المنصرف اه يعني اذ العلم
 الخروج الخروج عما سبب للمادة الابداد العلم بعدم الانصراف يتوقف العلم بعلم الاصل
 على العلم بالعدل الدور فوجب ان يكون العلم بعد الانصراف بالثبوت فيمكن ان يعرف
 اي تحقق لا عليه اذ لا يمكن ان تصرف بدون منع الصرف كما في سائر الكسبات **قوله** كما
 في سائر الكسبات اي كما يمكن ان تصرف ذات السبب بدون منع الصرف **قوله** فمدار
 انفسه في آه يعني الحكم بالعلوية للمضرورة مشتركة بين سائر الكسبات دون الحكم
 بالوجود في العدل لضرورة دون سائر الكسبات **قوله** لا يلزم فيهما في الاصل المعدل عنه
 بيا ذلك الاسم المعدل ليس الاصل المعدل عنه بان يكون ذلك الاصل المعدل عنه

مقطوع عما عن الاضافة ويجعل معدولا لا يلزم تقدير الاضافة في الكلام ويجوز ان
 الت في تقدير الاضافة بل ذلك الاسم المعدول من غير الاضافة في قول
 الكلام ح تقدير الاضافة بل في ضا في الاصل المعدول عنه هذا قول لقائل ان يمنع
 الاسم المعدول للاصل المذكور فيلزم تقدير الاضافة في الكلام **قوله** في انه لو اراد انه
 ليس فيها يمكن ان يقال المراد ليس فيها شيء من مطلق الت سواء كان المنع الصرف والنساء
 السببا والوزن لم يشغل لم يكن سببا في قبول البناء في الجملة ولذا منع الكثرة
 والتنوين بهما من غير المنع **قوله** ومن قال الغاء تدل على ان العلم اقوا من العلم لا تقبل
 المعلوم وهو العلية على هذا الكثرة او التاثير العلم بهذا الترتيب في الامم تقييدها لان العلم
 لاجل هذا الاشتراط في الواقع من غير افادة العلم بذلك والغاء بقدر العلم لا في المذكر
 لاجل هذا الشرط **قوله** والفاء في الترتيب آه فيكون الفاء في الترتيب الترتيب في الترتيب
 لا يمنع كونها الترتيب العلم في الترتيب **قوله** واللام الترتيب العلم في الترتيب
 الترتيب العلية **قوله** ورد امتناع كقولنا علم المفردة اقول هذا ليس بطاذا الطراد
 امتناع اسود الاشتراط الاصلية وعدم المفردة وكذا الضعف افعي كغيره لكان
 امتناع اسود لو مبدوا الوصفية لعدم مفردة العلية وان ضعف افعي لضعف الاصلية في
 الوصفية للمفردة العلية **قوله** ان قوله فلا تفرق العلية لتقدير الاشتراط الاصلية هو
 بعدم لزوم الوصفية الحالية وليكن بيان اشتراط الاصلية بشروط الوصفية **قوله**
 الحالية لا يكون مقبولة ما لم يكن اصلية **قوله** وشروط مجرد الاصلية على آه قد عرفت
 ان بيان اشتراط الاصلية بان الوصفية الحالية لا يكون مقبولة ما لم يكن اصلية
 فلا يلزم كونه على امتناع اسود **قوله** وقلنا لا حاجة في عدم اعتبار الوصفية الوصفية
 يريد انما كان الوصف الوصف غير مقبولة لكونه الوصف في عدم اعتبار في قاطع قال
 ان ثبت عند عدم اعتبار الوصف الوصف بدليل اذ يجوز ان يعبء الوصفية
 الوصفية

الوصفية في منع الصرف ويكون النصف اربع لا تتفاء شرط وزن الفعل وما قال المحقق
 وهو ان المعية في وزن الفعل عدم قبول التاء في اصل الوضع واربع لا يقبل التاء في اصل الوضع
 وهو الوضع العادي بل بعد عدم وصف الوصفية فيكون النصف لعدم اعتبار الوصف الوصف لا لعدم
 وجود شرط وزن الفعل في نظر لان المعية في وزن الفعل عدم قبول التاء باعتبار السبب
 ذلك سبب الفعل في منع الصرف فيمنع بمعنى انه ان اعتبر الوصفية مع وزن الفعل في منع
 صرف الاسم مجيب عدم قبول التاء باعتبار الوصفية وان اعتبر العلية موجب عدم قبول التاء
 المسببة واربع لو كان غير منفرد الوصفية ووزن الفعل وجب فيه عدم القبول باعتبار الوصفية
 وهو قابل للتاء باعتبار الوصفية واما مسود فان المعية في منع صرفه وان كان الوصفية
 مع وزن الفعل لكن قبول التاء ليس باعتبار الوصفية بل باعتبار المسببة فطر ان الصرف
 اربع لعدم وجود شرط وزن الفعل لا لعدم اعتبار الوصف الوصف **قوله** قلت تقدير السبب
 حاصل الجواب ان الوصف سبب مؤخر في منع الصرف لا يكون المنع الا بعد وجوده بخلاف العلية
 فان وجوده لا يكون الا بعد سبق المنع فضعف الاول بوجوب ضعف المنع وروايت **قوله**
 باللفظ آه لا يخفى ان قيده باللفظ التبيين ان المتعاقبة حاصلة بالتأني لان المعنى ليس
 الحاصل بالتأني فلا حاجة الى تقييد التانيث باللفظ فهو المحقق ولا يقابل بالتأني محمل تأمل
 ان يقال قوله بالتأني ليس صحيح في معنى الحاصل بالتأني فيمكن التاثير **قوله** فتأخرت ليس
 للتأنيث آه لا يخفى ان المراد بالتأنيث هو ما يحصل وتأخرت لا يحصل التأنيث به **قوله** لانها
 في منع صرف فرع تأنيث التأنيث ولان هذه التاء وان كانت لازمة للكلمة لكن هذا اللزوم
 ليس كالمزوم بالعلمية **قوله** عبارة قاصرة لا يخفى انه بعد بيان كون العلمية شرط المعنى
 يكون معنى قوله وشروط تختم تاء شبيهة لا يجب للمعنى منع الصرف بالعلمية بل لابد ان يكون
 مع العلمية احد الامور الثلاثة مع كمال المنع **قوله** جعل الاسوطة عبارة عن اوسط آه في
 الزيادة على الثلاثة لا حاجة اعتبار تحرك الاوسط **قوله** وعلى هذا القياس نحو الجملة آه

في منع الصرف

في منع الصرف

تعدر في رفع النقص فلا يمنع الاحتياج الى جعله عجيبا جمع سر والى تقديره دفع الاشكال
بانه اذا كان كسر او يل منصرف يلزم وجود مفرد على وزن تلك المجموع **ف** بل بعد التركيب
منه متاخر عما يورثه فيكون كما يكون الاعلال بعد التركيب يكون عدم الانصاف بعد الضمة
فيجوز ان يقدم الاعلال المعتكف لجوهر الكلمة بعد التركيب على منع الجوف الذي هو من
اجوال الكلمة بعد تمامها بعد التركيب **ف** فالاول ان الاعلال الذي كسبه آه فيانه وان
كالسبب في المحل كما كان يكون دفع ذلك الفعل يمنع العرف مع ان دفع ذلك الفعل يمنع
العرف رعاية للصيغة **ف** في ان العرف في اجوال الكلمة آه لتأويل ان يقول تمام
الكلمة بالتعريف لا بالاعلال فلو كان العرف بعد تمام الكلمة لكما بعد التعريف لا بعد
الاعلال **و** نحن نقول التعريف في جميع المخرج المربك لا يخفى ان المراد بجزئية هو
الحرف حصول التركيب بحرف لا دخول الحرف في التركيب مطلقا **ف** ويجعل الذي وجب خارجا
بشرط عدم آه فيانه اذا جعل اعلى لا يكون التركيب المتوصفي في معنى الكلمة فلا
يلزم معنى النجم معين على انه كونه بعلبك مؤنث آه فيانه لما كان شرط التام نيت العلية
لم يكن به الضمان اعتبارا للعلمية **ف** وفيه لا منع الحكم منع حرف يمكن ان يقال الحكم يمنع
حرفه مع عدم ظهوره على شفه هو الحكم يظهر الاشهر ان يكون محكيا وكون الاصل في
العرف لا يقتصر مع وجود سبب منع العرف **ف** نقيضه ان يكون مثل ما لا يخفى ان يكون
المركب مع ما باعتبار جنس الشان لا يمكن الا فيما يكون الجزء منه مع ما عند علم التركيب
وبالجنس الشان مع ما عند التركيب يدل عليه ذكره من ان كسبه في مركب
كلمة وصوت **ف** لانها معدودة واحدا قول كشا رلفظ التنوين الى ان المعروف
كلامها مع الا احتياج مع وجود الاشارة **ف** والشان ارجح اذا المتبادر من الزيادة انما
هو عدم الاصل **ف** فيضعو الفرعية بزيادة آه اي تضعو الفرعية بزيادة
حروف التنوين فيضعو الفرعية بزيادة آه **ف** فيسبب الا في عند
اضافة

الاجمال

الاجمال

اضافة اشترطه لتعريف السبب كما كل واحد منهما **ف** لان صراحة المعنى الاول كالعلم
لا يخفى انه يمكن ارجاع الضمة في سائر الكلمات ايضا الى السبب لان لم يثبت على ذلك
منها عدم الاحتياج فالبيان هنا تنبيه على ذلك في سائر الكلمات في التنبيه على التناف بين شرط
الشرطين فيانه لا منافاة بين العلية واستغناء فعلية وان اراد ان اشترط احدهما
في الاسم واشترط الامر في الضمة يرجع ذلك الى اشارة الى بقوله وعلى تنافض بين
الشرطين **ف** تفسيره ان عدم الدخول اعم من الامتناع اذ لا يلزم من عدم الدخول
امتناع **ف** فانه يدل على ان المراد استغناء ان معين ان المراد اشترط عدم قبول الاسم
وجوده **ف** الاول في انه منصرف اما الاصل في آه فينه الشان اشارة الى انه يمكن
ان يكون التقدير اختلاف في الطرف من وان يكون اختلاف في عدم العرف **ف** قلت
كالنجم كبده مستعلا به عليه قد تحيل في بعض الاسماء مع وجود الاستعمال فيه فها
ف بل يكون مع الاتفاق في وجود الشرطين **ف** في احتمال ان ينبغي على وجه يتم
الاختلاف في جعل الشرط استغناء فعلية عند بعض واستغناء فعلية عند اخر **ف**
الاختلاف في سكر ان اذ وجود سكر يحيل منصرفا وانما قال لاحتمال ان ينبغي على وجه الخ
لاحتمال ان يكون استغناء الاختلاف المنصوص بان يكون الشرط عند بعض استغناء
فعلي وعند اخر وجود فعلية فانه لو كان الاختلاف هكذا لم يوجد الاختلاف في سكر ان
وجود تعريف الشرطين **ف** لاعد الوزن الفعلية شفه فيانه يمكن ان يكون عند ذلك
الوزن من اوزان الفعل لكثرة وجوده للاختصاص **ف** لان الوزن ليس مصدر آه لا يخفى
ان قتل الشان هو كون الاسم آه ليس تفسير الوزن الفعل بل بيان تسمية ذلك الوزن
بوزن الفعل لكون ذلك الوزن مما يعلم من اوزان الفعل على انه ليس من وزن الفعل
الا الوصف كما سمعت في معرفة وهو هنا كون الاسم على وزن آه **ف** لا يصح وجها
للتقييد آه في ان الوجه للتقييد هو عدم اختصاص الوزن على بناء الفاعل بالفعل

المفاد بقوله فانه عيانا للفاعل آه ولا دخل لقوله ولم يرد في تلك المذكرة وجهها للتقييد
 فليحصل ما نوه الخلفا فانه يجوز ان يكون عدم قبول التامر طامعا في زيادة كبرياء
 الفعل سواء كان مختصا ولا فان قلت لاحاجة الاعتبار الزيادة مع وجود الاختصاص
 فليس يحتاج الاشتراط عدم قبول التامر مطلقا قلت يجوز ان لا يعتد بالاختصاص عند وجود
 الزيادة الامم وجوب شرط لمك الزيادة **قوله** قبل اراه عدم قبول جيبك الوضع اقول فيه نظر لانه
 اسود اذا غلب عليه الاسمية لا يعتد في القبول الاحال الاسمية فلا يحصل الجرم على قبول الجيب على
 انه لو اريد بعد القبول جيبك الوضع لزم ان يحصل المتعوض عن الاشتراط وهو عدم الخرج عن الاختصاص
 بل ذكره المتعوض عن الاشتراط فيقع ان يراه بعد القبول عدم القبول بالاعتبار الذي امتنع من القبول
 لاجله قال قلت اذا جاز قبول التامر في اسود جيبك الوضع يلزم عدم وجوب شرط عدم القبول
 بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله قلت لما غلب عليه الاسمية لم يعتد في حال الوصفية
 في القبول فصحة غير قابلا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله **قوله** اربع اذا سمع بالاعتبار
 لا يخفى ان الشئ يدعى ما يطلق على رجا ويحقق به التامر لعلامة التذكير ثم يحصل علمه وقوله اذا
 سمى رجلا لما قاله يدل عليه قوله لا لحق التامر **قوله** قبل وجوب الاشتراط لا يستلزم
 وجوب الاشتراط يمكن ان يقال ليس المراد هنا الحكم بمتناع امر وانما هو على سبب وجوب الاشتراط عند
 بل المراد الاستدلال بالامتناع والانعطاف على اشتراط عدم القبول **قوله** اذا التكرار الحقيقة ما وضع
 لغير معين يمكن ان يقال الوضع وتعمير التكرار اعم من الحكمي ويل بل وضع لغير معين حكما
 فالقول بالتكرار داخل في التكرار الحقيقة **قوله** لان المشتني من لا يكون مقيدة فيه لانه لا يرد
 مشتني منه ما هو المتبادر من التقييد بملاحظة الاستثناء الاول في المشتني فيكون الاستثناء من المشتني
 انما ان المشتني مشتني بعد ملاحظة الاستثناء الاول في المشتني فيكون الاستثناء من المشتني
 الاستثناء فيرجع الى انه استثناء مما يتبع من الاستثناء الاول **قوله** ولا يخفى عليك انه لا يحصل
 في تأثير العلمية آه يمكن ان يقال الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف راجع الى الاختلاف

في لزوم

في لزوم الوصفية لعدم تأثير العلمية في زوال العدل بزوال الوصفية **قوله** في لزوم الوصفية
 في ان اعتبار الوصف الاصل لا العلم زوالا بالكلية فلا يجوز اعتبار العلمية بعد زوال العلم
 بقاء اثرها بعد الزوال **قوله** فلا يستحق العلمية على سبب احد او بسبب غيره ان يبقى العلم على سبب
 او بسبب قبل اعتبار الوصفية وهذا القدر يكفي في حصول العلم في علمية مؤثرة اذا انكر
 فافهم **قوله** فخله في بقى بسبب فيما شرط فيه العلمية فلا يبرح ما ذكره اذا العلمية ليست
 بشرط في كسر ان لان الشرط العلمية في الالف والنون لا يفسد يكون النون والالف في اسم
 وسكنها فلو لا انه يبرح لا يقع قوله لا يجمع مؤثرة الاما هي شرط في الالف والعدل دون الفعل
 لا يجمع العلمية مؤثرة مع الالف والنون اذا كانا في صفة مع عدم اشتراطها فيه الا ان
 يقال اذا خرج عن الوصفية بالعلمية بعينه اسية ويجعل العلمية شرط **قوله** الاما ذكره بقوله
 ونيف فاعرف ان عدم انصرف اخر لا يقتضي اعتبار العدل قوله نتيجة العلمية الوصفية
 والعلمية ليست آه لان كل منهما يعتبر في هذا الحكم الا ان اعتبار احدهما يمنع اعتبار الآخر
 فيه لعدم جواز اعتبارهما وهذا معنى كونهما متقادين فيه فلا يبرح ما ذكره او عدم المنع
 من اعتبار متقادين فيما توافقان فيه لا يفسد يجوز اعتبارهما فيه وهذا لا يجوز **قوله** ليس
 شئ مما ذكره اعتبار المتقادين في منع لفظ الصلا لا متقاضيان فلو كانا في صفة فطانه
 كذلك ان ارد لميس فهذا اعتبارهما في منع لفظه شخصيا فلا يكون عليه ذلك وادعيا
 القائل المذكور الاستثناء في المجرور لمجرد المشاكسة فيه ينافي ذلك ما ذكره فيما سبق من ان
 المضاف اليه فيه كغيره **قوله** لا شك ان الاسم موصوف بالرفع آه اقول لوجوب الاشتغال
 اعم من اللفظ والتقدير والحكم لم يجز ان يرد التكرار لان قوله في جاء في قوله لا يبرح
 على الرفع حكما لان كونه في محال لو كان ثم لم يبرح كان مرفوعا شتما على الرفع حكما **قوله** لان
 بالرفع للحج آه فيه ان الشتم اذا كان بمعنى الاتصاف يكون الاشتغال حقيقة لان مرفوع

هذا المرفوع

المحل في محل لو كان مفعولاً كان مفعولاً فوجاهته فيكون مفعولاً في محل لو كان مفعولاً
 فيكون مفعولاً فلا حاجة في شل التوضيح على الشطآن فيه من جعل الكسرة دأمة من النفع والفرق لا يريد
 في النفع الكسرة وفضل برير الكسرة وسمي من شل النفع فيكون النفع والفرق في النسبة بين النسبة
 على أن يقال وان لم يتوكل لانه في قام سلب الوقوع مع تحقق الكسرة فلا بد من التعيين **في** بخلاف النفع والفرق
 وعطوف الشيا يكون ان يقال ان كل منهما كسرة والفعل الا انه ليس كسرة المعطوف والبدل **في** والظاهر ان
 اطلاق شبه الفعل لا يخفى انه لا يراد به شيئا وجه شبهته ووجه اطلاق شبه الفعل عليها بل يراد به ان
 المراد شبه الفعل ما يشبهه في رفع **في** كسرة الذي يجب ان يكون له لقائل ان يقول يجوز ان يكون النفع
 متعقبا يكون اسميا فيمكن ان يعرف ووجه تقديم نفعه قبل معرفته **في** فهو مقدم رتبة وان تأخر لفظا
 ههنا مقدم رتبة فيكون كونه الاصل في المتقدم لفظا الاول اخذ تقدم احد الاخرين رتبة متأخر لآخر رتبة
 ومعنى ذلك ان واحد منهما يليه في رتبة ومكانه لان كلا منهما مقدم ومتأخر رتبة على انه تقدم
 ذلك لآخر رتبة يقتضي ان اجتماع المتنافيين وذلك سلكه الاول رتبة مع انه مقدم رتبة ان يعاين ان
 تقدم ذلك لآخر رتبة بالنظر الاصل بالنظر في تأخر الاول رتبة فيجوز الابعاد في الاول التأخر في رتبة
 الاخر لا يلزم اعتباره الا اذا كان التقدم بالنظر في التأخر **في** اراها بالامور موضوع على
 ان لا يلزم ان لا يخفى ان المراد من الامر الدال هو غير اللفظ فلا يريد ما ذكره **في** ان النفعية ما يدل على
 تعيين المراد فيه انه اذا اريد من التورية هذا اللفظ الاول يصح الاكتفاء بالنفع التورية لانه
 اذا لم يكن في التورية بدل على تعيين المراد لا يكون اعرب قطعا لان الاعرب مما يدل على تعيين
 المراد في التورية **في** ويمكن ان يقال لم يتفق هنا التورية اه فيكون يجوز ان يسمي في موضع
 فلا يخفى تقدم مكره في رتبة على ان الفاعل هو عينه في هذا وعلمت ما في قول الفاضل لانه لا يلزم
 في بيانها على **في** التورية اتصال معنى النفع اه لا يخفى ان المتبادر وهو المعنى النفعي مع ان
 فيكون فاعلا كما يستفاد من اللفظ لا يكون وجهه في وجهه تقدمه قلت ان الفاعل ما اه في رتبة
 يدعي كسرة مفعول عمده **في** على رتبة **في** وجهه في وجهه يكون زيد مفعول بالغير يمكن ان يقال وان
 يكون مفعول

يكون مفعول بالغير يمكن ان يكون مفعول بالغير تلك الجماعة والمقصود **في** واما دعوى
 ظهوره في مكان الفاعل فاحداى دعوى ظهوره ليس كما الفاعل فاعلا مطلقا بل فيما يمكن صدر
 ذلك الفعل من الغير مع كون الفاعل منه خاصا ولعل توهم من قوله اما اذا ما فلا له اذ على ظهوره
 اذا كان الفاعل في خاصا مطلقا وليكن **في** لا اختصاصا على ما هو الاكثر اذا التنازع في الاكثر
 قليل **في** وبنيهما فرقا جلي اذا استحقاقا بعد الوجود فاستحقاق الاول قبل وجود الثاني استحقاقا
 عند عدم استحقاق الغير وهو غير استحقاق عند وجود استحقاق **في** هذا منقول من قبل
 اقيام البوه لا يخفى انه لا يمكن القطع ونها بالاضرار او اضرار في المني طب المسكن **في** الغاصم
 او اسم المفعول انما هو مترادف ايم وانا قاي **في** ففقد خبره مبتدأ اذ فيه قد عرفت انه
 لا يمكن الاضمار في هذا انتفاء قوله عن التنازع في اسمين على المعايير ولا يلزم خروج
 المثال عن الجث اذ التنازع في اسمين انما هو اجتماع التنازعين **في** وهو متعلق بانه
 اختيار اعمال الاول مطلقا تجوز اعمال الثاني مطلقا والاول لا يجوز فيها اذا اؤتيتي الاول
 هو الفاعل **في** واختيار اعمال الثاني مطلقا ان الاول لا يجزى به بل لا يجوز مطلقا ما عرفت **في**
 قلت لا يصلح محتملا مطلقا بل اذ اه لا يخفى انه قد وجد في طالع الخلاف والاصور وهو صحة الاكتفاء
 ولزوم التكرار مع ان ذكره ههنا يقتضي ان لا يكون الاصل فيه محتملا بل يكون المختار خلافه
 فتوالتلافيث فيهم **في** اختيار الاصل وجه الداع الى خلاف **في** وان ايراد ان لا يفسر لقائل
 ان يقال هذا المنع مطابقة اذ الاحتراز عن خلاف الاصل واجتنب يقتضي **في** فقوليه **في**
 الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والى التورية على المختار **في** وشي منهما غير
 لازم فيه ان عدم لزوم شي منهما ليس بملاحظة ذلك لاسم والاعمال التقاضيات بالانطلاق
 من غير ملاحظة تميزه وافراده طالا فاللزوم **في** فيكون الطلب الذي هو عينه مستلزم
 لها وشي من المزموم مناف لانتفاء اللازم اذ عدم اللزوم **في** ما في الملام **في** رجا توهم
 متوهم ان السعي لم يرد من معيشته بل اه في رتبة بعد مانع السعي لا و من معيشته لا مانع من

حكر التنازع

وقوع المسند في مكانه بالنظر الى كونه ذاتا ولا يتوقف على ما بعده بقوله في مكانه
لان المضاف اليه مبتدأ لشيء التعالاه فالتعظيم رتبة هو المبتدأ فقط بل هو مانع ما خفي
الا ان تقدم ما خفي المبتدأ رتبة ليس بالنظر الى كونه مضافا الى مبتدأ ونه الغرض لا يكون في التقدم
والزمنه انه وان لا يمكن الجمع بينا في اصل التقدم اه والجواب بغيره ان اصل التقدم لا ينافي
لا تقدم الاخرين قيل لا معنى لعدم صحة انشا فيه فمرس آه اقول فرق التسوية بين
بين انشا فيه فمرس وبين حيوان ناطق فيه فمرس حيث لا يقين في الاول اصل لعدم العلم
المراعاة لانسان النعم والمجموع بخلاف الخارج اذا لا اجتماع في لارادة الموصوفه عليه صحة
نام فيه فمرس اعترض على ان تخصيص الحكم لقائل ان يقول انه ليس في عينه
المحكم فقط بل هو تخصيص عند المني طب فيه لان الحكم يدعي علم المني طب بانته عليه كوسم
انه تخصيص عند المحكم فقط لكن لان لزوم التخصيص عند المني طب انصاع لا يجوز ان يكون
التخصيص عند المحكم كافيا ولو سلم لزوم التخصيص عند المني طب فيكون التخصيص عند المني طب
لا يلزم ان يكون بعدا لا يجوز ان يكون بعدا يعلم المحكم وان لم يحصل فيه تعليل الاشارة اذ
الخ لا يخفى انه قد حصل رفع الاشتراك فيه فلا يرد ان تعليل الاشتراك التخصيص لا يخفى ان
تعليل الاشتراك ليس بخصر التخصيص بعض الافراد بل قد يكون بارادة جميع الافراد
اما اذا اشكل في نجاح غير مقاداه اذا لا احتمال فيه كون اية بسبب الخ بغيره احتملا عظيما
وختارته في اوردها ان قائم بجل كذا يمكن ان يقال ان قائم في قائم بجل لا يدرك ان ما
ذكره بعده هو الموصوف بصحة الاتصاف بالقيام اذ ليس الاتصال بالقيام مخصوصا بمثال
الرجل يقال ينافي بين كلام النجاة اه اقول النجاة لغا جوف وجود التخصيص في كل
السلالات وبعض المحققين نفى الاحتياج اليها شيئا بحصول النجاة فيها فقول هذا التنا
بينهما في القائل المذكور حمل كلام بعض المحققين على نفى التخصيص لوجود التخصيص في كل الامثلة
فتفي التنا بينهما لانه شبهة مضافا لتعلق من عايداه في ان تعلق من عايداه لا يحل
شبهة مضافا

شبهة مضافا قطعا يستعمل قولنا ان زيد قائم لا يخفى انه يجوز ان يقال لزيد قائم تسخير
لكن ان **فزع** الحذف لا ينافي اه واذا كان الفير عايدا غالبا فيصرف الذهن عن كون الحذف
غيره **لعدم** اختصاص الزمان بحديثه ون حيشية هذا الفعل فييد ان عدم النجاة في
الاخبار عن الحيشية بالزمان ليس الا في حاله اريد من الاخبار الحكم باختصاص خبر المبتدأ حتى لو
لم يكن كذلك بل اريد من الاخبار بيان اختصاص تلك الحيشية بتلك الزمان كما في الاخبار فانية
فما عند الاعتراف بان قولنا الزمان الحزن مفيد لمن لا يعرف ان الزمان يحدث في الحيز
فان الخبر في سواه قدر الفعل او اسم الفاعل فيه لا يجوز ان يكون جملة لكونه مقاداة
بلفعل عايد لا لم صحة زيد في الدار بوجه او ما في الدار بوجه سواء قدر فيه الفعل او اسم الفاعل
بل عايد بغير اسم الفاعل لا يصح الا زيد في الدار بوجه او ما زيد في الدار بوجه **وفيه** لا
الظرف لا بد من مظهر اه يريد ان كما يجوز ان يكون الظرف ظرفا لا موزيد من القيام
والحصول كذلك ان يكون ظرفا لزيد من غير اعتبار شيء اخر فلا حاجة الى التقدير اقول اجتماع
للفرق بين هذه الظرفية وبين الحرفية الجوهر للفرق **ان** الظرف يكون ظرفا لا موزيد
اه فيه ان كما يجوز ان يكون ظرفا لا موزيد كذلك يجوز ان يكون ظرفا لزيد فلا بد في لزوم تقدير
من ثانيا لسبب **يتم** البيا اقول لانه اشترع قبول للربط اقول لانه متحقق في الاستدلال
كان لم يقل وذهب غيره لئلا يتوقف فيه انه لو قال وذهب غيره لم يتوقف بواجب
يشمل تابعه فلا يكون المراد من غير سبويه الا غير مع تابعه فمن قال بل غير سبويه يريد
سبويه مع تابعه **لان** ما قائم زيد مما يجب تقديره في الخبر فيه ان زيد في هذا المثال
مبتدأ بل هو فاعل ولو سلم انه مبتدأ لكانه لانه امة يجب تقديره في الخبر اذ يجوز ان يقال ما زيد
من هذا علمت ان مراد من قال لا يتضمن الخبر موجبات التقديم لا الاستفهام اذ الخبر
قد يتضمن موجبات التقديم مع النفع لكنه ليس بواجب التقديم لاجزاء تصوير النفع على
مجموع المبتدأ والخبر عايد ان يمكن الا يقال الامع النفع ليس بواجب التقديم لاجزاء تصوير النفع على

هذا هو المقام الذي لا يخفى عليه
مصححوا النص في غير هذا

فان يكون التضمن اللاحق استعمال **قوله** احتمر زغبه كون الخبر تبا فيه مصححاه لا يخفى ان
انما رتبوه بتقوية على ان كون الخبر مصحح المبتدأ لا يوجب تقديم الخبر بل كما يوجب
كون تقدم الخبر مصحح **قوله** ليس مثل قرين كل قبل ضيقه لا يخفى ان لو المتعلق بالخبر
لكان شاملا لبقية لان الخبر مجموع قرين كل قبل **قوله** ومن تعلق القادر بالمعول
لان متعلق الخبره فيانه لو اريد من التعلق ما يشمل كليهما لخرج عن العبدية متوكلا بقيد
التعلق بالبعيد يمنع مما تقدمه على الخبر **قوله** ونحن نقول كلام المصطلح ان قولنا
فيه ان كون عدوى خبره لا يتحقق قياسا على الذي هو معنى انك قائم لكونه خبرا عن ان براءه ان
الواقع مع اسمها وخبرها ما اوله بالمتوعد مبتدأ فلا يكون كلام المصطلح ان قولنا
فيه به تصحيحا لتعليل قراءه وتبينا للفائدة بيان **قوله**

انما كثر في زيد ابوه قائم فيانه ليس له
لسه الكلام الذي يقصد منه الحكم
الحكم على الكسب بانه قائم **قوله** لانه لا يجمع
فلا حاجة الى العكس في ادراج فيه لانه لا
بل فيه لزوم الحكم بالثاني للاول **قوله** ولو قيل
اخره فيه ان ينكر النعمة معهم لا يصلح ان يكون
بتعليل افعال بالوضوح لا يتدرج فيه هذا المثال
ان قصد سببية ليس بل لازم حتى يلزم الدخول ويكفي
كونه اصلا في قصد سببية **قوله** على خلاف الشرط الخلف
لا يكون ظرفا فيه كما لا يخفى ما ضيا باقيا على معناه **قوله** فان
متضمنه كالشرط اهـ به القائل ان المبتدأ المتضمن معنى الشرط
فلا يرد عليه وكذا لكن الخبر عن القائل لا اخبر ادناه بانه المبتدأ

نذر

الذي يصح دخول الفاء فيه لا مطلقا للمبتدأ المتضمن معنى الشرط **قوله** اذ لا سببية للفوارسية
ان الملاحظات يمكن ان يقال يجوز ان يعتبر سببية الفوارسية بالنسبة للملاحظات كسببية لزوم الملاحظات
كالمرتبة من الموت هو التوضيحية **قوله** فلا يرد ان الخبر قد يكون امرييا لا يراه الخبر قد
يلزم امرا فلا يصح الحكم بكونه من الشرط والخبر من قبيل الاخبار وحاصل الدفع انه لا حكم هنا
بكون كل من الشرط والخبر من قبيل الاخبار بل الحكم بكونا مجموع الشرط والخبر من
قبيل الاخبار واذ كل المجموع ليس الا خبرية **قوله** يشعرون بيان للانع بالاتفاق على
منطقا لبيان الاختلاف ولا وجه ليريد الشرط ان وجه التحصيل الاهتمام ببيان الاقضية
الواقع فيها مع انهما راجع صحة ذلك الاختلاف لانه الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع
فيها مطلقا **قوله** لانه ركن اصيل في الكلام في ان كونه ركن اصيل لا يقتضي عدم وجود
المخالف عند وجود ما يفيد معناه نعم يقتضي عدم الوجوب بل عدم الجواز عند
عدم ما يفيد **قوله** لا احتمال ان يكون مقصود ما تعين بشيء بالاشارة لا يخفى ان
مقصود الاستعمال الحكم على شئ المعين بالالهلاك لا العكس لانه في سلاية شئ
معين لانه كون الهلاك شيئا معينا **قوله** لان الحكم حاسن وفجر بالمخروف لا يصح
الا بالمبتدأ فيانه لا نص في كون المحصح مبتدأ بل يجوز ان يكون خبرا متوقفا **قوله**
يلزم كونه المسند اليه معمولا لا عام لفظه لقائل ان يقول يجوز ان لا يقيد المسند بل
يكفي بما في لولامه معنى المسند فلا يلزم ما ذكره **قوله** فان التبادر من المصدر ضرورة
اهـ يمكن ان يقال لم يقل مصدر او مؤلا بل ينسب له كمالا به ان المؤول بالمصدر مصدر
يخبر فلا يصح جعل الماء ول مقابل الماء المؤول بالمصدر ليس بمصدر ضرورة **قوله**
وفيما ذكر من التوضيحية الخالي يمكن ان يقال لا يفرق في المخدوف في المعنى بعد كونه
منهما قوله لان المعطوف على المبتدأ وان كان حقيقته اهـ فيه ان يكون بنية
المبتدأ لا يصح المنع بانه عم الخبر فالحق ما قبل انه معطوف على المبتدأ ضرورة

معنوية آية فيه لا يتم ان يثبت امر معنوي لان امر الاشياء ليس يثبت العلم او لا يثبت
 في الفعل قبل اسماها لافاعله **قوله** لان الظاهر لو لم يثبت التقييد لم يمتح آية لا يخفى انه لا يثبت في المثال
 بتقييد الظاهر **قوله** ولا يخفى ان نفع جميع غلام الرجلين آية يمكن ان يقال نفع جميع بنين
 يمكن ان يقال نفع الجميع بنين ياتين الصغيتين هو نفع الحصول في الدار عن الغلام الموصوفين بالظاهرة
قوله فلو ترك بنين نوع الخبر لكان اشمل ان يراجع من نوع الخبر في غيره وان يراه لا
 والتعدد **قوله** وهو اللام يعمون وينوهم لا يثبتونه اذ المتبادر ان معناه لا يثبتون في جميع
 الازمنة هذا في ان الحذف الكثرة او الحذف في زمان كثير فلاملائية طه ولو اريد بالحذف الكثرة
 في الموضع الكثرة لوجه الملائية ايضا لا يمكن ان يجعل **قوله** لا يثبتون بجمع لا يثبتونه في
 موضع اصلا **قوله** اذ ثبت في لغة بن تميم آية لا يخفى يعني اذ ثبت في لغة بن تميم لا علم جل
 قائم احتمل ان يفرق قائم خبر لاصفة في مرادهم لانهم يقولون انه صفة ليس بخبر ضد الحكم انهم
 لا يثبتون الخبر اصلا اقول يمكن الجواب عنه بان يحتمل ان النجاة وجدوهم يقولون لا علم
 رجل قائم في مقام ارادة نفع غلام رجل منصوب بالقيام لان تمام ارادة نفع القيام عن غلام
 رجلا **قوله** ووجه كثرة الحذف خبر لادون خبر المبتدأ رعاية مطابق آية ظهور كثرة حذف
 خبر فمهم لادون خبر المبتدأ **قوله** ومن قال العمل يستفاد من التثنية اقول يريد ان العمل
 ان اتصاف ما ولا المشبهتين بل اتصاف في المعنى بكونهما عامليين علميا فلا يبعد في
 الاستفادة **قوله** فلا حاجة الى التقييد لامور الاربعة آية اذا احتياجه الى التقييد بالجنسية
 انما هو في تعريف المنصوب لان المنصوب ليس شتم على علم المنفعية مطلقا بل لا يشتمل على
 علم المنفعية او اما الامور الاربعة فيهما فهي علامة كون الاسم مفعولا مطلقا من غير تقييد
 بالجنسية **قوله** فلا حاجة مع هذا القول الى جعل الفاعل آية لقائل ان يقول هذا التفسير لا يدل
 رفع الاحتياج الى جعل الفاعل اعم لان كون زيد في هذا المثال مقام به مع الفعل المذكور غير
 سلم تام **قوله** وثانيها ما تقول انه لا يخفى نفع لافراج زيد ضارب لا يخفى ان ضارب التثنية
 ليس مفعولا

قوله

ليس مفعولا النفا على فخر وجهه التوحيظ **قوله** الامور اسم مفعول فاعلا لا يخفى ان هذا اسم
 مبتدأ ورافا متبادر مع الكلام انه اسم يدل على فعله مفعولا لا محبة كيث لا يحتاج
 الى قيد فعل مذكور لافراج المصادرات ثابت **قوله** فنعلم اذ كان الفعل اعم من الاسم آية اقول
 لا يريد التثنية كما ذكرنا كون الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفاعل ان ذلك اسم علمي فثبت
 يلزم كون مفعول الفعل عين للمفعول المطلق بل يريد ان ذكر الاسم عام بسبب الفعل المذكور
 فثبت ان الاسم كان العام في الحقيقة هو ذلك الفعل فثبت ان الاسم عام في معنى الفعل
 المطلق شتما (الكلمة الخبر في الجمع **قوله** اي التاء كيد العالم اعداء كيد المعنوي المقصود
 الفاعل وهو الحدث اذ القصص ليس الا ليه فلما ذكره اذ المؤكد للمعنى المقصود العالم هو
 ضربه لا ضربه الزمان الماضي فيكون ذلك المجمع مفعولا مطلقا كما كيدهم لو كان المراد
 من التاء كيد مع مطلقا لزم ذلك **قوله** لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا لكان آية
 فيه معنى قوله فانه لو يوجد في كلامهم كسماء آية لم يوجد اسماء تلك الافعال ولذا حذف
 غير ان يكون طرفها قاعدة ونفط هذا اسانة الحذف في عدم وجود الاستعمال في وجوب
 الحذف سماعا انه حذف لم وجود الاستعمال كما يكون الحذف فاعلة نفع لو كان هذا اسانة الحذف
 بعدم وجود الاستعمال فقولوا فاذكره **قوله** لا حاجة الى العمل المثبت على ما اريد اثباته لا يخفى ان يريد
 ان المثبت بهذا المعنى ما اريد اثباته بل يريد به توضيح الكلام قوله شتم ما كان زيدا لانه في الخبر
 انه لا حاجة الى جعل المصدر في مفعولا مطلقا اذ يجوز ان يكون خبر الشتم عما انه لو كان مفعولا
 مطلقا لم يحتاج الى التعميم ايضا لان النفع فيه اطلاق الاسم صورة مع كونها كذا كذا لا اذ
قوله قبل المفعول لا يصلح ان يكون خبرا بلا تاء ويل او مبالغة اي ولم يقصد المبالغة فيه كما هو
 الظاهر بل ما ذكره **قوله** لا يخفى انه لا يخفى ان العبارة بتقدير زيد يريد الشتم ان التثنية المص
 بما ذكره سابقا واشار اليه بالجمع بين الضابطين في الجمع بينهما مع عدم الجمع بين قاعدتي ما
 وقع مضمون جملة اشتراكها يدل المراد ما وقع مكررا بعد اسم لا يفرق خبر عنه **قوله** فثبت
 ١٤٦

٣١
 مقتضى ان يحجب بين قاعده آه لا يخفى بنيتها للتنبية على اشتراك هذا القيد لا يقتضي الجمع بين القاعدين المذكورين على ان بين الضابطتين لا مخالفة أصلاً بخلاف قاعدته ما وقع مضموناً
قوله فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الاى ما انت آه يتعاقل ان يقال لا يصح فيه تقدير العامل
 ايضا قبل الابرار لا بد الا يكون التقدير ما انت تيسر الكسرة البريد اذ ياتي العقل
 عن اشتقاق كسرة البريد عن انت كسرة التقدير فعل فيه **قوله** البريد موصوف آه البريد في الا
 صل البغرو هي كلمة فارسية اصله يريده ومرى مخدوف الذنب ثم السمي السوس الذي
 مركب يريده العقل عن الزمخشري **قوله** القمزية على حذف العامل مضمون الجملة
 يقال منه الى انما ويعلم منه ان المقصود تفصيل انما فلا يريده ما ذكره **قوله** يريده على مثل مره
 يزيد فاذا الصوت مثل صوت حارة حاصله ان اريد للمفعول المطلق كالمصباح لا يختص بكونه شبيهاً
 بل قد يكون شبيهاً كالمثال وان اريد للمفعول المطلق كالمصباح يريده ان يكون للمفعول المطلق كالمصباح
 الحقيقة شبيهاً بل هو شبيهاً في الشكل نظراً للمفعول المطلق لانه التشبيه حسب الضميمة والمفعول
 المطلق كالمصباح يكون شبيهاً به اذ لا يقل في جعل صوت حارة في مره يريده اذ الصوت صوته
 مطلقاً حقيقة فلا حاجة الى ان يقال ان التقدير فاذا الصوت يصوت صوته حارة **قوله** يريده عليه
 وانما انت انما خارج مع المفعول المطلق **قوله** اقول ليس لك حاجة من المفعول المطلق واصله
 لزيد صوت يصوت صوتاً ثم حذف الفعل واقيم المصدر مقامه ولم يبق على غير المفعول
 المطلق كالمصباح التقدير العامل وقيل على غير ظاهره فهو واصله خارج من القيود لانه
 المفعول المطلق **قوله** الاولى انه احتراز عن شمس حارة اذ يحتمل ان يكون المراد صوت حارة
 لزيد صوتاً صوتاً فيكون المفعول المطلق في جملة معن بخلاف مثل صوتاً صوتاً لزيد ليس
 فيه احتمال في التقدير ان يكون هذا الصواب في انما لا لا المفعول المطلق مطلقاً على الجملة لا تمنع ذلك
 قولاً بعد جوده نانه متشابه معن **قوله** ومنه تقول المكاسب بالفرن ان المكون لفظ المصدر المخرج
 التاكيد ان كان جازاً في المعن فانه احتياج الى التاكيد ويل في الاحتياج الى التاكيد في البنية اذ لا بد
 من البنية

التعريف

من البنية المعاصرة بان يقال انه من حيث هو مخصص على لفظ المصدر غيره من حيث هو
 محتمل للجملة **قوله** لان هذا التفسير تاء كيد لا بطلان فيه لا يخفى ان اعتبار التاء كيد لا بطلان
 فيه يقتضي اعتبار التاء كيد لرفع غيره في الاول فلا يكون بينهما فرق لا يقال الاحتمال في الاول قد يكون
 التاء كيد فيه لرفع غيره لانا نقول اعتبار التاء كيد للتكثير في التاء مع ثبوت الاحتمال مع ان ثبوت
 يقتضي اعتبار التاء كيد لرفع غيره في الاول **قوله** والاول انما ينسب بتمام رعاية التاء لان الاحتراز
 عن اشتغال السمع الخاطب بنسب برعاية الادب ولا يخفى انما ينسب ما قيل تنوع عن المعنى بغيره
 اذ هو انما ينسب بمقام امتثال الامور امر الامر والمقام ذلك **قوله** لانه وقع الفعل او كونه
 متعلق به الظاهر ان اراد ان البناء للصلة فمنه بجمع الموقع به اذ المتعلق به فلا يريده ما ذكره
 علما انه ان اراد في السببية الموقع او التعلق لا السببية للوجود فان رفع ما ذكره انما
 فان المفعول به في قولك زيد آه اذ القول لم يقع الا على هذا اللفظ وليس كذلك اللفظ كما وقع
 عليه فعل الفاعل بل عيّن ما وقع وفيه ان يجوز ان يكون اسماً **قوله** علما انه شبيهاً
 بنوعه من شبيه اللفظ آه اذ المفعول به الحقيقة مدلول اللفظ واطلاق المفعول به على اللفظ
 مجاز فذكر كذا كذا اسمها تنبيه على عدم اطلاق المفعول به على اللفظ حقيقة **قوله** لا يقال
 قد يكون المفعول به والاعطاء ما وقع الخ توضيح السؤال ان قد يكون المفعول به تفصيلاً
 بمعنى الاستفهام او الشك فلو كان المفعول به ما وقع عليه الفاعل لكان اطلاق المفعول به على
 ذلك الاسم اطلاقاً كسم المعن التعبد على اللفظ اذ من الاستفهام او الشك بل ما وقع عليه
 فعل الفاعل وتوضيح الجواب ان المفعول به او الشك طارئة والاسم ان لا يكون اسماً لا
 لانه على معنى غير مستعمل وهو من الاستفهام او الشك **قوله** ويمكن ان يقال بهذا التعلق
 بلا واسطة آه ويمكن ان يقال انما لا يقال الا في ما وقع على غير بل انما يقال ذلك في ما
 اذ الفعل ما يكون ملتبساً بالفاعل يكون ملتبساً بالمفعول **قوله** وبعد تعلق الفعل بالخ
 يقع صرف الجرح كجمل متعدياً ثم يتعلق الفعل بنوعه من غير ان يكون الحرف مدخلاً في تعلق الفعل

التفسير
 التفسير

وفيه ان ذلك الحرف لا جعل الفعل متعديا كان له مدخل في التعلق بلا واسطة وفتح الحال
لان تعلق الفعل به بواسطة الخ لا يخرج ان المراد بوقوع الفعل تعلقه بلا واسطة من الحرف
ففي هذا لا يخرج الحال بل لابد ان يقال المراد التعلق **اولا** على انه يحل بالفعل
والثاني الخ يمكن ان يقال التعلق بما اول بالنسبة الى الحال ونحوها وان لم يكن اول بالنسبة
الاول **ثانيا** ولم يذكر ان التقييد لا يمنع في الاشتقاق الخ يمكن ان يقال يخرج ذلك اداة
التعلق او لا بخلاف اشتراك زيد وعمرا في الخ يخرج تلك الادة بل لابد ان يقال من تقييد التعلق
بغير الفاعلية والفرق بينهما ان احدهما فاعل فاعله **ثالثا** لا حاجة الى هذا الاعتبار لانه
لانه لا يقال الخ فيه ان الشئ يريد ان المفعول المطلق يخرج بقوله وقع عليه فعل الفاعل
او لا يصدق ذلك عليه كما يفهم من المغايرة المذكورة فظن المحقق انه يخرج بعد صدق عليه
وغفل عن ان صدق عليه ليس كما يفهم من المغايرة المذكورة فيكون قد وجه تبكك الخ
المفعول ويزعم في السناد الوقوع المسامحة او ما وقع له لا **الفعل** **رابع** لا يصح
لاقبال بالقلب **خ** اختلفوا في الاقبال حكما لا يخرج انه يلزم على هذا ان يؤول الاقبال بالقلب
كلما مع ان السناد خوله في الاقبال حقيقة اذ التبادر من الاقبال ما هو اعم من الاقبال بالقلب
بأنه لا يتنزل بعد ما ثبت في الشرع اقول في هذه القول ترك ردت لا يخرج وانما
بالتنزيل لنتبوا في الشرع انه لا يلزم من لزوم القول على ان العباد يتنزل
المذكور في الشرع **د** ان الفعل الخ الفاعل المقدار يريد ان الفعل حقيقة والفاعل
مقدر حكما لكونه مفعولا حكما لا حقيقة لانها مقدران حقيقة فلا يرد ما ذكره **هـ** لا يخرج
انه حرف لا يقدم مقام الفعل اه يريد ان الحرف لا يمكن ان يكون مستقلا في الالة امتنع قيام مقام
الفعل في الالة معناه لا استقلال الفعل في الالة اقول الحرف وان لم يكن مستقلا في الالة
لكن حرف المنداء يجوز ان يعيد معنى الفعل لتبديله بالمنداد في شئ يقع عن تقديره
واورد عليه **و** على هذا من حيث يوجب ان لو لم يكن المنداد في الخ اقول قد عرفت ان اداة حرف
المنداء

المنداء مع الفعل ليس السبب متعارفة بالمنداد والذ لا يفيد وحده وان لم يكن المنداد
جنس السلام فظهر الجواب على من سبب يوجب وعلم ان سبب على الفيد في جواز ان يكون مراده ان
حرف المنداء اسم فعل متعارفة بالمنداد لانه اسم فعل مطلق **قوله** لانه متعلق حرف المنداء
يريد عليه ان حرف المنداء اذا كان مفيد المعنى الفعل لا يحتاج الى التعلق بالمنداد فلا يخرج
بل جوب ما ذكره لكن المحقق لم يصرح بقيام الحرف في مقام الحرف في اداة معناه لا يحتاج
حرف المنداء الى التعلق به ان اقسام غير المنصوب ثلاثة يمكن الجواب عنه بان كلام المتكلم
باللام الخ دخل في اسم المستغنى فاما سبب ان يجعل في اسم واحد الاقوال بخلاف المضاف
والمشبه فلا بد ان يجعل كل منهما اسما على حدة **قوله** ويمكن ان يترجم به بان الاقتصار في كثرة
اقسام ولا يبعد ان يقال الاقتصار فيه كثرة فيود بخلاف التام على ما يرفع به فطلب الاقتصار
وبيان التام يطلب من البيان ما قبل المنداء فيكون اسناد يرفع اه في نظر اذ لا يرفع في المنداد
صح بكون اسناد يرفع الى المنداد باعتبار ما يؤول اليه لعموم صحة اطلاق الرفع على الكلمة للنسبة
بحيثه بل التعبير عن السند اليه بالمنداد باعتبار ما يؤول اليه **قوله** واما بعده فيكون التعبير
فيه ان اذا اريد الرفع بعد المنداد يمكن ان التعبير بالمنداد باعتبار ما يؤول اليه في جواز ان
يكون النظر الى كونه منادى بعده لان كونه منادى **قوله** ويوجب عليه ما به الرفع النون لا
يبعد ان يقال المراد بجابه رفع الاسم لكونه في البحث في الاسم والنون ما به رفع الفعل **قوله**
فقط ان الفعل المعنى انه من تمام من حيث المعنى اه فيه ان اذا كان ما بعد المنداد مفعولا مقصودا
عليه وكان مجموع المعطوف عليه اسما شئ ما على او اسم ينسب اليه معناه الاباء
وكذا اذا كان المنداد موصوفا بجملة او معطوفا فانه لا يتم معناه الا بهما لكون المنداد
هو المنداد اذ لو لم يكن كذلك لزم وصو المنداد بالجملة او الفرف كما بين المحقق في هذا
للمعنى لانه في تمامه من حيث المعنى ومن هذا علمت انه يرجع ما ذكره المحقق في الشرح
اي محصله يوجب كون الموصوف بجملة او طرف فلا يتم معناه الا بهما بخلاف اسم فان المعنى

ليس الموصوف في الامور ووصف الموصوف في هذه النكبات
 الموصوف بالصور بل كان الوصف للمنادي لم يلزم محذورا **قوله** فقولهم المنع فانا
 من الاصل بمعنى المناسبة الخ فيه ان الشرح ذكره تحت المعنى ان صاحب الفصل جعل
 مناسبة الاسم بمعنى الاصل اما بالسرا منها وقوع الاسم موقع ما شبه من الاصل
 كالمنادي المضمون في هذا يكون مناسبة المنادى بمعنى الاصل بلا واسطة **قوله**
 وفيه ان النكرة الغير المعينة لم تقع آه لان كافي الخطا لا تكون غير معين هذا ويمكن
 اجواب عنه بانه قد يجاب الخطا من غير تعيين مخاطب فالكثرة الغير المعينة واقوة
 موقع كافي الخطا **قوله** ما شهد في ان العلم اذا ثبت آه وهو اللزوم ان العلم لا يعرف
 بالثبوت والجمع او العلم لا يصح تثنية فوجه ما لم يقل بالنكرة فاذا ثبت او جمع يلزم دخول
 لام التعريف كجاءت تعريفية **قوله** محض كقول منادى لان حرف النداء في هذا
 لام التعريف **قوله** لا ينحصر المقنع في سابق آه لا يخفى ان المنادى اذا كان محذورا
 يقع الاسم المذكور موقع كافي الخطا صورة لا يقع مؤخرتها حقيقة لان المحذوف ملغى
 حكمه وان لا يخفى في فتح اللام وقوع ذلك الاسم موقع الاسم كافي حقيقة **قوله** فيه انه
 ان اراد النصب لفظا او تقديره بالخارج اقول المراد انه يجب سواهما انما كان
 ذلك المنادى موصوفا لفظا او تقديره ان كان موصوفا بغير مقدر قبل النداء ومحملا قبل
 النداء وهذا الحكم ليس بغير كل منادى لان المنادى المفرد الموقر مثلا ولا
 كان منصوبا محلا لكنه ليس ما عرّب بانه محلي قبل النداء في غير ذلك فيما سواهما
 لكونه منصوبا محلا قلت للعبارة هو محله القريب وهو البناء على ما يفرق به لاحكام البعيد
قوله ويمكن ان يقال اراد يتبع على ما كان عليه يقع على النصب اللفظ او التقدير
 والمحلي الذي كان المنادى عليه محلا في مثل ما يوم لا ينفع باق ما كانا عليه هو نصب
 محلا بخلاف المفرد الموقر والمستغافا هما ليسا بباقيين على ما كانا عليه النصب

وهو النصب اللفظي او التقدير رر فان قلت كل من المفرد الموقر والمستغاف
 باق على ما كانا عليه من النصب المحلى قلت قد عرفت ان كان كل منهما عليه هو النصب
 اللفظي او التقدير لا المحلى **قوله** وبهذا عرفت فائدة قوله كانا موقرا باقيل فاعلم
 اما الفائدة فهي اخراج مثل ما يوم لا ينفع واما الاستغناء فهو عدم الاحتياج
 اليه لاجراجه مثل ما يوم لكونه دخلا في الحكم اذ هو باق على ما كانا عليه من النصب
 وانت قد عرفت الاستغناء عنه انما ذكرنا بقا **قوله** لانه اذا قدر
 موصوف يكون موصوفه يمكن ان يقال لا يلزم من تقدير الموصوف ان يكون
 ذلك الموصوف هو المنادى لجواز ان يكون المنادى الوصف لقيامه مقام الموصوف
 حيث يستغنى بذلك الوصف عنه **قوله** وعرفية تابع اللفظ عبد الله يعني ان عدم
 العالم يمكن مع كونه تابع موصوفا تابع اللفظ عبد الله بحسب الصورة لكونه متبعا على
 لكونه تابع للفظ بحسب الحقيقة اذ لا يحصل سبب التبعية الا بالنصب المحلى لان البناء لا يحصل
 سبب التبعية بل يحصل سبب كونه في حكم المنادى المستغنى هذا اقول فيه نظر لانه لا ينبغي
 في تبعية اللفظ عبد الله كونه منصوبا المحلى بالتبعية بل لابد في التبعية للفظ كونه منصوبا
 في اللفظ اذ المراد من التبعية حصول ما يكون في لفظ المتبوع في اللفظ التابع فان قلت
 قد يكون تابع المنادى للموصوف منيا لا يمكن حصول ما يكون في لفظ المتبوع في لفظ قلت
 المراد حصول ما يكون في لفظ المتبوع في لفظ التابع فيما يكون حصوله في لفظ التابع فان
 قلت ان عدم لا يمكن في لفظ حصول ما يكون في لفظ المتبوع لكونه منيا قلت ليس بناء
 اصليا فهو بحسب اصله يمكن حصول ما يكون في لفظ المتبوع في لفظ ومن هذا ظهر عدم صحته
 ما ذكره بوجه اخر اذ البناء حاصل بسبب التبعية كان في حكم المستغنى التبعية للبناء
 لا محالة فلا يصح ح انه لا يحصل سبب التبعية الا بالنصب المحلى **قوله** المفرد الحقيقي يشمل
 شبه المضاف آه هذا بمنع عما قال في سابق الا المفرد في هذا البناء بمعنى ما يقال به

ما كانا عليه من النصب

المضاف واما مقابلة شبه المضاف قد راعى الارادة بارادة مفرد مخصوص بغيره كقوله
 في مقابلة لكن فيه نظر لان المفرد لا يستدعي آه اقول لا يريد ان يشترط التفصيل بل يريد
 انه يكتفى بالتفصيل **قوله** وانظر والمقدرة قاهرة لا تصور الا المصنوع بما بين حكمه وتوابعه
 الاخر هو موصوف قبل النداء حيث اخذ اللفظ فقال حلا على لفظه اذ غيره يعلم بالعمية
قوله فلا يتبع الفرق بينهما الفرق بين العلم واسم الجنس فلا يصح تغير قوله والا غير
 العلم قوله وحل اسم الجنس عن يراى بقوله كالجنس كالجنس وما في حكمه من الا
 علام **قوله** فكما لا يصح ان يكون الموصوف باللام آه اقول يجوز ارادة نداء الموصوف باللام
 مع امتناع ندائه لان تلك الارادة ليس ارادة ندائية من تولد **قوله** فلا يبره
 انه لا يلزم ان يقال آه اقول هذا ظان لو كان التمسك بالنظر الى التوسيط والظان
 ليس كذلك والتشثيل بالنظر الى الرجل وذكر التوسيط من قبيل الاكتفاء **قوله** ان
 في الجواب ان خير نقصا والتعريفه يعني اذا كان اللام مجرد نقصا تعريف العلم باللام
 للتعريف فيدخل في الموصوف باللام اقول يريد بالشرح المحيى انه اذا زال بسبب نقصا
 تعريف العلم بغير تعريفه بالعلمية كما كان قبل التثنية والجمع فلا يدخل في الموصوف باللام
 اذ الموصوف باللام هو ما يكون تعريفه باللام فان قلت قد زال التعريف بالعلمية بسبب
 والا يلزم ان لا يكون كغير نقصا تعريف العلم بل يكون تحصيل التعريف افر يد تعريف
 العلم لكنه يمكن ان يقال اذ حصل **قوله** تعريف العلم باللام بعد وقوعه عليه موصوف باللام
 فافهم **قوله** ولما هو اي ولو كان الموصوف باللام عندهم ما يكون ذا اللام اذ لم
 يكون كذلك لم يجز الاستثناء اذ اللام فيه لكونها لازمة للكلمة لا يكون تعريفها
 بل بالعلمية فلا يدخل في الموصوف باللام اقول فيه نظر لانه علمية باللام اذ لو لم يكن باللام
 لم يكن علمية في الموصوف باللام فاعرف حجة لو اراد النريد ان المعهود ان ولا يريد ان
 ذلك اذ قصد النداء التثنية العلم اقول فيه نظر لانه اذا قصد النداء التثنية العلم

يراد النريد

يراد النريد ان المعهود ان النفي لان حرف النداء قائم مقام لام التعريف **قوله** اذ يجوز في آه
 هذا الرجل وجه آه فيه انه لا يقصد نداء اسم الاشياء لانه لا يماه بل المقص بالنداء فيه
 الا السهل قال كلام على اطلاقه كما لا يخفى لفظه وفيه بالنسبة الى ما لا يماه مثلا **قوله**
 لمناسبة التماهي المناسبة التاء البناء بسبب الوارد عليها اذ التاء سبب اذكر على ما قيل
 التاء في اللفظ المناسبة الكسرة فلا يبره ما ذكره **قوله** ومخفوف بعد حذفها فيه التاء
 اذ اقتضت فتح قبلها بخذف الياء مع الكسرة فليكون كغيره مخفوف بعد حذف الياء قوله
 لو كان اعتبار الانتماء آه اقول يريد عما ذكره ايضا انه يفيد العبارة ح ح جوازا
 ان عمر على الوجوه الاربعة **قوله** ذلك ان تجعل اللام للوقت اى اللام في عبارة الشارح
 وذكر اللام اى للوقت كالمشارة الى ان ضرورة في تقديره وقت ضرورة **قوله** فتوهم
 من قال ما بد من تعقيد الاسم الخ يريد ان المعترض بغير تعقيد كونه في الاستغناء **قوله**
 ويستثنى من القاعدة اسم زال آه اذ لو ثبت الدخول فيما لو جيب لا يعود الى الخوف
 بعد الترخي في الاول ولا يجزى بالفتح او الكسرة في الثاني ولا يبره الحركة في الثالث والرجوع
 ليس **قوله** وهذا باعتبار قد ياء عا تاء ويل آه لا يخفى ان ما ذكره النسب ليس هو بل اقول
 المصنف بما بيان من مضمناه نعم لو قال الموصوف المندوب كالمندوب كان ما ذكره الشارح
 قايلا ولم يقل الموصوف في القول بان حكمه في الاعراب والبناء حكم المندوب غير القول بان كان
 كالمندوب كفتح لا يصح قوله كونه قوله ولا ينوب الا الموصوف في حكم المستثنى عن قوله وحال
 لا يلزم من قوله وحال حكم المندوب ان المندوب كالمندوب مطلقا حتى يكون قوله لا ينوب
 في حكم المستثنى وفيه لا يدفع الالتباس المستغنى يمكن ان يقال لم يجز استثنى عن الالتماس
 بالمستغنى **قوله** ولا يخفى ان السر ضعف آه يمكن ان يقال مراد المصنف بجواز الخذف في
 غير ما ذكره سؤالا كان مع بدل او بغيره بدل فلا يكون المستغنى من البناء انه يجوز
 حذف حرف النداء عن خاليا عن الوصف المذكور فيهم من عدم جواز حذفه عن الخمس

قوله الاول احسن از عن ضرورة التفسير اقول المراد احسن از عن الجمع بين المفرد
 هو لرفع الابهام الكمال من الخذف فلا يتقاضى **قوله** فلو قبل ان تزداد ضربت
 علامة لا يتحقق انه اذا كان ضرب الغلام مستلزم له لانه لا يكون ذكر ان تزداد بل فائدة
 وقيل على الثاني **قوله** وعلى هذا فلو يكون مضافا الى المفعول لصفة للمفعول على قول
 اوله واللفظ على ذلك المعمول وعلى هذا فلو **قوله** فيه جميع مصدره ما ضمته اقول
 لا يتحقق انه لو كان شغلا العامل المقدر اياه ايضا لكانت في عرض الثاني شغلا الاول
 على عرض الثاني فلم يرد الدور تام **قوله** فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اي ما ينبغي
 ان يكون ذلك المثال عليه بانظر الى العمل المقدر من غير نظر الى لزوم اجتماع المفعولين
 ما ذكره **قوله** لا بد له من قيد اخر هو الاستناد اليه ان الابتداء هو وجه التسمي عن العامل
 اللفظية كاستناد ولا تجزئه عنها مطلقا كما يعرفه السمع في الابتداء اقول لا بد من
 ان تجزئه عن العامل اللفظية الذي هو الابتداء يعبر رفعه بالابتداء حتى يرد ما ذكره
 يريد ان تجزئه اي كونه مجزئا عن العوامل اللفظية يعبر عنه بالابتداء اي يكون مبتداء
 لان المبتداء هو الوجه عن العوامل اللفظية **قوله** لانه في صورة استواء الامر به اي يقع ان
 المفهوم من قول المعص وختار الرفع عند عدم قرينة خلافه انه اذا وجدت قرينة خلافه
 انصب مع قرينة الرفع يختار الرفع بكل استوى الامر ان فلو كان المراد من القرينة ما حصل
 منه الترتيب لم لا يوجد فيما يستوي الامر ان ما حصل منه ترجيح النصب بالفعل وليس
 بل فيه زاد على تصحيح النصب فقط اذا المعنى انه لو اريد بالقرينة ما حصل منه الترتيب لم لا يتجوز
 الرفع فيما يستوي الامر ان عدم قرينة ترجيح خلاف الرفع بالفعل فيه ما اذا اريد ما اذا
 يقع النصب فلا يلزم من ذلك وجود ما زاد على معنى النصب **قوله** والنية لو اريد عدم ما ترجح
 لنتجته وكان القرينة بمعنى ما حصل منه الترتيب لا يتحقق عن قوله او عند وجود اقوى
 منها لانه عند عدم قرينة خلاف الرفع ابتداء المعنى ان لو وجد اقوى من قرينة النصب

افندي

او عند وجود اقوى من قرينة النصب لا يوجد قرينة مرجحية للنصب اذا كان القرينة بمعنى ما
 زاد على معنى النصب فلا يلزم الاستثناء او علم قرينة خلاف الرفع ابتداء المعنى ليشتمل لوجه
 اقوى من قرينة النصب لانه لا يلزم من وجود اقوى عدم وجود ما زاد على معنى النصب **قوله**
 لا موجب اختيار في التركيب الاستثنائي لان عدم قرينة خلاف وجود اختيار الرفع الى
 ما يوجد اختيار النصب شامل لوجوده اقوى عند وجود اقوى لا يوجد الا ما يوجد اختيارا
 النصب اذا كان المراد مقتضى الاختيار في الجملة فلا يلزم الاستثناء لان عدم قرينة خلاف
 اختيار الرفع في الجملة التي هي قرينة اختيار النصب في الجملة لا يدل وجود اقوى لا يلزم من
 وجود قرينة اقوى للرفع عدم قرينة اختيار النصب في الجملة **قوله** وروى بان السلافة عن
 الخذف ارجح من سلامة عن الخذف التي هي قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب التي هي لزوم كون
 الخبر مذكرا على تقدير الرفع غير ما ذكره لكن كون لزوم كون الخبر مذكرا **قوله** على تقدير الرفع
 قرينة النصب نظر اذ غاية الامر انه يقتضي نقصان قرينة الرفع لانه يقتضي كونه قرينة النصب
 ولو سلم فلا يلزم على معنى النصب فلا يرد ما ذكره **قوله** على ان القول يقتضي هل زيد ضربت
 هو في كلام المفتاح اه يعني ان هل زيد ضربته غير جائز على بيان غير المفتاح لان غير حكم
 بعدم جواز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح لا يقتضي هل زيد ضربته لانه يجوز هل زيد
 ضربته مع قبح لزم ان يكون يجوز هل زيد ضربته بلا قبح فتجوز النصب هل زيد ضربته اذا كان
 على بيان المفتاح لا يقتضي حكم باستقباله لانه على البيان يكون جائز بالرفع مع قبح وبالنصب بلا قبح
 هذا اقول في نظر لانه لا يلزم من حكم غير مفتاح بعدم جواز هل زيد ضربته عدم جواز
 هل زيد ضربته على بيان الجواز ان حكم الجواز هل زيد ضربته مع حكم بامتناع هل زيد ضربته
 مع قبح تجوزيه هل زيد ضربته بلا قبح **قوله** ولا حاجة الى الاول ويعني ان يرد اه اقول
 ويعني ان يرد وختار النصب تركيب فيه الامر والنتيجه في الوجه والخبر واحد الخا
 على المبتداء **قوله** فيه وعليه انه يرجع كونه صوابا ان اه اقول لا يكون قوله قد

خبر رجب بل رجب كونه متعلقا بخلافه رجب ان كونه متعلقا **فصل** وخبر الالف في
 فائدة تامة تامل **فصل** عا انه كلما يرد قيد المسند اليه يكون آه يعنى لا تخبر
 قيد من الضم بل الضم قيد لانه كلما يرد المسند اليه اقول بل الخبر قيد لانه يرد القيد
 في المسند فيكون الحكم قيد لانه ان كان قوله خلقناه خبرا يتعلق بقوله قد يرد في القيد
 في المسند اذا كان قوله خلقناه ضمة فلا يوجد زيادة القيد في المسند لكون الخبر قوله
فصل فلا يتحقق حذف الباء المنصوب المرفوعة اذا لم يكن جعل المنصوب المنصوب
 المرفوعة ولا فيما اذا لم يكن المنصوب متعلقا بالبدن من تقييد المتعلق بقوله خبر اذا
 رفع المنصوب **فصل** فان المقصود بالافادة الا زيادة اقرب ضرب الفاعل اذا كان
 مستلزما لانه لا يمكنه فاداه ان زيد في صورة الرفع اليه فلا يخبر **فصل**
 لان الضمة غير مقصود مسبوكة كان التقييد بالموصوف معنى صحيح لا يكون الاخبار بالجملة
 التي بعد اسم مقصود **فصل** جعل اتحاد الفاعل ضابطة مما لا يقول عليه ان للابن
 مالا بسبب الفعل المنفي المقصد فعل اتحاد المسند اليه في اتحاد الفاعل ضابطة قطعا
 ومثل زيد اخلاقا في هذا الكتاب بتقدير اذ بهن في كتاب زيد لانه ليس بمقصد بل علم
 اظاهر المسند اليه ان ذ بهن في الجار والمجرور **فصل** اذ لو وجب لم يلتفت
 الى رده الاحتمال في انه مخوف بمراد الرض بيان عدم جواز اسناد ذلك الفعل
 الى ذلك المصدر من غير بيان وجوب الاتحاد وكون ذلك كافيا في **فصل** عا ان
 احتمال مرجوع كونه في ابطال آه في الحكم فيه لو جاز لرفع فقط لا يوجد بغير الابد
فصل فلا يتوقف عدم كونه من هذا الكتاب آه في انه لا يقين بكون الفعل الذي بعد
 المرفوع ضمة لانه لا بان يكون ذلك الفعل بحيث لو سطر يتركب على تقدير
 ويعلم ان لا يكون مقصودا **فصل** نعم ان هذا ما نعلمه عن حمل هذا الفعل على قوله
 الكتاب اليهم بسبب كونهم بابا بالآية الكرام لزم اسناد ذلك في كل شيء اليهم

وهذا ليس صحيحا لانهم لم يسموا كتابا بل كتابا ككتاب بل كل كتابا كل مفعول لهم
فصل لانه في بيان انه لا يكتب في صحيف اعمالهم آه ان يكون المعنى ان ما يكون
 في صحيف اعمالهم مفعول لهم لم يكتب فيها غير ما هو مفعول لهم يعنى لم يظلم
 الاكرام اهم بان كتبوا يفعلون وهذا المعنى غير ما افادة قد تفرع وكل ضمة وكبير
 مستطرد ما افاد ذلك ان الكرام سيميلون في كتابة افعالهم وما افاده قوله تعالى
 وكل شيء فعلوه في الذبح ان الكرام كتبوا مالا يفعلون لكن هذا المعنى غير مقصود
فصل فلا يحتاج الى تقييد بجمليتين بالاستقلال اذ لا يتجه ان يرد ضربته جملتان مع
 انه من هذا الكتاب لان المراد ان ما هو جملتان مع رفع الاسم لا يكون من هذا الكتاب وهذا
 المثال مع رفع الاسم ليس بجمليتين هذا القول قيد في نظرنا او لا فلان هذا المثال مع رفع
 الاسم جملتان ايضا لانها ليست مستقلة بل احدهما ضارة في الاخر فلا بد من
 التقييد باستقلال على هذه الارادة ايضا وامانا ثانيا فلانه ان كان المراد ذلك فيجب ان
 يقال ان كونه جمليتين في حال لا يمنع كونه من هذا الكتاب لجواز ان يكون منصوبا ويكون جملة
 واحدة **فصل** وكذا تجدد ليل العاصم عموما والآية آه بان يكون المعنى ان الآية ليست من
 الكتاب والاسم ان يخبر النصب للام متفقت وكذا المزموم **فصل** لا يسدعي كسبية
 التخيير والمفعول لا بد ان يستدعي الفعل واما لذكر المخير ومنه مكر رفيه انه يومئذ
 على هذا كونه المخير ومنه مفعول للفعل **فصل** فالاولى ولا بد من عائد ليصح آه ان
 بهذا المكان التوجيه بان مراد من وجوه الضم فيما يمكن فيه جوده لا مطلقا
 والا فالصواب الضم بسبب ويمكن التوجيه بان المراد لا بد من ضم في هذا المعنى
 المعطوف لانه لا بد من ضمير المعطوف مطلقا **فصل** نعم لا يناسب تقدير بعد
 انظر في ان مخدور في هذا القسم لا بد ان يكون مفعولا للفعل فلو كان التقدير بعد
 نفسك عن الطه لزم ان لا يكون المخدور من مفعول للفعل ولان نصب الطريق يقتضي الفعل

هذا

فلو كان التقديم بعد نفسك عن الطريق لزم ان لا يكون نصب بتقديم الفعل فلا يكون
الطريق معولا للفعل لكنه ليس من ضرورت تقديمات ليس من ضرورت تقديم بعد
ان يكون نصب الطريق بالفعل المقدر فليكن بخلاف الجار والمفعول ان ليس من ضرورت
تقديم بعد ان يكون التقديم بعد الطريق فليكن التقديم بعد نفسك عن الطريق **فصل**
الا ان يقال يلزم نصب الطريق آه ويلزم ايضا ان لا يكون الخي وورنه معولا وهذا
قول وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينبغي لان السؤا اقول سير بالشي
بدل السؤال والجواب بيان سبب عدم تعرض المص لا متناع تقديم الواو ولا منع
السؤال ان امتناع اظهار اياك الكس شئت ما لم يثبت امتناع تقديم الواو فلم
لم يتعرض المص لبيان امتناع تقديم الواو ومع الجواب ان امتناع اظهار الواو حاجته
الى التعرض **فصل** والمراد بلسم الزمان والمكان بالمفهوم والاصطلاح فالمشتمل
والفرب مثلا **فصل** والالكان للزمان زمان والضم طيب يوم الجمعه وصف في لافعل
فعل فيه وهذا نيدفع ما اوردته بقوله وكونان تقوم اذا ذكر طيب للزمان آه لا
الطيب المطلق المذكور في ضمن طيب للزمان ان ليس فعل في يوم الجمعه قوله هذا
يصح على كلية اذا صح آه فيه انه ان اراد ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت
يصح ان جلوس وقع على جميع اجزاء البيت لم يكن مح مفعولا فيل يكون مفعولا مع
زيادة في وان اراد ان يقال ذلك بمعنى جلست في جميع اجزاء البيت محسوسا
انه ما يصح ان يقال بهذا المعنى معنى جلست في جميع اجزاء الدار والمحلة او البلد
فصل فيه انه تعرف المفعول له ليس في حكمه ان يمكن ان يقال يجوز ان يكون هذا هو
التعريف لمن يعرف بان تصاب بالفعل ولا يكون مفعولا **فصل** وفيه ايضا
انه يرد عليه بعد اجمع آه اقول قيد الحثية معتبر في التعريف فلا ورود **فصل** قل
التاؤد كيب عين الفرب اقول هذا ممنوع لان معنى ضربته تاؤد بياضه لا يلاحظ
ادبه او ضربته

٩٨
ادبه او ضربته لم تعلم الادب **فصل** وكيفية امتناع ضربته تاؤد بياضه انما ينبغي
لا يكذب ذلك لجواز ان يتقيد التأديب بضمه التأديب مع امتناع انتصاب التأديب
فصل والافهم ان يقدر يخالف الزجاج هذا القائل آه قرئ بخالف التقديم في عبارة
الشي عن البناء للمفعول لرفع ما ذكره **فصل** بل وهو دعواه ان لم التبر كيب بالمفعول
لا ينبغي ان دعواه لو كان ذلك لا قام له ليداع كون المراد في التبر كيب هذا المفعول ولم
يتم عليه ليداع اصلا بل دعواه فحول في المفعول المطلق ولم يوسم ان دعواه ذلك لكن
يمكن ارجاع ما ذكره الشي لمنع كون المراد من التبر كيب هذا منع بان يكون
مع ما ذكره ان صح تاؤد بل نوع بنوع لا تدفع حقيقة فلا يوجب كون المراد
النوع الاخر **فصل** وهذا ياتي لان قولنا للتأديب مفعول آه هذا انما يرد لو كان مراد
المعوانه لافرق في المعنى بينهما فاذا لم يكن قوله للتأديب مفعول مطلق لا يكون
قوله تاؤد بياضه مفعول مطلقا لا اتحادهما في المعنى فلا يرد ما ذكره **فصل** التوضيح
بوجه التخصيص اللام نهاه لا يخفى ان تخصيص اللام هنا كمال فله فعل الباعث
المفعول فيه **فصل** لان على القعود وهو الجنب الموصوفه القعوده فيه نظرا
لا يجمع ان يكون الجنب الموصوفه مع القعود الا ان يقال ان التقدم الذات كما في
في العملية **فصل** واقام المصدر المذكور وت بلفظ المذكور لا يجوز اقامة المصدر
النوع بلا تكافؤ **فصل** ولو قال بالمذكور لكان الطلق لانه يتبادر اليها ذكره الشي
ان المراد آه لفظ المذكور بخلاف ما ذكره المحي اذ يحتمل ذلك معنيين **فصل** اذ التاؤد
بين ضربت زيدا وعمرا في حكمه اقول ليس وقوع الضرب على زيد وعمرا والاحال
كونهما منفردين فلا يصح جعل الواو فيه بمعنى مع بخلاف كفاؤ زيدا ورحم لم يست
لكن في طيب زيد منفردين اذ لا تقبل الدراهم الا ان يجمع فلا بد ان يجعل فيه
الواو يجمع مع **فصل** وانما جبر الشرح ذكره لان كون الواو فيه بمعنى مع يقتض

كونها في كفاك وزيد درهم بمعنى مع لكونها بمعنى واحد هذا وقد عرفت ان العا
 ليس ذلك **فصل** لان حرك مضافه يعني لا يمكن النصب بالقطع بل لابد من جعل
 الواو فيه بمعنى مع بخلاف كفاك وزيد درهم اقول فيه انه يمكن النصب ايضا بالقطع
 على الوجه لان حرف الخطب مفعول معنى **فصل** ويرده المثال المشهور للجمهور من قولهم
 اقول لكم انتم اكرهتم لعمري في صدر الفعل او وقوعه بمعنى صدر الفعل عنهما معا
 ووقع عليهما معا بمعنى ان الفعل كما يصدر عن المفعول يقع عليه فلا يرد ما ذكره لان
 فعل الخطباء صادر من الماء مع الحشمة فقط لا تترك انما ازاد الماء ولم يكن شبه
 لم يقل استور الماء فان قلت معنى سيرة وزيد ان السيرة صادر من ومن زيد قلت
 ليس معناه ذلك بل معناه ان السيرة من مع زيد فان قلت فعل هذا الاشارة الى قوله
 في زمان واحد او مكان واحد لان لك اشارة بهذا المعنى لابدان يكون في زمان واحد
 قلت نعم لكن في غاية جليله وهي التبيين على انه قد يكون النظر في تلك المنة اشارة
 الى وحدة الزمان فقط وقد يكون الى وحدة المكان فقط وان لم يكن تلك اشارة
 الى وحدة الزمان والمكان معا وهذا ينبغي ما ذكره او رده المحقق في قوله لا ينفك
 ان فيه انه لو لم ينفك في مثال المذكور وحدة الزمان ان فيه لم يصح لان النظر في المثال
 المذكور الى وحدة المكان فقط وان كانت وحدة الزمان معتبرة فيه **فصل**
 ويجعل الملازمة بينه في مكانين وتقديره بموجب ان المراد في التكرار عدم الخطأ
 التكرار في مكانين من قبيل الخطأ اقول فيه نظرا في حفظ الناق مع ولدهما لا يلزم
 الارضاع وما بينه بغيره لو لم يحفظ الناق واهلهما لو لم يحفظاه فهو مع
 الواو والعاطفة لا معنى الواو التي لمع مع فالاولى ان المراد من التكرار التحلية فيكون
 المعنى لو على الناق مع ولدهما لهما وضعا وقد عرفت فما تقوم ان النظر فيه الى وحدة
 المكان لا الى وحدة الزمان وان كانت وحدة الزمان معتبرة فيه ان في اصل معناه
 انه لو جعل

انه مستعمل لوجوه في مكان واحد **فصل** واسم فعل فان اسم الفاعل آية هذا الموضع
 بان المفعول مع الزمر عاذا اسم فعل يجوز فيه وجها فلا بد ان يقول وان كان الفعل لفظا
 واسم فعل **فصل** وانما جملة عيدين مع لفظ الفعل اعم قد عرفت فيما سبق لابد من جعل متو
 الفعل اعم من المفعول حتى يدخل في التو كفاك وزيد درهم ولا يلزم ضرب زيد وعمر في
 التو فرب لان الواو المعطوفة انما تدل على المنة كذا في اصل الفعل دون المصاحبة فان قلت
 فعل هذا الحاجة الى حمل الجواز على معنى عدم الوجوب لافترج مثل الخبر كذا عن التو فرب
 هذا التو مطلقا ليس يخصر باللفظ من حمل الجواز على معنى عدم الوجوب حتى يخرج المنة
 بعد الواو المعطوفة عن الحكم **فصل** فارجع عن التو في المفعول من تخصيصه قد عرفت ان
 خروجه لعدم دلالة الواو العاطفة على المصاحبة لا تخصيص المفعول **فصل** فرب زيد
 عمر وان رجح عن التو قد عرفت **فصل** والنصب لا ترجح بالسلامة عند الحذف الى اقول
 النصب بالسلامة عن مثل هذا الحذف الذي لا قرينة عليه رجح **فصل** واما بعيد ولا يخفى
 ان الحال لا تثبت للذات المأخوذة مع صفة الفاعلية والمفعولية لان صفة الفاعلية
 على كون الذات صادرا عنها الفعل وقام بها الفعل وصفة المفعولية هي كون الذات متعلقة
 الفعل المراد الفاعلية او المفعولية بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي نعم لا يثبت الحال للذات
 المأخوذة مع صفة الفاعلية او المفعولية بالمعنى اللغوي ولهذا ينبغي رفع الاعتراض المذكور
 ان فيه **فصل** لا يصح استثناء قول لا لدخول آية لا يخفى ان قوله لا لدخول آية استثناء
 من المفهوم من قوله من غير حاجة الى تعميم العامل آية يعني لا يحتاج الى تعميم العامل والمفعول
 الشيخ لا لدخولها وقع آية **فصل** وذكره زيد ليس لتعلق الاشارة به حتى يكون الاشارة
 المستنبط من اسم الاشارة عاملا فيه اذا اخذ مع الاشارة من ان يتبع اشارة الى
 ما يعتد به باسم الاشارة **فصل** النكرة في مستوفى فلا يقال هذا لم لان عدم الاستوفى
 فيه **فصل** فاعلم بعد الحال ان الحال في قوله لا لدخول آية على سبيل التنازع



اي مع قوله او متوقفا قوله ولا يخفى ان قوله بعد عطف على قوله اقول يجوز ان يكون
معطوفا على ان يكون المصدر هو صلة الموصول لحذف الواو وما بعد الالف فيه **قوله**
ويكن ان يجاب عن الاول بريد الاستعانة في صاحب الحال لا دفع الالتباس الى حال
مضرة فاذا وقع الحال بعد الالف يبقى احتمال الوصفية فيها فيصح تنكير صاحب الحال فاعل
هذا يكون تنكير صاحب الحال فيه لدفع الاحتمال الا وصفية لا الاستعانة اقول ويمكن ان
يجاب عن الاول والثاني بان ليس المراد ما جاء في رجل في حال من الاحوال الا في حال الكسوة
بل المراد ما جاء في رجل من الرجال الا رجل في الكسوة وفي الحال فيه ليس في مستقرة
وكذا واقع بعد الاول **قوله** ولو قوله تنقضا للنفق لانه اذا كان منع الاحتمال الوصفية
معصي التنكير صاحب الحال يكون تنكير محي فيها وقع الحال بعد الاسماء المحل منها او متوقفا
قوله لان محله ليست بنكرة اذ هي كالمعرفة آه انه لا يكون جملة موصوفة انما فلا يكون
نكرة حكم في لا يصح مفعولها في نحو لان تنكير محال اعم من الحقيقة وحكمه **قوله** في جعله
المعك ونحوه مصدر الجملة لا يطبق الا في اثناء ويل جملة بالظرف لازم بعد تأويل النكرة
ونحو يكون مصدر الجملة اي التي هذا قد عرفت انه لا حاجة الى تأويل جملة بالنكرة لكونها
في حكم النكرة **قوله** وهو الاصح في تقدير مفعول لانه لا الثاني اصح والاولى في ذكر قوله
الساكن فيجعل المعك ونحوه مصدر آه **قوله** الحال المشتركة صاحبها محو في
المعرفة والنكرة في نظر لان الظاهر ان صاحب الحال المشتركة بقوله نكرة **قوله** في ان جاء في
رجل في حقيقة آه اقول مع قوله كونه نكرة في المعنى مبتدأ وخبره ان جاء رجلا كما مثل سبعة
حتى رجل في حل النقص فان وقع ما ذكره اذ يكون التخصيص بتقديم خبر الظرف في اعم
الاخبار عن خبرية بظرف الزمان **قوله** لانه يقال هو ان يقدّم آه فيه انه يرد
ما ينشأ اوجه ما ورده على التوجيه الذي ذكره الشرح **قوله** فتخصيص خبره بالظرف
ويكن ان يقال وجه التوجيه ان الظرف يوجب العامل المعنوي لعدم تقدم محال عليه

في عمل

في محله لا يتقدم على العامل المعنوي لعدم تقدم محال عليه في محله مما لا يتقدم على العامل المعنوي
قوله فاذا لم يدخل في العامل المعنوي لم يصح آه حاصل الظرف لا يتقدم على العامل الذي هو
الظرف او يشبهه فعلا تقديره اخرج الظرف منه لا يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي
اقول يمكن جوابه عنه بان مراد الشرح لا يندرج في معنيين اذ لم يكن الظرف داخل في العمل
معنوي بالكلية يكون معتبه امه في بعض مواد دون بعض لان هذا معنيين اذ لم يكن
الظرف داخل في العامل المعنوي اصلا ليدل على ما ذكره **قوله** واما اذا جعلته داخل في الظرف
انه يريد به الدخول في جميعه او اذ فيكون اجبا بالكلية فاذا اريد بالدخول الكل لا بد ان
يراد بدخول مجزئ كقول النقص لا يجاب الكل **قوله** لان لا يتبع
اي حين اريد عن الاحتمال الثاني هو الاول وانما كان لا يتبع ذلك التعليل في خلاف
الظرف على الاول بقوله على العامل المعنوي مع دخول الظرف فيه **قوله** من اعتبار **قوله**
ممكن ولا عامل آه في نظر لان قوله ولا على المحرر معطوف على العامل المعنوي باعادة
وضع توهم عطوفه على معنوي قوله في ان المقصود من النفق في البيت آه
اقول لا بد من النفق من الدال على معنى المتبوع بخلاف محال اذ الدلالة على موصوفه المبرع
غير لازمة فيها بل الدلالة على الرتبة كافية فيها ولذا لم يشترط فيها المذكورة وضعها من
معنى فان قلت الدلالة على الرتبة مع الدلالة على معنى فلا بد من الاستعانة بمؤكد وقلت قد افاد
محمود ذلك بقوله دخل ما دل على رتبة بل لا بد من شيء كقول لا يصح كبره اذ صلا ان ان
كان هذا الشارة الى الفعل يصح التأويل فيحتاج بالمتبوع الصائبة عليه لا
يصح سميته عن غير تأويل التأويل وبلغه جعل اللفظ وان كان اشارة **قوله** الى ما عليه
لا يصح التأويل بالعدم محي الشرح الصائبة بالعمل احتياج اليه التأويل
قوله على الاول ليس في محله بل لعدم صحة سميته النفي بالمتبوع غير تأويل
ينافي ما ذكره من عدم الاحتياج الى التأويل في صحة تأويل **قوله** وانما جعل قوله مع

مجمع شرط ووجوب حذف عاملها تطيق له آه اذ لو جعل معنى شرط حال مؤكدة لم
 تحذف حال مؤكدة مع مضمون الجملة **قوله** يريد ان رسول الله لا يؤكل الاسكال
 اقول لا يريد ان لا يؤكل الاسكال لتغايرهما في معنى لان الرسول
 بمعنى المرسى والارسال جعل الشخص رسولا بل يريد ان لا يؤكل الاسكال
 ورسول لا يؤكل بعض اجزاء الجملة وهو رسول فاعلى لا يبر ما ذكره لانه لو اراد معنى
 الشرط لم يترك الفعل لا بعض اجزاء الجملة فافهم **قوله** فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون
 جملة اسمية ما لم يذكر آه اقول لا قرينة على ذلك لارادة لان الظاهر ان المراد بمضمون جملة اسمية
 مطلقا اذ كثير من مضمون جملة اسمية يكون مضمون جملة الفعلية الغيبة بل يحتمل ان لا يكون
 مضمون جملة اسمية لا يكون مضمون جملة فعلية على انه لو اراد بمضمون جملة اسمية ما لم يذكر آه
 اختصاص بالجملة اسمية لم يصح ما ذكره فيكون شاردة المضمون جملة فعلية لا بد ان يراد ان
 يراد ح بمضمون جملة الفعلية الغيبة ما لم يذكر اختصاص بالجملة الفعلية وشاردة الله كما يكون
 مضمون جملة فعلية كذلك يكون مضمون جملة اسمية **قوله** فالاولى ان يفسر كايه ما ينكبه
 الخ اقول يمكن ان يقال المراد ان التميز اسم يكون مفروض من رفع الابهام فقط فح ينشأ
 المراد التسمية او المعرفة زيادة على زيادة على ذلك المعنى فلا يبر ذلك التعرض
 ووقع بان يرتب برفع الابهام مستقاة فاصلة ان المرطل موضوع للموزون ورتبا
 يرفع الابهام عن الموزون وهو موضوع المرطل وليس المرطل الذي وضع له المرطل مراطة
 هذا اقول قد نسخ وجه الرفع المرفوع وهو ان معنى عند مرطل رتبا عند مرطل رتبا
 اي شي وزن برطل فرتبا يرفع الابهام عن الشيء الذي هو موضوع المرطل الذي
 معنى المرطل يدل عليه انه لا يبر به معكالم عند الوزن فخذ والنظر في سلك نظرية **قوله**
 وبعد في ان الكامل هو الثابت في الوضع آه اقول هذا لا يبر دع الشاذ لا يدل قوله هو
 الوضع على ان الكامل الثابت في الوضع فقط بل يدل على ان الكامل هو ان يستد الوضع

مطلوب

مطلقا في سوا مكان ثابتا في الاستعمال في غير الاول لان الثابت مواضعه على انه وضع
 وفيه ان الثابت اعم من ان الثابت كجيب الوضع لان الثابت كجيب استعمال حاد
 كانه محض يريد ان الثابت اذ كان اعم يكون المعنى كما يقال في حاد هو الثابت
 بالمعنى الاعم وفيه ما فيه **قوله** رتبا عليه لا يناسب كونه زيدا رجلا آه اقول يمكن
 ان يقال المراد كفاية رجولية زيدا كفاية نفس الرجل ورجلا بمعنى رجولية فهو رفع
 الابهام الشيخ منقول زيدا فعلا فافهم فان الرجل عين زيدا وفيه ان المنفرد في
 بالنسبة في هذه الثلاثة في المقابلة بهذه الثلاثة على ان المنفرد لم يكتفى بمعنى ما يقابل النسبة
قوله وتجي ما ذكره على التسمية مثلها زيدا الخ اقول ان زيدا رفع الابهام عن تعويض
 لانه مضاف مع وصف الاضافة فرفع الابهام فيه عن المنفرد الذي يرفع ما يقابل لهما
 الغيبة لان المراد مضاف مع وصف الاضافة لانه النسبة في الاضافة اذ رفع الابهام
 عن النسبة في الاضافة ليس رفع الابهام عن مضاف نفسه كانه اراد بهذا المعنى قوله كانه
 اراد بما يقابل الخ **قوله** وفيه انه من قبيل التميز عن النسبة وكلامنا في التميز آه يمكن ان يقال
 ان هذا مثال للتمثيل بل لبيان امكان قصد الانواع ومعدود في التميز **قوله** الاول
 ان يقال افراد الجنس يدل لخصوص لا يخفى ان اراد الافراد من الانواع بعد من ارادة
 محصور من الانواع **قوله** كيف في جميع اذ اقول بالافراد الخ يريد ان يكون ان يراد بصيغة
 مجمع ما فوق هو امكن لا يمكن ان يراد بلفظ مجمع وما يتفرق منه غير منفرد ليكون مثلا
 للتسمية ايضا بل انما يراد بصيغة مجمع فقط ويمكن مجموعا بان الشريد ان الجمع هنا
 بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي وهو ايراد صيغة الجمع فالمعنى ان التميز يجمع في
 صيغة وذلك لجمع انما يكون بان يثنى التميز والجمع فافهم **قوله** والتوجيه الثاني بعيد
 جدا لان جعل التميز الخ لا يخفى ان تمام الاسم بالتشديد اذ كان على التميز يكون التميز
قوله او اعتبار من قوله جازت الاضافة اضافة المتشبهين ان يكون من اضافة

مطلوب

مصدر الى الفاعل وان يكون من اضافة مصدر الى المفعول اذ كل منهما متبادر الاول
 فقط فافهم **قوله** وان كان آه ماضية كان **قوله** بل تفاوت الحكمين في ان احدهما متعلق
 اقول بالتفاوت الحكمين في ان احدهما متعلق بنوع التحسين والاخر متعلق بالتمييز بالنظر الى
 التميز لانه في صورة الاضافة التميز كنه آه اقول لعدم وجود تفرق بين الصورتين
 في خطاح الاضافة يلزم الاتساع لكون حركات الالف في موضعين **قوله**
 الابهام في كسر النسبة لا يلتزم آه اقول لمراد الابهام في طرف النسبة التي يرفع
 الابهام عنها ليستلزم لان الابهام في طرف النسبة مطلقا يستلزم فلا يبره ما ذكره لان
 قولنا عند رطل البس في الابهام فيه عن النسبة **قوله** وبازالة الابهام عنه النسبة لا يبره
 الخ فيه نظر لان بازالة الابهام عن النسبة يزيل الابهام عن الطرف بالمحالة ويحذف
 رطل رطل البس في الابهام فيه عن النسبة عن الطرف **قوله** وليست جملته بل جملة
 هذا لم يظهر انما ليست **قوله** فيبعد تقييد الشرح منها لما صارت فقط لانه
 اذا خرج عن الاول بالتقييد **قوله** في الخارج وفيه فية **قوله** لانه انما يحتاج الى التقييد
 في التقييد لانه ان حمل الصفة على معنى سلبية ضرورة عن جانب العلم يكون
 موجودا فيتناول ثابته اذا سلب ضرورة عن الطرفين فيخرج فكل موجود وجوبه
 المنقبة هذا البيا كون المراد من الصحة هو الاحتمال **قوله** ولان التميز لا يخ
 يكون محتملا لا يكون دائريا آه اقول انما اشار الى جوابه بقوله واما جعله طلاقا الخ
 حاصل كجواب ان المراد بجوابه جعله منقبة حتى يلاقى التبعية عنه وعن متعلقه
 لانما يستلزم جواز رفع الابهام عنه وعن متعلقه فضلا عن ان يكون عينه جواز ان يكون
 التعبير عنه وعن متعلقه صحيحا ولا يكون رفع الابهام به عنه وعن متعلقه جائزا فلو
 معنى عدم كونه يقنا ومنقبة لانه آه اقول نعم لانه احتمال كونه للمنقبة عنه والم
 متعلق به جواز التعبير عنه وعن متعلقه لا جواز رفع الابهام عنه وعن متعلقه

يلزم

يلزم الاتي وهو ان يرفع كما فيه لان في جعله للمنقبة لا يوجب عنه متعلقه
 اذ يجوز انما يجوز رفع الابهام عن المتعلق الانما يصح جعله للمنقبة **قوله** دون غير
 القول فلا حاجة فيه الى ان الذات المقدرة التي هي متعلق والافه ستغير زيد لكن قد يكون
 في حال عينه لانه لو كان الذات المقدرة معايرة وانما يصح جعله التميز رافعا للابهام عما
 اتبع عنه اذ التميز يرفع الابهام عن الذات المقدرة لا غير فلا بدح من تقييد الشرح
 ان زيد يكون معايرة **قوله** هذا ايضا ما سبق منه ان التثنية الجنس اولا لا يخفى انما هو
 بالانواع هنا ما يراود بالانواع فيما سبق فلان في ذاته او ان قد شئت واما من غير قصد الى
 الانواع والعدد لا يلزم انما شئت او يحج **قوله** والطبق مفعول مع له صفة فاعل كانت لا يخفى
 انه لو كان المراد ذلك لزم انما بدل كانت ويطبقها في المعياره كونه لا مفعول
 جزكان **قوله** لا معنى له لاحتال في الصفة يعني ان يكون في حال مستندة بحمل التميز الى
 غير الصفة اي قوله يكون وفيه با غير الصفة التميز لا يبدل على الذات فقط
قوله يعني الطبق يصح انما جعلت مينا للفاعل آه اقول فيه مسنة الشرح كره الى ان المعنى
 اما معناه في المفعول اما الى الامل انما يرفع الامل الى كونه اظن وان كان الكسب ايضا يصح
 حصول المطابقة في الطرفين لا لانه يصح جعل الطبق مينا للمفعول للفاعل في لا يبره ما ذكره
 في قوله الاتي لقوله لا معنى للاقتدار على كونه يعني اسم الامل **قوله** قلت من زيادة من نوايد التما
 بعين ان زيادة من التقييد على كون تلك الصفة تميزا اذ احتمال كون الصفة حال
 اول لم يحج الى التقييد على كونها حال لا يند **قوله** مراد ان زيادة في بعض الصفات ترفع
 الابهام تدل على كون انواع تلك الصفة تميزا حال لا فلا يبره ما ذكره **قوله** فالاول ان يقول
 ولا يتقدم التميز آه يمكن آه ان يقال قولنا في حال عند مرادها شرون يدل على
 انه يبره ذلك اذ رفع الابهام فيما ذكره عن ذات المذكورة **قوله** لانهم تفصوا **قوله**
 لكونه فاعل حقيق عند عدم الرضا فيه على ما لا يخفى **قوله** ولما احتاجوا الى ما قبل خبرنا الارض
 بالمراد مفعولا

فانما

جدة قوله

حال

اذ لو كان قد عدهم مشهورة ما ذكره الشرح لم يحتاج الى ايراد في خبر الارض
 التميز في مفعول لا في معنى بل اذ اورد على ان لو كانت القاعدة ما ذكره لزم ان لا يتبع
 التميز على الفعل بوزن تقديم مفعول على مفعول وانما الشرح عدم تقدم التميز على
 الفعل بثبوت فاعدا في معنى فقط وانا نطق ان لفظ مفعول في مفعول متعين خطأ
 في الناس الاول **قوله** وان اريد به الفعل او شبهه يمكن ان يقال المراد ذكر كذا بل انما
 ان يكون بخلافه في جميع بل يكون في البعض نعم **قوله** ان للناس تعيين حال خلافا **قوله**
 في معصا در ان الباب يدل على ذلك الشئ من ان لا يراد لفظ مستثنى ما قد مر منه
 لفظ التثنية فيكون لفظ مستثنى يقتضيه جعل الشئ من عين اقول الظاهر ما يفرد
 من شئ بمعنى صرف يقال عن الدابة اذ امر فيها فان مستثنى مصر ووعى المستثنى **قوله**
 وحكمه **قوله** وكونه متعددا باعتبار التقديم بالوجه لا يخفى ان حمل التقديم على
 التامع بل غير ظاهرا ان يقال جعل العبد مثلاً متعدداً بالتقديم لا بالتأويل **قوله**
 وبغير هو كغيره ومعنى يقال هو كثير حال ببيان **قوله** ان ان كان الكلام فيكون
 منصوباً بنصب **قوله** لم يقل ان الكلام فيكون منصوباً على الاستثناء لئلا يرد
 انه يحتاج الى قول كقولهم كان بعد غدا او خلا اذا نصب على الاستثناء
 وجب عدم الورد على ما ذكره ان النصب بعدهما يكون ما بعدهما تأويل من ان
 هذا اقول محض ما يخالف من الورد بما ذكره لان نصب ما بعدهما ليس محققاً
 الذات بل سبباً وخلا فافهم **قوله** فتقوم بعد الاستعلاق خبر كان وهو قوله
 اقول متبادراً الى خبر كان قوله بعد الا وقوله كلام موجب متعلق بجملة اذا كان
 بعد الا اي منصوب وقت وقوله بعد الا في موجب **قوله** فان المعطوف على المقيد بعد
 متقدم اه في قوله لو قال اذا في كلام موجب بعد الا لا مفيد اكثر اذ في قوله فان قلنا بغير
 متقدم على المعطوف عليه في التقديم على المعطوف عليه لزم في افادة اكثر من

(ملاحظة)
 في قوله
 ان النصب
 بعدهما
 يكون

فافهم

فافهم **قوله** لانه موجب كجيب النصب مستثنى اه اقول المعطوف على قوله بعد الا انما هو
 بجيب الصورة كجيب حقيقة المعطوف على مقدر وهو قوله بعد مستثنى من متصلاً بان خبر
 كان في حقيقة هو فلك مقدر واصل التكميل منصوب اذا كان بعد مستثنى منه
 ومتصل بعد الا اي انه لم يذكر مقدر وجعل المعطوف قرينة على مع دلالة كثيرة وقوله بعد
 مستثنى من متصلاً على ذلك مقدر على ان لا يكون وجوب النصب مستثنى لغيره لكونه
 في غير لان اخر به كاعراب مستثنى بالافيد زير وغيره ما رفقنا ما جاء في غير زيد القوم
 منصوباً بان وجوبه فيما قال من ان المجزئ حكم مستثنى بغيره بعد حكم الاستثناء عن هذا
 حكم فنوع فافهم **قوله** ولم تقيد كلامها بما يقال في الاخر ليعلم اه هذا حسن
 على ان ما تقدم اعم من ان يكون مستثنى من اول او ما اجتمع فيه القوم ما يكون المستثنى
 وما يكون مستثنى من غير مستثنى منه في كلام بوجوب ما من الاول ان كان ما من قد عرفت
 ان الاول ليس باعم **قوله** الادوية ان الضمير الى البعض لفظ لا يفي ان الضمير الى
 ما بعده من جنس لا الى افعال البعض فيجب ان لا ينفرد لان انما في انما في
 المعنى لا يكون لا تنفرد فلا وجب الاقتصار على التوجيه اه اقول رجع ضمير خلا
 الى الجاء لا يقتضي عدم مجزئ زيد الذي قصد اذ لا مجزئ القوم وقت خلوجها في
 من زيد لا يمنع مجزئ زيد لجواز ان يكون مجزئ بعد مجزئ جاء في منهم بخلاف ما رجع
 الى المجزئ والبعض **قوله** وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العذر حجة لا يخفى ان عدم
 الصحة لا يخرجه من الاستثناء اذ لا يجمع ولا يفي في عدم الغاية **قوله** والا ان
 نفي زيد يكون من الجمع فمضاف ومضاف الى مستثنى منه على تقدير حصول المقصد
 فيفيد اخرجه من مستثنى منه لا عن الجمع مطلقاً **قوله** كينون البديل مستثنى من
 يعني ان البديل مستثنى يكون العضو حاصل فلا يكون بغيره كونه بديل منه في حكم
 التحسين هذا اقول لكن هذا مبني على كون ما عبارة عن مستثنى هو غير ظاهر

ان يكون عبارة عن حمل **فانه** لا يدل عن اعتبار ضيق في مستحق اقول الاضطرار
الاضطرار ان يكون في كونه حالاً عن كلام غير موعود باعتبار ضيق اعتباره في جعله **فانه**
لانا نقول تقدير اهلهاون آه في نظر اهلهاون في كونه حالاً تقدير الضيق تقدير الواحد
اهون من تقدير الاثنين بان تحول كمنعرج وصف المستحق كان متعلقاً بالجمع لان يحل
العامل متعلقاً بالمستحق **فانه** لان ايهما البدل عن اللفظ ايهما الكفر لان ايهما
البدل عن البدل عن اللفظ ايهما تقدير حرف النفع بدل ايهما الكفر وليس لاغنى
معنى النفع مع تقدير لاجل العمل من غير اعتبار معنى النفع مع انه لو كان لمعنى اخر لا متعلق بالتقدير
انما لا يهمل **الكفر** ولذا لم يغير كلمة بالانه اضطرار جعل الاستدلال بالجمع على من يجهل
لا يحتاج الى التعليل لان مطلق التثنية لا يثبت عندهم هذا اقول علم ذكره في
فيه يدل على انه يتردد الاشتقاق ولي الاشتقاق لان الاستغناء في ما مل **فانه** ولا يخفى انه
لا فائدة في قولهم عاملتين آه فيه ان حمل البدل على اللفظ يقتضي تقديرهما عاملتين
فلا بد من نفع تقديرهما عاملتين حيث تقدير حمل البدل على انه لو لم يذكر قولا عاملتين
لتوهم ان امره لا وتقدر ان بعده لا فائدة المعنى واجبة ان يجوز ان تعدر لاجل العمل لا
لا فائدة مع **فانه** وفيه نظر ان نعت كسم لا يثبت آه حاصل ان تقدير مع ومع ذلك
اعتبره فكم تقدير من غير اضطرار **فانه** وكثيره النقص استغناء من قولا في الاكثر آه
لا يخفى ان الاكثر هما بمعنى الكثرة فالمستغناء منه حقله النقص كقوله **فانه** جعل امتناع
الجمع واستغناء منه فبنيته آه اقول لا يخفى بترتيب الفعل اياه عن نفسه في ان يكون لعدم
لياقة مستثنى بالفعل فلا يتم ح ما ذكره فيما قبل من انه لا يستثنى بها الاعمال بسبب السوء
ما يقال في ذكره فيما سبق بياناً للقاعدة السامية بل تخرج على ما قال الشاعر عليه
فانه فيقال ما جاء غير زيد وعمراً فيما قصد ليا محي هما والافهم مرفوع
بالعطف على غير قولا لان معنى ما جاء في الازيد بيان جواز العطف على الحمل لا بيان ان

المعنى

ان المقصود محض زيد فقط **فانه** وفيه نظر لان اعرب بعينه آه حاصل ان المستثنى
بالا بل بغير هذا لكن القابل به هو ان الغير اذا كان بمعنى الا يكون المستثنى بغير مستثنى بالا
ويمكن بموجب بان افادة النفي من الاستثناء ليست لكونه بمعنى **فانه** والا ووجهه
انه يجب جعله تابعا لما في فيه لئلا ينفك عن الضمير فيكون معناه جعله صفة للضمير
بل هو كجيب الاضطرار **فانه** الا ان يقال ما قال الشاعر آه حاصل ان كان الضمير بغيره يراه
الضمير عند عدم التذرع وان كان بمعنى التذرع اذ الضمير مطلقا والافلا ضمير
فانه لان المتعدي غير الواحد اقول فيه نظر اخذ حاصل كلام الشاعر اذا كان الا للضمير
بمعنى غير قول قولي لو كان فيهما لجمعا لكانت بينهما آه لان جميعها كاه
مفرد في افادة جفت تحت الواحدية بناء على ان التثنية لازمة للتعدد فرفع اللازم
يستلزم نفع المتروك فاستلزام التعدد المتعارف كذا يكون للتعدد غير الواحد في هذا
معنى قولهم لو كان فيهما آلهت الا آلهت لو كان فيهما غير آله لان معناه لو كان فيهما
غير آله باعتبار كون جميع غير آله كما لا يخفى **فانه** والا ووجهه بغيره النسخ
حاصل انه لو وجد الآلهت لكان كل منهما غير مستحق للالوهية باستلزام النسخ لان
يقال ليس المراد نفع القيد بل المراد نفع القيد للبيان والتوضيح وانما يلزم العلم بعد
الدفول بتعيين فلا يتعدر الاستثناء فانهم **فانه** واقول يحتمل ان يكون الشرط اقول علم
وجوده فيكون لا يكون لمنازلة لا في كل بل في سبب الحكم كالمفارقة مع ان الحكم
تلك المفارقة ليس **فانه** في ان اخذ في قوله تعالى في الشئ بنفسه اقول المراد
ان امره ببعدية المسند به فلو كان ان يكون مسنداً له اسمها واقفا بعد دخول
على الشئ من تعبير عن احدهما باسم وعن الاخر بالجنبة للاسم وخبره باسم والاخر
قبل الدفول **فانه** وفيه نظر لان كون هذه الافعال آه اقول معنى كون هذه
الافعال من واخل جملة الاسمية كونها من واخل ما هو جملة اسمية بعد الدخول لا قبل

فلا بد ان لا يشك في ابتداء الخ اقول عدم ورود ذلك لكون المراد ان اذ كان
 خبر مبتدأ بعد ان صح وقوع خبر كما عرفت فيما سبق **ويمكن** وهو بان هو ما جعل
 حكمة آه حاصل الدفع ان هم اصرح بان جواز التقديم ولا يلزم منه كون جواره على كل حال
 لا بشي ان يتقدم البتة اذ كان معرفة خبره ان لا يبيح **المراد** اطلاق قول علي بن ابي
 حاتم الى حاتم الى قوله واما امتناع التقديم آه لا يخفى ان ارجاء الخبر الى جوبه كان
 الخ يمكن ان يقال ان الضمائر في ما سبق كل منها راجع الى خبر كان لان حال خبرها
 يعلم من شي حال خبر كان وانما يغتور مقصود لو جعل الخبر الى الطرف لا يغتور مقصود
 الغية لان كون الخبر في كون العمل خبرا فاجزأ يكون **الخ** ايضا **فوقه** وجعل عوضا
 كان او موجبا نحو فيها الخ لا يخفى ان المراد انه زيدت لفظه ساكن عوضا لا انه يثبت
 لا لغرض مع منع كونها عوضا زيا **فوقه** فان المقصود في الاطلاق ان يرفع خبره
 آه لا يخفى ان المقصود هو منع ثبوت الظرف لانغ الظرف ثم لا يخفى ان قول الشارح وقوله
 يستلزم خبرا لا يصلح لوجوده فانه ليس بحرف بل نفع حكمه لا لادارة الية
 ان معنى نفع صفة محبته حكمه وهو يشبهه للمحب **فوقه** والاولى ان يقال كان منقوضا
 في الآه فيه انه يصرح ان يقال ما وجه اختصاصه منصوص من الاسم لا باسم صول ساير
 منصوص **فوقه** فذكره في تعيين ما ينطبق اقول يصرح الشرحين بحركة وحروف
 النائية نصبها منصوص لا تعيين ما ينطبق **فوقه** يستفاد منه ان في قوله الثانية
 مذكورة آه اقول خبره في الاصل قوله موجود الا انه حذف واقيم قوله لا بالثبوت فاشا
 الشرح بما سبق الى الاصل وهذا الالقيام فيصح ان الخبر مذكور **فوقه** ولم يقل ضعوا الا
 انما اشار الى الظان المصير بضعف وجه الرفع في الاستعمال والليل بما ذكره ان لو اراد
 ذلك للزم عليه ان يذكر قوله على ضعيفين بقوله وفيه كمالا لرفع الادل للضعف
 مطلقا والالزم ضعيفون رفعها بل صفة مع فتح **فوقه** وانما اختص لا بشي ان السهنة آه

فصل

جاء ان يقال السهنة مع نفع لوهم ان السهنة بتبطل العمل الخ لا ان عمل لا نفع فقط
 فيكونم بيان ان لا تبطل العمل عند وفيه ان السهنة لا تبطل معنى النفع بالكمية لان لا الى
 ان السهنة في محله مع السوف والتمتع **فوقه** وخرج عنه لا ماء با حدة آه في ان بارد
 اسم لا مبنية فان فاء الكاسم لا بالتبعية فلا بد ان اخرجه الى ما ذكره الشرح ان لا يثبت
 ان معنى اشارة الى المعهود وهو المبنى من اقام الكاسم لا باصالة يكون ما ذكره علي بن
 اشراف **فوقه** بل كلف في منع البناء الفعيل بالمعطوف اقول ثم كلف في ذلك الضعف في البناء
 اذ لم يكن المعطوف في حكم متصل مع المعطوف عليه ولما اذ كان كذلك فاشا **فوقه** كونه
 في حكم متصل بما ذكره **فوقه** واذا كان معرفة بتعين المعطوف على مبتدأ في ان اذ كان مقتر
 يكون المعطوف على اسم لا يحل فيدخل في المعطوف على اسم لا في ذلك التقييد واليضا سطو
 على فعل اسم لا على مبتدأ على ان ما ذكره الشرح زيادة قيد بل بيان ان المعطوف على اسم
 انما يكون اذ كان المعطوف نكرة **فوقه** وحكم ما علم فيما سبق الخ لا يبريد الشرح ذلك مع
 موجب التقييد بل يبريد ان اذ علم حكمه فيما سبق يكون المقصود بها غير اهم الاحتياج الى معرفة
فوقه جواز البناء في البديل دون وجوبه فلا يكون حكمها حكمه في اوج منها وتوجب بناء
 البديل في هذا لكونه كالمستقل **فوقه** في ان عدم جواز تركيبها بما لا خارج
 اقول ما قصص هو الاستدلال بعلمه من شأبه المذكورة لعدم من ركة **فوقه** وتأثير البحث
 خبر ما ولا عطوف على قوله ترك بيان الاسمية يعني لم يبين معنى بحث اسم ما ولا ان اسمية
 اسم لا مالا اسمية لكاسم لا مالا لانه مجازية وتأثير في هذا البحث **فوقه** جعل الاستعمال
 بمعنى كون خبره مسبوغا الخ لا يخفى ان هذا المعنى للاستعمال لا يذهب اليه عقل بل جعل الاستعمال
 بمعنى النفع فلا اعتبار بانه لو جعل معنى كون الخبر متعلقا به اذ اقول المتبادر من الاستعمال
 فيجب هو التفرقة بين ما لا فالة مع الفلا **فوقه** ان اعني ما اشتمل على علم الحضانة اليه ليس اول
 آه لا يخفى ان على تقدير ان لا يخص الحضانة اليه كما عرفت به يكون اعني ما اشتمل على علم الحضانة اليه اول

لا يشك في

تكون المعنى اليه سائلا لغير ما عرفت به **هنا** لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق انه
 لا يخفى ان المراد ببيان الشرط بيان متساوية الالفين مطلقا عما اذا لم يعلم فيما سبق ان
هنا ان اريد المساواة التي هي قسم في قسم النسبة لا يخفى انه كلما صدق على شئ
 اليه صدق على شئ اليه صدق عليه كسواء بالكلية فانه على مساواته لا فرق بين
 التي هي قسم في قسم النسبة **هنا** وفيه نظر لان الاضافة الثانية لا تخص **هنا** بل
 يساوي المعنى اليه في نفسه لا وجود للفرق في نفسه وجوده وجوده **هنا** وفيه
 وجود او هو المعنى اليه في نفسه لا وجود للفرق في الاشكال المذكور لانه لا يضاف اليه
 لهذا الترتيب فنحن قرب اليوم اقول لان الاضافة اليه لهذا الترتيب بل الاضافة
 اليه ملاحظة للاختصاص في غير اعتبار الترتيب منزلة الفاعل **هنا** وليس معنى لغيره بقدر
 والفرق بين بيان ان في اليوم ليس طرفا لنفسه قرب متعلق به بل هو طرف لوقوعه لبيان
 انه معنى لغيره بتقدير واقع في الاشكال فرق بينهما في تعريفه ان يكون **هنا** يكون تعريف
 ومن الاول في علم ان المعنى لاشارة المعين او لم يعلم ان المعنى عدم الاشارة **هنا** ولهذا
 ان طريق شكر العلم لا يخفى شكر العلم بارادة اشهر او صان غير شكر بارادة واحدة **هنا**
 ليس بذلك الاسم اذ لا اذ الوصف في العلم غير ارادة واحدة **هنا** ليس به فاد قال هذا الطرفين في
 ليس سريويل الجواب ان ذكر الشا الطرفين هما الكفا معا علم فيما سبق **هنا** ولا فرق فيما
 وفي غير معين اقول قد علمت فيما سبق ان الوصف لا يتوحد الشرة اعلم الحكم بطلان
 الواسطتين المعروفة بالكرة فالعلم بالاشياء وفي غير معين يمكن ان يكون طلبا لادنى هو
 التخصيص بالنظر في الاضافة الى الشرة **هنا** ملاحظة تعريف المعنى فلا يرد ما ذكره المحقق
 فيتم بحالة الاضافة المعروفة لال فانه التوحد لما يلزم التخصيص الاضافة وهو في العلم
 الشا لالاضافة المعروفة وان كانت لتخصيص الحاصل وهو وان لم يكن لذلك لزم التخصيص
 وهو في الاضافة المعروفة **هنا** نعم بكون الجواب بان جعلها على الاضافة المذكورة اذ يرد

عليه

عليه ان جعلها على يقين بترك التعريف لبيانهم تفصيل الحاصل ان جعلها التعريف لازما
 باتيا جعلها على جعل التعريف لازما ما يفسح على ان فهمه **هنا** في تفسيع العمل او لا فائدة
 اذ اقول في تعريف العلم زيادة دلالة على تعيينه **هنا** وفيه بيان ان احدى اذ اقول
 لا يخفى ان قول في اللفظ متعلق بقوله تحقيقا لبيان موضع التحقيق بعد تمام معنى الاستشهاد **هنا**
 الدلالة على عدم اذ التعريف فلا يرد ما ذكره من البحثين ثم لو جعل قيد قبل تمام الاستشهاد
 وجعل مستثنى بقيد لا يتجوز السير **هنا** دانه لا تحقيق في المعنى اليه لتبديل
 حرف آخر **هنا** في التحقيق فيه بالحد في بل تبديل متحرك وهو كالمعنى الضمير بكون وهو لا
 ويمكن ان يقال ان تحقيق المقيد هو ما يكون في الاخر هو حاصل عند في الضمير لاني في هذه
 زيادة الاسم فانهم ثم ان قوله لا تبديل **هنا** ليس بل في الاول في تبديل حرف ساكن حرف
 متحرك **هنا** ويمكن ان يقال عدم اذ التعريف يستلزم اذ حاصلة ان يوجب التعريف
 في المعرفة والتخصيص في النكرة **هنا** معنى واحد في الاضافة فادام يوجب ذلك في التعريف
 في المعرفة لا يوجب التخصيص في النكرة فثبت عدم اذ التخصيص **هنا** اقول ان
 ثبت بذلك عدم اذ التخصيص في النكرة لكنه لا يثبت عدم اذ التخصيص في المعرفة
 لجواز ان يكون في الاضافة معنى اخر غير التخصيص في المعرفة بل الجواب انه ثبت عدم
 اذ التعريف بما ذكره يعلم انه تلك الاضافة لا يفيد المعنى في المعنى اليه يتعلق
 بالمعنى فثبت عدم اذ **هنا** والاول ان يقال بجهته انها تفيد تعريفا اذ اقول المتبادر
 ان المعنى والبيتم يستلزم كلا من الجواز والامتناع لانه كلا منهما معا اذ انظر في هذا المقام
 تقدم الربط على العطف ولذا لم يقل شيئا قال محشي **هنا** وتقدم المتفرع على المخرج
 على ان الموضوعين متعلق بالتفرع **هنا** ومع لا يتوجه معصا فاقول ان كان تفسيع المعنى
 الفصي والامتناع مثل الصا رب زيد وهو الفظ يتوجه المعصاة **هنا** ومع لا يتوجه
 المعصاة اقول لا يتغير امتناع الصا رب زيد الا بعد تبديل متفرع قول الفصي اذ ثبت

والتخصيص هو

فثوب معاد قطعاً فيه ضموه الى مدار الاستدلال على المؤثر في الاحتمال
قول الشئ لزم التنوين باللام اي لزم التنوين الذي لا يوجد التحقير في المثال
لا يحدف باللام على الاستدلال ليس هو ال التنوين مطلق باللام على عدم التحقيق بل هو ال
التنوين الذي يوجد التحقيق فيه لا يحدف باللام فلا يبره ما ذكره في شرحه وفيه نظر في
من هذا القائل الخ يمكن ان يقال لا يحدف في تسمية الفاعل بالمفعول عند اضافته الصفة اليه
اذ لا اثر لذلك التثنية في اللفظ بخلاف التثنية بالمفعول في النصب كما يحتمل ان يكون هو
مفعول الفاعل مساعداً للحمل على ذلك المقتضى بيان على جواز الضاركة في المثال قال في
البيان على قوله انه مضاف وان حمل على ضاركة لا يقتضيه القول بان الضاركة مضاف
غاية ما تقتضيه جواز الاضافة فلا يمنع جعل مفعول لا يقال وفيه بحث لان الحكم
يبيح الاضافة اذ اقول هذا م لا معنى بئس التركيب الضعيف الممولى المعنى وياول
التقدير كما سبق الى الخ لا يخفى انه بعد ان يبره من السمع ب عند اضافته الى اللزب
الذي يبره ادب مدلول في قوله ولو كان تقديره لا يطلب اجواباً اقول لا يبره ان الحكم
اذ مع جوابه صفة بمثل سمين وقيد ال فالنقص بتقديره مع الجواب وهو ارفع
منها لو قال وسمي منها كان ارفع في قوله لان زيد ضرب ضرب فاز من افراد المجرور
لا الثاني تابع مرفوع الذي هو اسم حكم لا يخفى ان ما ذكره لا يطرأ بالعلم الا ان كان
الكل على ان حمل قوله على ما سبق بقوله اي معنى آه اقول بل ذلك يحمل على ما لا يبره
حين اعتبر بكم بقوله فافهم في الحسن التعليل في المثال في الاعراب يبره ان التثنية
من قول ما عر بكم بكون التابع والمتبوع كلامه بان فلا يكون التنوين في المثال
والاعراب ينادوا اقول لا يبره من قول ما عر بكم بكون الاعراب في المثال
اذ يجوز ان يكون الاعراب في المثال في الاخر حمل في التثنية ينادوا الى
كون التعليل في المثال وشمول كل تقدير صدق في كل افراد وهو يمنع صدق
على الشئ

على الشئ

على الشئ لا يصدق عليه محدود والالزم عدم صدق محدود على بعض افراد محدود
هذا كلف مستغنى عنه اقول لا يبره الشئ ان ذكر افراد محدود في مقام التعليل على الشئ
يفيد تخصيص محدود وفيما هو ليس كلف مستغنى عنه يبره ان بيان جماعية عنافا
صلة الاخصاص المجرور في افراد محدود يقتضي عدم وجود فرد من مجموع ولا يصدق عليه
والالزم اخصاص محدود في افراد محدود لان الوصف في المثال المذكور هو صفة
وهو يدل آه يبره ان الوصف في المثال المذكور هو صفة غلبة وهو يدل على انه اعتبار
قاية بالمتعلق ومع القول بالوصف كمال استلزام انه وصف بجان اعتباراً في المثال
سبب حال المتعلق كذا يدل باعتبار تركيب مع متبوعه آه في نظر لان النعت يدل على
حاصل قبل التركيب في متبوعه ان كانت الدال على كونه هو حاصل باعتبار
مع متبوعه في لان الدالة على حاصل صفة في زيادة اقول اضافة علم غير زيد وان
صحت على نسبة العلم الى زيد كمن لا تدل على حصول العلم صفة في زيد في بل عليه
بئس مع كونه متبوعه والنعت لان تدل على حصول مع في المتبوع وكذا الحال في الضم
تقدير الشمول الى القول لا حصول من الشئ في او ثباته في الابد لا لان
يعني ما في المثال لا غير معبر النورم والدلالة على معنى كونه الدال من الكلمة في
العبارة الكافية في فلو لا ذلك على حصول الشمول في المتبوع الخ اقول لا ذلك بعض
افراد التأكيد بئس مع متبوعه على حصول معنى في المتبوع اذ ليس كل
لك الدال في وهو منه في بيان المدار الفوق على استعمال ويمكن ان يقال
ايضا مدار الفوق على ان النعت لا ان يكون فيه لال على معنى في المتبوع خلافه فان
الدال على التثنية كافي فيها في عطف الجملتين على جملة آه هذا من عا كود توهم
جوابه ما كان يحتمل ان يكون ترك العطف في توهم سمو من النسخ لا تقدير الدال
عطف على التثنية على ان الدال ليس للتقدير الدال عليه لو كان هو من الوصف في التركيب

في المثال

الواحد قد يحتاج الى التوضيح لغيره في الوصف كمن في غفلة لان ذلك الغير لا يقبل التعريف
في وصفه كونه اوضح كل اوضح فلان عدم حاجته الى الحكم من الغير التي طلبت من غيره
محتاج لا يحتاج غيره الى التوضيح بل هو كغيره في الحكم الواحد عدم الاحتياج **فقد** وان
يراد بحد في درجة التعريف لا يخفى ان المراد ذلك وقوله او بالمضاف والمضاف والمضاف
اكون مضافا انفع من مضاف اليه **فقد** لان ابدأ موصوف بالمضاف والمضاف لان
المضاف اذا كان مثل مضاف اليه في الدرجة يكون للمضافة الى ذلك المضاف كالمضاف
الى المضاف اليه فيكون الوصف الى مثل اقول البياض البياض على هذا بسببه والا
لم يحتاج الى قوله او بالمضاف والمضاف لان الوصف به وصف بمثل **فقد** بقوله **فقد** هذا
اسم الإشارة لا يخفى الا ان اول هذا اول من تاء ويل الكسبة **فقد** اذ المقصود بالنسبة
نسبة المعطوف الى حاصله لا في الشر المقصود بقوله **فقد** من قوله **فقد** علمه في
قوله بالنسبة عن المقصود اذ تعلق به يقتضيه المقصود نفسه **فقد** فادراج المقصود
لنقصه لا حصر له **فقد** ان يقال ان غير البطل من التوابع اعتبار نسبة في محله كغيرها
ليست مقصودة بالنسبة **فقد** ففهم هذا المعنى من كون المعطوف مقصودة **فقد** اقول
لا يخفى ان قول المص تابع مقصود بالنسبة يدل على ان التابع مقصود لاصالة لا من
جهة كونه كالفرع على المبدأ وكذا قوله مع متبوعه يدل على ان المتبوع المقصود
بالاصالة ليس كونه كالفرع لجهة التتابع ففهم هذا المعنى من العبارة
ليس ببعيد وبالحكمة لا فرق في المعنى بين قول الخ اقول **فقد** ان التوابع
زيد في جاء زيدا حارة غلط ليس مقصودا بالنسبة بخلاف زيد في القاع **فقد** كيف يمكن ذلك
لاستحق الرفعة مرتين اقول لو كان كذلك لاستحق الرفعة مرتين باعتبارين باعتبار
واحد فالمؤثر في الرفعة الموجود كالمحققين لكن في حالين لا في حالة واحدة **فقد**
تجبه عليه ان امره يتوسط احد الحرفين **فقد** ان اكتفى بقوله تابع يتوسطه **فقد**

الميزم

لم يلزم دخول مثل هذه الصفة لان المراد توسط احد ما بتفصيلي اقول لكن يرد
النقص بمثل هذه الصفة على العبارة **فقد** لانه الداعي على الحكم بالتاكيد
حاصله ان الحكم بالتاكيد فيه لا طرد او يحتمل ان من انفصال الضمير في المعطوف لا
للتاكيد ولذا لم يرد المص **فقد** سكتا في النسخ قد وقع في بعضها موجود الفصل
فقد في ان طول آة اقول المراد من الكلام في عبارة الشرح هو ما يتكرر من
المعطوف والمعطوف عليه ما بينهما فلا يرد ما ذكره **فقد** وهذا انما يصير ليدل
اذ لو لم يكن زيادته في هذه الصورة يحصل العلم بان مجيئه للضرورة وان كان
مفع **فقد** هو الفصل اقول لا اعتداد لهذا الفصل كونه كالجاء من الفعل **فقد**
وعمره في حكم زيد الخ اقول التايم مبتداء معني لان المقصود حصة التايم في زيد لا حصة
زيد في التايم والتقدير التايم هو زيد فالمعطوف فيه في حكم المعطوف عليه له حواله
العارضة بالنظر لما قبله معني وكذا في مثل زيد جاء في وعمره فان التقدير جاء زيد
وعمره **فقد** لان معناه **فقد** اقول هذا الضمير كالحق بل معناه ان يعرض للمعطوف ما يعرض
للمعطوف عليه بالنظر الى العامل بلا تفاوت لكون المعطوف في محل المعطوف عليه المعنى
ولذا استحق المعطوف في يازيد وعبد الله الضمير كونه ياد اخله عليه **فقد** وهو المراد
الخ اقول بل المراد من الاعراب كون الاسم موعدا ولا يخفى انه ليس على دخل فيه ثم دخل
في كون الاسم موعدا بالفعل لكن قد سبق انه لا اعتبار للاعراب بالفعل في كون الاسم
فقد نعم قايمة **فقد** اقول لو اراد به من الاعراب قابلية الاعراب لزم اعتبار الاعراب
بالفعل في كون الاسم موعدا **فقد** وهذا اندفع **فقد** لان ما ذكره الشرح من الشذوذ
في محل الضمير على النكارة مع سبق المرجع الشذوذ الذي الذي جعل قوبا ثانيا **فقد**
واندفع الغيبة لان محل الضمير على النكارة هنا مع سبق المرجع ليعلى الشذوذ **فقد**
لغائل ان يقول **فقد** ان يقال كون الصفة مبتدأ في كلام مبتدأ والمعطوف ليس

بكلام متبدل **فصل** في جعل الفاء الخ قول في الصلح الثانية مع الادراك واحد بحسب
التعقيب فمحمودة اذ لا يتغير ذلك كمال الاتصال بخلاف السبب له اتصال تام مع
السبب **فصل** فوصف عاملين آه اقول فيما لم يكن القصد الى بيان العموم لاحاد
الوصف لبيانها وهناك ذلك فاقول بان الوصف للتصريح بالعموم غير صحيح **فصل**
لانه كيف آه اقول هذا اذا رجع ضمير لم يحجز الى العطف واما اذا رجع الى الترتيب وادخل فيه
مثل هذا العطف آه اذا وقع العطف بناء على وجود عالمين مختلفين لم يحجز ذلك الترتيب
فلما يلزم ما ذكره **فصل** يتجه عليه الفهم الخ اي يكون حاصل معنى الكلام ان لا يحجز ذلك العطف
مع مخالفة الفهم الا في مثل هذا الترتيب ليس في عدم الجواز مع مخالفة الفهم وذلك
الاشتقاق لا يحجز ان يكون بالتقاء في الفهم فتعوطا اذ بانتهائهما بصدق انه ليس بغير عدم الجواز
مع مخالفة فيكون المعنى ان هذا الترتيب لا يحجز بل مخالفة الفهم **فصل** وان مخالفة الفهم
الخ اي يكون حاصل معنى الكلام ان ذلك العطف لا يحجز مع مخالفة الفهم الا في هذا الترتيب
بخلاف سبويه فانه يحجز ذلك العطف عنده بل مخالفة الفهم الا في هذا الترتيب فالكلام في العطف
لا يحجز عنده في هذا الترتيب فخلاص عدم جواز ذلك العطف مع مخالفة الفهم في هذا الترتيب
هو جواز ذلك العطف مع مخالفة الفهم الا في هذا الترتيب وقول واشباهه فيه ان اشباه
عدم جواز في هذا الترتيب هذا اقول المعنى ان عدم جواز ذلك العطف مع خلاص الفهم
جواز في جميع احوال عند جميع الناس لا في هذا الترتيب في نفسه عدم جواز مع خلاص الفهم
بل فيه جواز مع موافقة الفهم فيه بخلاف سبويه فانه ليس عنده بجواز في هذا الترتيب
مع موافقة الفهم بل فيه عدم جواز مع مخالفة الفهم مطلقا في غير البشاي ما هو المقصود
من عدم جواز عند سبويه مطلقا **فصل** ومفاد التنبية آه اقول هو اذا قلنا ان
به الجواز في نفسه اليه كما يكون نظيرة النسبة الى بعض متعلق به يكون نظيرة النسبة
الى بعض من الجميع وذلك **فصل** لانه قد يكون النسبة الى الجميع مع ارادة النسبة لبعض

فعل هذا يكون في التفصيل المذكور شمول ويكون ان يحيا بحسب عذبان طن نحو المنسوبة اليه
هو الفطن عدم كون المنسوبة اليه منسوبة اليه حقيقة وذلك الفطن انما يكون نظيرة النسبة
الى بعض متعلق به اذ فطن النسبة الى بعض من الجميع لا يكون فطن عدم كون المنسوبة اليه منسوبة اليه
حقيقة فاعرف **فصل** ولا يخفى ان البيت آه يمكن ان يقال ان ذلك المعنى يتكلم في غير ذلك
ما كيد الاصول **فصل** لانه في هذا الجواب جاء في الانسان كلمة لازمة لذكر الافراد لان الافراد
يؤكد بكل واحد وان لم يلفظ تلك الافراد مجتمعة ولم تؤثر اجزاء **فصل** وظهر لي الجمع آه يعني
لو قال يذكر قوله وافواه اشبع وابضع لكان طريق الجمع بين هذه اللفاظ في الترتيب كلفظة
ترتيب في **فصل** يخرج من التمرين آه يمكن ان يقال المبدل منه وان كان منسوبة في بعض
المواضع في الظاهر منسوبة اليه في الحقيقة **فصل** فلا بد من زيادة حاصله المقصود من النسبة
المبتدوع اما النسبة الى التابع كالفعل او تعبير النسبة الى التابع ويمكنها في الذهن كما
في البواقي واقول لا حاجة الى زيادة هذا التحمل لانه اذا كان ذلك المبدل منسوبة اليه
ذكر التابع يكون المبدل منه في حكم العموم ويكون الاستناد كاستناد فيكون المقصود بالنسبة
ما نسب اليه المبتدوع فنسبة التابع فعلا هذا اقول المحنة فيما سبق لان نسبة المبتدوع الى التابع
ليست مقصودة بنسبة الزيد في محل المنع كما لا يخفى **فصل** آه اي يكون المعنى ان ما
نسب اليه المبتدوع مجازي في كونه منسوبا الى المبتدوع من المبتدوع اي لا يكون المبتدوع منسوبا
الى المبتدوع اقول يمكن ان يقال ان ضمير دونه وان كان راجعا الى المبتدوع لكن في غير
المضامير في اي دون نسبة المبتدوع عن النسبة فيكون المعنى ما نسب اليه المبتدوع مجازي
في كونه منسوبا الى المبتدوع عن النسبة الى المبتدوع يعني النسبة اليه مقصودة بالنسبة اليه
كالعم على ان المعنى ان ما نسب اليه المبتدوع مجازي في نسبة المبتدوع عن المبتدوع اي ليست
النسبة اليه مقصودة لان ما نسب اليه المبتدوع مجازي في كونه منسوبا الى المبتدوع عن المبتدوع
حق يلزم **فصل** لا يقال ان هذا لا يتناول ما ذكر في شرح التمرين آه اقول معنى قوله

الى النظر الى زيد اي ليس نسبة عدم القيام مقصودة بالنظر الى زيد وليس الكلام
 ليس نسبة ما نسبت الى احد من عدم القيام مقصودة بنسبة الى زيد لو كان المراد
 للزم ان يقال ليس نسبة ما نسبت اليه احده فلا يدور ما ذكره **فصل** في الكلام قلب كان
 اصلا وليس نسبة عدم القيام الى زيد مقصودة بالنسبة الى احد **فصل** والمع والى نسبة
 ما نسبت الى احد من عدم القيام اه حاصلة ان ذكر المتبوع اذا كان التوطئة
 النسبة الى التابع كون النسبة اليه التتابع فيكون معنى الكلام على هذا وليس نسبة ما نسبت
 الى احد من عدم القيام مقصودة بنسبة الى عدم قصد نسبة عدم القيام الى زيد فلا يؤول
 فيه نظر اذ كون النسبة الى المتبوع نسبة التتابع في حمل المنع لان النسبة الى التابع
 النسبة الى المتبوع لا العكس النسبة الى المتبوع بسبب قصد النسبة الى التابع لكن يلزم
 تقدير القصد في قول الشارح بالنسبة الى زيد اي بسبب قصد النسبة الى زيد على انه يلزم
 على هذا المعنى كون النسبة الى المتبوع مقصودة ولو بسبب النسبة الى التابع فالجواب ما ذكرنا
فصل وكونه بالا عليه اقول لا يخفى ان الدال على البديل اجمالا ليس البديل منه بل العامل
 الذي استدل به او يتعلق به مثلا الدال على النسبة اجمالا في قولنا نسب زيد ثوب
 ليس ببدل عدم نسبة السبب الى لاقه وجعل الاضافة الى البديل اذ يمكنه معنى
 بدل الفلاح بدل مما عطف فيه وهو البديل منه **فصل** لا يلزم ان النسبة الى احد من عدم القيام
 الا في المفهوم لا في اللفظ **فصل** في وجوب توجيهه ان رفع ما يرد ان توجيهه عدم
 اختلاف مفهومه عما في فهم من قوله وانما اختلف مفهومه عما في فهم وجب الرفع ان كان
 مناشئة في المثال لكن في دلالة قوله وانما اختلف مفهومه عما في فهم انما قد يتجه انما فهم
فصل ان عطف على ما عطفين وبما معنى الاستدلال او البديل ان كان في فرة الاستدلال
 الى الاول لزم ان يكون المعنى كذا الشان مدلوله في الاول وهو غير صحيح وان كان راجعا
 الى مدلول الاول كان غير مناسب **فصل** لا بد فيه من ارجاع بدل الفلاح اذ في بعض
 بدل الفلاح

بدل الفلاح ملبس بين الاول والثاني في بحث يوجب النسبة الى الاول النسبة الى الثاني اجمالا
فصل وفيه نظر لان القصد الى البديل قبل الفلاح اقول المراد القصد الى البديل فان قلت الكلام
 باق اي قبل لان القصد الى البديل لا يثبت قبل الفلاح قلت المراد من القصد ان يرفع ويرفع الى ذكره
 قبل الفلاح **فصل** يمكن ان يريد ان يقصد الى البديل من حيث انه يدور بين ان في البديل في قوله يقصد اليه
 راجع الى البديل مع ملاحظة المحيية اي يقصد الى البديل من حيث هو بدل اي يقصد الى البديل
فصل قال الفاضل الهندس لا يبعد ان يقال لو قصدنا ان يقول به ان الفهمين اذا كانا متحدين
 في المركبة كيف يعلم ان يقصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل في طية او ان القصد اسناده
 الى الاول وذكر الثاني غير توطئة فلا يصح رد كلام الفهمين بهذا المعنى ان هذا المثل
 مثل سكن انت وزيد كيف لا والتاء كيد فيه اصطلاحا لانه لا رجل العطف بخلاف هذا المثال
 فان لا اصطلاحا فيه للتاكيد **فصل** لان افعال المقارنة جعل منها وليكن جعله في شئ وع
 وجعل قال في تفسيره ان قال **فصل** في هذا انما يتم لو كان معرفة بين الاصلاء لا يخفى انه اراد ان
 التوفيق الحق كما هو الفهم في معرفة بين الاصلاء معرفة المنع والاصل والى التوفيق
 الكسبي يلزم منه الاصل قبل التوفيق فيكون التوفيق كاسم المنع اي في قوله **فصل** في هذا انما يتم
 اقول فيه نظر لان محصل كلامه مع انه لم يعرف ما بين المنع كان ذلك التوفيق تعريفيا ما بين
 المنع لعدم حصول المعرفة فيكون من تعريفه المنع بالمعنى فيلزم تعريف المنع بغيره واما اذا عرف
 ما بين المنع فان لا يكون ذلك التعريف في تعريف ما بين المنع بل يكون تعريف الاسم المنع والى ذلك
 فقال الشارح وهذا الى ان معنى ان هذا الاسم المنع لا يوجب **فصل** واما اذا كان اقول فيه تعريف
 الى ان بالعام انما يجوز ان كان لهما معلوما قبل تعريفه الى ان **فصل** لا ان يقال تعذر ولا يلزم ان يكون
 فيه معنى ولا يجوز فيه قال الشارح **فصل** في ان عدم التكرار في مقتضى البيان في حال المناسبة هو انما
فصل وان التعبير بها عنها لا يحصل لها ان التعبير بها عن الحركات اللاحقة بالنسبة اليها حال كونها
 غير مختص بها والى اصل ان التعبير عن الحركات البائية مختص بهذا الالفاظ ولا يختص هذه الالفاظ

بالتغير في الحركات البسيطة **عقل** واما الذر بناده لعدم التركيب لقول الذر بناده لعدم التركيب
فلم ان لا يختلف امره باختلاف العوامل اذ لو اختلفت **الذرات** باختلاف العوامل لم يكن مركبا فهو من حيث
كونه بناده لعدم التركيب حكمه ان لا يختلف امره باختلاف العوامل



١١٢

اعلم ان لفظ الاصل كج بمعنى قاعدة وبمعنى الرابع وبمعنى الدليل ^{بمعنى} ^{بمعنى} ^{بمعنى}

الفرق بين الذات والشخص ان الذات يطلق على الجسم وغيره والشخص يطلق على الجسم فقط ^{بمعنى} ^{بمعنى} ^{بمعنى}

اعلم انهم فكري وان ما كان من اعضاء الناس ذو جوارح طالبيين والرجلين الا الحاجب والجنب والخذ وكل ما كان واحدا فهو مذكر الا الطحال والكبد والكلى والخصية طلاء انتم

هذا الدعاء للرعدي سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خفيته وهو على كل شيء قدير

رايت ججلا في ججل يا كل ججلا على ججلا ^{الاول} ^{الاول} ^{الاول}

الاصطلاح اتفاق قدم على استعمال اللفظ في معنى معين لا يلو في اصل الوصف كذكر عرابين رجل في فة لغة قال ان اخذت احرابي خالف وان اكلت عبيد ^{الجواب} ^{الجواب} ^{الجواب}

اذا اختلف ^{مطلق} ^{مطلق} ^{مطلق}
التركيب اجتمعت ^{الاول} ^{الاول} ^{الاول}
والاكتفاء تركيب توقيفي ^{الاول} ^{الاول} ^{الاول}
والاكتفاء تركيب ^{الاول} ^{الاول} ^{الاول}

